مَنَاهِجُ البَحْثِ فِيْ العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ

كلية الشريعة

قسم الاقتصاد والمؤسسات المالية الإسلامية

السنة الثانية

الفصل الأول

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

منشورات جامعة حلب
كليَّة الشريعة

مَنَاهِجُ البَحْثِ فِيْ العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ

الدكتورة
انشراح أنس سويد

الدكتور
محمد أيمن الخطيب

لطلاب السَّنة الثانية

مديريَّة الكتب والمطبوعات الجامعيَّة

١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

فهرس الموضوعات

مقدِّمة ٩

الفصل الأول: مقدِّمات حول مناهج البحث العلمي

المبحث الأول: البحث العلمي في العلوم الشرعيَّة (نشأته، ومظاهر وجوده في تراثنا العلميِّ) ١٣

المطلب الأول: بوادر البحث العلمي في التاريخ الإنساني ١٣

المطلب الثاني: بوادر البحث العلمي في التراث الإسلامي ١٣

المبحث الثاني: المنهج والبحث العلمي (دراسة في المفاهيم والأهميَّة) ١٧

المطلب الأول: منهج البحث العلمي. ١٧

أولاً: تعريف المنهج لغةً ١٧

ثانياً: تعريف منهج البحث العلمي اصطلاحاً ١٨

ثالثاً: بعض مناهج البحث العلمي ١٨

المطلب الثاني: مفهوم البحث العلمي. ٢٠

أولاً: مفهوم البحث ٢٠

ثانياً: مفهوم العلم ٢١

ثالثاً: أهداف العلم ٢٤

رابعاً: تعريف البحث العلمي ٢٧

المطلب الثالث: أهميَّة البحث العلمي وفوائده. ٢٩

المبحث الثالث: أنواع البحوث العلميَّة. ٣٠

المطلب الأول: أنواع البحوث العلميَّة عموماً. ٣٠

أولاً: بحوث التحقيق ٣١

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

ثانياً: بحوث التأليف والتصنيف ٣٤
المطلب الثاني: أنواع البحوث الجامعيَّة. ٣٥
أولاً: بحوث ضمن المادة ٣٥
ثانياً: بحث التخرُّج ٣٦
ثالثاً: بحث الماجستير ٣٦
رابعاً: بحث الدكتوراه ٣٧
خامساً: بحوث الترقية ٣٧
المبحث الرابع: صفات الباحث ٣٧
المطلب الأول: موهبة الباحث، ودوافع إجراء البحث ٣٨
المطلب الثاني: صفات الباحث الفطريَّة والمكتسبة ٣٩
المطلب الثالث: الموضوعية في البحث العلمي ٤٢
أولاً: كيفيَّة تحسين مستوى التفكير الموضوعي ٤٢
ثانياً: أسس الموضوعيَّة في الحكم على الأشخاص والظواهر ٤٢
ثالثاً: أسباب التفكير غير الموضوعي ٤٦
الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي
المبحث الأول: مرحلة الإعداد النظري. ٥٢
المطلب الأول: اختيار موضوع البحث ٥٢
المطلب الثاني: مراجعة الإنتاج الفكري والدراسات السابقة ٥٥
المطلب الثالث: تحديد أهمية البحث وأهدافه ٥٧
المطلب الرابع: وضع الفروض والتساؤلات. ٥٩
المطلب الخامس: تحديد منهج البحث ٦٣
المطلب السادس: تحديد حدود البحث ٦٥

المطلب السابع: صياغة عنوان البحث ٦٦
المطلب الثامن: إعداد الخُطَّة الأوليَّة ٦٨
المطلب التاسع: إعداد مخطَّط البحث ٧١
المبحث الثاني: مرحلة التنفيذ العملي. ٧٣
المطلب الأول: جمع المادة العلميَّة ٧٣
أولاً: القراءة في مصادر البحث ٧٣
ثانياً: جمع المادة العلميَّة للبحث ٧٧
ثالثاً: بطاقات البحث. ٧٩
المطلب الثاني: صياغة المادة العلميَّة ٨١
المطلب الثالث: تنقيح متن البحث ٩٥
المطلب الرابع: صياغة خاتمة البحث (النتائج والتوصيات) ٩٩
أولاً: نتائج البحث ٩٩
ثانياً: التوصيات ١٠٠
المطلب الخامس: إعداد قائمة المصادر والمراجع ١٠١
المبحث الثالث: المرحلة النهائيَّة. ١٠٣
المطلب الأول: إعداد تقرير البحث ١٠٣
المطلب الثاني: إعداد الفهارس ١٠٧
المطلب الثالث: أمور ينبغي مراعاتها قبل طباعة البحث ١٠٩
أولاً: تنسيق الطباعة ١٠٩
ثانياً: تنسيق صفحات البحث ١١٠
المطلب الرابع: مناقشة البحث ١١٠

الفصل الثالث: مصادر البحث في العلوم الشرعية.

المبحث الأول: مصادر البحث في القرآن الكريم وعلومه. ١١٣

المطلب الأول: مصادر البحث في علوم القرآن ١١٤

المطلب الثاني: مصادر البحث في التجويد والقراءات ١١٥

أولاً: مصادر علم التجويد ١١٥

ثانياً: مصادر علم القراءات ١١٦

المطلب الثالث: مصادر البحث في أسباب النزول والناسخ والمنسوخ ١١٨

أولاً: مصادر البحث في أسباب النزول ١١٨

ثانياً: مصادر البحث في الناسخ والمنسوخ ١١٩

المطلب الرابع: مصادر البحث في غريب القرآن ١٢٠

المطلب الخامس: مصادر البحث في الأساليب القرآنية ١٢١

المطلب السادس: مصادر البحث في إعراب القرآن الكريم ١٢١

المطلب السابع: مصادر البحث في إعجاز القرآن الكريم ١٢٢

المطلب الثامن: مصار البحث في التفسير ١٢٢

أولاً: مصار البحث في التفسير المأثور ١٢٢

ثانياً: مصادر التفسير بالرأي ١٢٣

المطلب التاسع: مصادر البحث في أصول التفسير ١٢٤

المطلب العاشر: مصادر البحث في مناهج المفسرين ١٢٧

مصادر البحث في تراجم الأعلام من المفسِّرين والقراء والنحويين ١٢٧

المبحث الثاني: مصادر البحث في الحديث الشريف وعلومه. ١٢٨

المطلب الأول: الكتب التي جمعت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ١٢٩

المطلب الثاني: مصادر شروح الحديث ١٣٢

جامعة حلب ١٩٥٨ UNIVERSITY OF ALEPPO

المطلب الثالث: كتب علوم الحديث ١٣٦
المطلب الرابع: كتب تخريج الأحاديث والحكم عليها. ١٣٩
أولاً: أهميَّة علم التخريج. ١٣٩
ثانياً: طرائق تخريج الأحاديث. ١٤٢
المبحث الثالث: مصادر البحث في العقائد، والأديان. ١٤٦
المطلب الأول: مصادر البحث في علم الكلام. ١٤٧
المطلب الثاني: مصادر البحث في الفرق والمذاهب العَقَديَّة. ١٥٠
المطلب الثالث: مصادر البحث في الفلسفة الإسلامية. ١٥٠
المطلب الرابع: مصادر البحث في علم المنطق. ١٥١
المطلب الخامس: مصادر البحث في الأخلاق والتَّزكية والتصوُّف. ١٥٢
المطلب السادس: مصادر البحث في تاريخ الأديان. ١٥٣
المطلب السابع: مصادر البحث في القضايا الفكرية المُعاصِرَة. ١٥٣
المبحث الرابع: مصادر البحث في الفقه الإسلامي وأصوله. ١٥٤
المطلب الأول: مصادر البحث في أصول الفقه. ١٥٤
أولاً: مصادر البحث في علم أصول الفقه على طريقة المتكلِّمين ١٥٥
ثانياً: مصادر البحث في علم أصول الفقه وفق طريقة الفقهاء ١٥٦
ثالثاً: مصادر في علم الأصول تجمع بين طريقتي المتكلمين والفقهاء ١٥٧
رابعاً: مصادر في الأصول وفق طريقة تخريج الفروع على الأصول ١٥٧
خامساً: مصادر القواعد الفقهيَّة ١٥٨
أولاً: الفرق بين القواعد الأصوليَّة والقواعد الفقهيَّة. ١٥٨
ثانياً: فوائد القواعد الفقهيَّة. ١٦٠
ثالثاً: بعض مصادر القواعد الفقهيَّة. ١٦٠

المطلب الثاني: مصادر البحث في الفقه الإسلامي ١٦١
أولاً: مصادر البحث في الفقه الحنفي ١٦١
ثانياً: مصادر البحث في الفقه المالكي ١٦٤
ثالثاً: مصادر البحث في الفقه الشافعي ١٦٥
رابعاً: مصادر البحث في الفقه الحنبلي ١٦٦
المطلب الثالث: مصادر البحث في تراجم الفقهاء والمصطلحات ١٦٧
أولاً: بعض مصادر البحث في تراجم الفقهاء الحنفيَّة ١٦٧
ثانياً: بعض مصادر البحث في تراجم الفقهاء المالكيَّة ١٦٧
ثالثاً: بعض مصادر البحث في تراجم الفقهاء الشافعية ١٦٨
رابعاً: بعض مصادر البحث في تراجم الفقهاء الحنابلة ١٦٨
خامساً: بعض معاجم المصطلحات الفقهية ١٦٨
المطلب الرابع: ترتيب الموضوعات الفقهيَّة في كتب الفقه ١٦٩
أولاً: أقسام الفقه ١٦٩
ثانياً: مناهج الفقهاء في ترتيب الأبواب في المذاهب ١٦٩
فهرس المصادر والمراجع ١٧١

UNIVERSITY OF ALEPPO

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

أصبح البحث العلمي السمة البارزة للعصر الحديث، بعد أن اتضحت أهميته في تقدم الدول وتطورها، كما تأكدت أهميته في حل المشكلات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها، وتبيَّن أن البحث العلمي هو الطريق الأمثل لتقدُّم الشعوب وحل المشكلات التي تعانيها البشرية؛ ولذلك حظي البحث العلمي بعناية المؤسسات العلمية، وتزايد الاهتمام بوسائله بهدف تحقيق المنفعة العالمية من البحث العلمي.

ومع تزايد الإقبال على العلم توضحت حاجة كل مشتغل بالبحث العلمي إلى الأصول والقواعد المتعارف عليها في إجرائه، والتي أضحت موضوع البحث العلمي.

وتقدم البحث العلمي اليوم رهين بالمنهج، ومن هنا ازداد الاهتمام بمناهج البحث العلمي، إذ لا يمكن أن نفسر تطورات العلم ومجالات المعرفة العلمية بتجلِّياتها المختلفة إلا عن طريق بيان فاعليَّة المنهج العلمي في تحصيلهما، وما انتكس العلم إلا بسبب النقص في تطبيق المناهج العلمية، أو في تحديدها، وما نما العلم وازداد أصالة إلا بالدِّقَّة في تحديد المناهج وتقرير مبادئها.

إن المعرفة الواعية بمناهج البحث العلمي تمكِّن العلماء الباحثين من إتقان البحث، وتلافي كثير من الخطوات التي لا تفيد شيئاً، وإنَّ تجربة البحث هي من أعظم لذَّات المعرفة وأكثرها فائدة في الحياة الجامعيَّة، لأنَّ معظم المعلومات التي يتلقَّاها الطلاب تتلاشى على مرِّ السنين، أما المنهجيَّة العلميَّة التي يتعلمونها في أثناء إعداد بحوثهم فتلازمهم مدى الحياة.

ولذلك وجَّهت الجامعات اهتمامها نحو تدريب الطلاب على إتقان مناهج البحث العلمي وأساليبه في أثناء دراستهم الجامعية، لتمكين الطلبة من اكتساب مهارات بحثيَّة تجعلهم قادرين على إضافة معارف جديدة إلى رصيد الفكر

الإنساني، فتعددت المقرَّرات الدراسية التي تهتم بتعليم أساليب التفكير العلمي المنظَّم، ومناهج البحث العلميِّ، وقواعد الكتابة العلميَّة وغيرها مما يهدف إلى إعداد أجيال من الباحثين العلميِّين.

وبناء على ما تبيَّن سابقاً تقرَّرَ إضافة مقرَّر (مناهج البحث في العلوم الشرعيَّة) لطلبة كليَّة الشريعة؛ لبيان المنهجيَّة العلمية الواجب مراعاتها في إعداد بحوثهم، وتزويدهم بقواعد المنهج العلمي وضوابطه، لأنَّ من امتلك منهجيَّة البحث العلمي، وتعرَّف على أهم مصادر المعرفة يمكنه أن يرفد ذاكرته بمعلومات تساعده في تطوير معارفه.

ولهذا نصَّ القرار الوزاري الخاص باللائحة الداخليَّة لكليَّتي الشريعة في جامعتي دمشق وحلب على اعتماد مقرر خاص بمناهج البحث في العلوم الشرعيَّة؛ ليبقى الطلبة على صلة وثيقة بتراث الحضارة الإسلاميَّة، وإنتاجها العلمي عن طريق التعرُّف على مصادر العلوم الإسلاميَّة، وكيفيَّة الاستفادة منها بطريقة منهجيَّة منظَّمة تساعد على تكوين باحث موضوعي.

وهذا الكتاب يهتم بالقسم النظري من مقرَّر (مناهج البحث في العلوم الشرعيَّة) لطلبة السنة الثانية في كلية الشريعة بجامعة حلب، وهو يقدِّم تصورًا مختارًا لكتابة البحث العلمي ومنهج السير فيه، معتمداً في مادته العلمية على كتب عديدة تمثل خبرات جامعية متقدِّمة في مؤسسات علمية عريقة، يردفها معايشة طويلة من قبل المؤلِّفَين لتجربة البحث العلمي، وخبرتهما في تدريب الطلبة على البحث في مرحلة الإجازة ومرحلة الدراسات العليا.

وقد تناول الكتاب الأساسات النظرية والعلمية للبحث العلمي في ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول: مقدِّمات حول مناهج البحث العلمي: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: البحث العلمي (نشأته، ومظاهر وجوده في تراثنا العلميِّ)

المبحث الثاني: المنهج والبحث العلمي، (دراسة في المفاهيم والأهميَّة)

المبحث الثالث: أنواع البحوث العلميَّة.

المبحث الرابع: صفات الباحث.

الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مرحلة الإعداد النظري.

المبحث الثاني: مرحلة التنفيذ العملي.

المبحث الثالث: المرحلة النهائيَّة.

الفصل الثالث: مصادر البحث في العلوم الشرعية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصادر البحث في القرآن الكريم وعلومه.

المبحث الثاني: مصادر البحث في الحديث الشريف وعلومه.

المبحث الثالث: مصادر البحث في العقائد، والأديان.

المبحث الرابع: مصادر البحث في الفقه الإسلامي وأصوله.

أسأل الله أن يتقبَّل عنَّا هذا العمل، وأن يجعل هذا الكتاب عوناً للطلبة في إجراء بحوثهم، وتحقيق الغايات المأمولة منه في بناء عقليَّة باحث موضوعي، قادر على الاستفادة من ذخائر التراث الإسلامي التي احتوتها المكتبات العربيَّة والإسلاميَّة، ونقد ما تعثَّر منها، فابتعد عن وسطيَّة الفكر الإسلامي.

والحمد لله ربِّ العالمين.

حلب ١٠/ نيسان/ ٢٠٢٤م

الموافق ١/شوال/ ١٤٤٥هـ

المؤلِّفان

د. انشراح أنس سويد - د. محمد أيمن الخطيب

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الفصل الأول
مقدِّمات حول مناهج البحث العلمي.
المبحث الأول
البحث العلمي في العلوم الشرعيَّة
(نشأته، ومظاهر وجوده في تراثنا العلميِّ)

المطلب الأول: بوادر البحث العلمي في التاريخ الإنساني:

نشأ حب البحث عن الحقيقة مع نشأة الإنسان الأول، وهو آدم عليه السلام، ولذلك يمكن أن يُربَط البحث العلمي في نشأته بمحاولة الإنسان الدائبة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه.

ويوجد في الحضارات القديمة إشارات تدلُّ على وجود البحث العلمي عند مفكريها، كما في الحضارة المصرية القديمة التي أظهرت تفوق مفكريها في مجالات العلوم التطبيقية كالطبِّ والهندسة والزراعة، لكن القوانين والقواعد التي تفسِّر طريقة تعاملهم مع أنواع العلوم في سبيل الوصول إلى المعرفة لم تصل إلينا.[1]

ونجد في الحضارة اليونانيَّة ملامح منهجيَّة تتمثَّل في المنهج العقلي المنطقي، والمنهج التجريبي الذي اتضح في فكر أرسطو الذي أشار إلى المنهج التجريبي عند حديثه عن الاستقراء التام والاستقراء الناقص.[2]

المطلب الثاني: بوادر البحث العلمي في التراث الإسلامي:

ظهرت بوادر البحث العلمي عند المسلمين مع تنزل القرآن الكريم عن طريق الآيات التي تتحدث عن العلم وطرائق الفهم والتحصيل المعرفي، ومناهج

---

[1] راجع: أساليب البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. محمد راكان الدغيمي، مكتبة الرسالة، عمان – الأردن، ط٢/ ١٤١٧ – ١٩٩٧م، ص ١٥ – ١٨.

[2] ينظر: الاستقراء والمنهج العلمي، د. محمود فهمي زيدان، دار الجامعات المصريَّة، الإسكندريَّة، د.ط/١٩٩٧م، ص ٢٧ – ٣٩.

المعرفة في دراسة الكون، والبحث في الظواهر الحسية، وإعمال الفكر والعقل، والتبصر بآيات الآفاق والأنفس. يقول الله تعالى: (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ) [سورة العنكبوت/٢٠]، ويقول تعالى: (وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ) [سورة الذاريات/٢١] ويقول تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا) [سورة سبأ/٤٦].

وكذلك أمر الله تعالى بإعمال العقل في القياس على الأمور الظاهرة، والاستدلال بها على ما يشبهها من الحوادث المعلَّلة بالعلَّة ذاتها، فقال: (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ) [سورة الحشر/٢]. والاعتبار هنا هو القياس وإعمال العقل في البحث عن العلة التي ترشد إلى أحكام وقائع أخرى تشترك مع الأصل في علَّة حكمه.[١]

وقد حمل المسلمون شعلة الحضارة الفكرية للإنسان؛ انطلاقاً من روح القرآن الذي يحثُّ الإنسان على البحث والتحرّي للوصول إلى الحقائق، حيث تجاوز العلماء المسلمون الحدود التقليدية للتفكير اليوناني، وأضافوا إلى الفكر الإنساني منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب، بجانب التأمُّل العقلي، كما اهتموا بالتحديد الكمّيّ واستعانوا بالأدوات العلميَّة في القياس.

لقد وجه العرب نشاطهم الفكري إلى ميادين العلوم منذ ظهور الإسلام، فقد فرض العلم على كل مسلم ومسلمة، وظهر علماء أفذاذ ولكن (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) [سورة يوسف: ٧٦]، وواجه المسلمون ثقافات استطاعوا أن يفيدوا منها على نطاق واسع، وأن يستوعبوها ضمن إطار ثقافتهم الجديدة، وقد أثمر كل ذلك مركباً ثقافياً جديداً، هو الثقافة العربية الإسلامية.

لقد أكدت البحوث الحديثة ما يدين به العالَم للعلماء العرب والمسلمين الذين اشتغلوا بتنمية المعارف عندما كانت أوروبا تعيش في ظلام دامس، فكان

---

[١] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، (٦٨٥هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط.، د.ت، ج٥/ ٣١٧، والتحرير والتنوير، المعروف بتفسير ابن عاشور، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١/١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ج٢٨/ ٦٥.

للحضارة العربية أثر بارز في إمداد أوروبا بالعلوم التي قامت عليها الحضارة الغربية. ففي مدة الحكم العباسي الذي بدأ عام ١٣٣هـ حتى عام ٧٥٠م نجد أن الأسلوب العلمي لم يكن مطبقاً في بلدان العالم القديم مثل مصر والصين والهند، ونجد القليل منه في اليونان، ولا نجده في روما، ولكن العرب امتازوا بالروح العلمية الاستطلاعية، مما يجعلهم يُدْعَون بجدارة آباء العلم الحديث.

لقد بنى العرب على الأساس العلمي الذي استقوه من غيرهم أبحاثاً عظيمة، وتوصلوا إلى اكتشافات عظيمة، فصنعوا أول مكبِّر، وصنعوا أول بوصلة، وطبقت شهرة أطبائهم وجراحيهم آفاق أوروبا، وكانت بغداد مركز إشعاع فكريّ، وكانت قرطبة عاصمة إسبانيا العربية مثيلة بغداد في دنيا الغرب، وكانت في العالم العربي مراكز علمية أخرى ازدهرت فيها العلوم.

ويعدُّ الفيلسوف الكندي (٢٥٢هـ) أول من وضع اللبنة الأولى في بناء مناهج البحث العلمي في الإسلام، وبيَّن أنَّ لكل علم منهجًا وموضوعاً خاصاً به.

ثم جاء الفارابي (٣٣٩هـ)، فوضع تصنيفه للعلوم في كتابه (إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها).[1]

ووضع علماء الحديث منهج البحث في علوم الحديث، وهو منهجٌ علميٌّ دقيقٌ يقوم على تقسيم الأحاديث إلى مراتب ودرجات بحسب قوتها وضعفها، ويحدِّد صفات الراوي مقبول الرواية ودرجات الرواة، ويعتمد المنهج العلميَّ في نقد مصدر الرواية، ومنهج الشك في موضوع الجرح والتعديل، وغير ذلك من القواعد التي جعلها فلاسفة الغرب أساساً في بناء منهج البحث التاريخي.

ووضع علماء الكلام منهجاً خاصاً لدراساتهم الكلاميَّة يقوم على الأدلة والبراهين والمحاكمة العقلية النابعة من القرآن الكريم. ووضع علماء الاجتماع منهجاً خاصاً يقوم على الاستقراء الواقعي والإحصاء للأمم وظروف نهضتها

---

[1] ينظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي (٦٤٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢٦هـ- - ٢٠٠٥م، ص ٢١٠.

وأسباب اندثارها وزوالها، ومن أشهرهم ابن خلدون (٨٠٨هـ) الذي وضع أسس منهج البحث في علم الاجتماع، وهو المنهج التجريبي الواقعي، خلافاً لفلاسفة اليونان الذين كانت أبحاثهم الاجتماعية تدور حول المدينة الفاضلة المثالية، التي لا أساس لها على أرض الواقع، اعتماداً منهم على منهج التأمل والتصور العقلي البعيد عن الاستقراء العلمي والتجريبي.

وكذلك فعل الأدباء الذين وضعوا مناهج البحث الأدبي الخاص بهم، ومنهم الجاحظ (٢٥٥هـ) الذي وضع منهجه في التأليف الأدبي، وكان يدفع الباحثين إلى الفهم والاجتهاد، ويقول: ليس مما يستعمل الناس كلمة أضر بالعلم والعلماء، ولا أضر بالخاصة والعامة، من قولهم: " ما ترك الأول للآخر شيئاً " ولو استعمل الناس معنى هذا الكلام فتركوا جميع التكلف، ولم يتعاطوا إلا مقدار ما كان في أيديهم لفقدوا علماً جماً ومرافق لا تحصى، ولكن أبى الله إلا أن يقسم نعمه بين طبقات جميع عباده قسمةَ عدلٍ، يعطي كل قرن وكل أمة حصتها ونصيبها، على تمام مراشد الدين، وكمال مصالح الدنيا."[١]

وألَّف الجاحظ كتاب الحيوان الذي اعتمد فيه على المنهج الحسِّيِّ والاستقرائيِّ الواقعي في تحديد صفات وخصائص الحيوانات، وكان يجري عليها التجارب، ويرصد النتائج، ومن ذلك أنه كان يسقي الحيوانات خمراً، ويسجل ملحوظاته على أثر الخمر فيها.[٢]

ومن علماء المسلمين من وضع أسس التأليف، وعمل البحوث، وحدَّد الهدف منها ليكون نبراساً للباحثين، ومنهم حاجي خليفة (١٠٦٧م) الذي يقول: "إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلِّف عاقل إلا فيها:

إما شيء لم يُسبق إليه، فيخترعه.

---

[١] رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط/١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ج٤/ ١٠٣.

[٢] ينظر: الحيوان، عمرو بن بحر أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٤٢٤هـ، ج٦/ ٥٢٧.

أو شيء ناقص يتممه.

أو شيء مغلق يشرحه.

أو شيء طويل يختصره دون أن يُخلَّ في المعنى.

أو شيء متفرق يجمعه.

أو شيء مختلط يرتبه.

أو شيء أخطأ فيه مصنف فيصلحه.

واشترط إتمام الغرض الذي وضع البحث من أجله من غير زيادة أو نقص، وهجر اللفظ الغريب والمجاز، وحسن الترتيب ووجازة اللفظ، ووضوح الدلالة.[1]

كل هذه الوقائع تؤكِّد أنَّ التأليف في العلوم عند علماء العرب والمسلمين قد اعتمد على مناهج محددة في البحث والتأليف منذ نشأته الأولى، وأنَّ مناهج البحث كانت حاضرة عند العلماء الأوائل في مصنفاتهم وبحوثهم، إضافةً إلى ظهور منهجيَّة البحث في علوم الحديث ظهوراً واضحاً.

المبحث الثاني

المنهج والبحث العلمي، (دراسة في المفاهيم والأهميَّة)

المطلب الأول: منهج البحث العلمي:

أولاً: تعريف المنهج لغةً

المنهج: لغة: الطريق الواضح.[2] قال تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) [سورة المائدة:٤٨]

والمنهج اصطلاحاً: مجموعة منظمة من المبادئ والوسائل التي يستعين بها

---

[1] **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (١٠٦٧م)، مؤسسة التاريخ العربي، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط/ ١٩٤١م، ج٣٨/١.**

[2] **ينظر: معجم تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١٤٢١/١هـ- -٢٠٠١م، مادة نهج، ولسان العرب، للعلَّامة محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (٧١١هـ)، دار صادر-بيروت، ط١/د.ت، مادة نهج.**

الباحث في حلِّ مشكلات بحثه، بهدف الكشف عن الحقيقة، والوصول إلى نتيجة مؤيَّدة بالحجج والبراهين.[1]

وهذا يعني أن يجب على الباحث أن يعتمد مجموعة من الخطوات المنطقيَّة المحدَّدة لدراسة المشكلة، وجمع المعلومات، باستخدام أدوات معيَّنة؛ للقيام بعرض المعلومات وتحليلها وتفسيرها واستنتاج الحقائق منها.

ثانياً: تعريف منهج البحث العلمي اصطلاحاً:

منهج البحث العلمي: هو الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بوساطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدِّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة، عن طريق قانونٍ يحكم محاولات الدراسة، أو التقييم بناءً على أسس علمية سليمة.[2]

ثالثاً: بعض مناهج البحث العلمي:

يوجد في ميادين العلوم مناهج كثيرة يمكن اعتمادها في البحث، أذكر بعضاً منها مع التنبيه على أنَّ الباحث لا يستخدم في بحثه كلَّ المناهج العلميّة المذكورة، بل يستعمل منها المناهج التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع الذي يدرسه:

أ- **المنهج التجريبي**: يستخدم في العلوم الطبيعيَّة خاصَّةً، ويعتمد على إجراء تجربة مخبريَّة على العوامل الثابتة المراد بحثها عن طريق إدخال تغييرات فيها وملاحظة النتائج والآثار المترتبة على ذلك.

والمنهج التجريبي يمرُّ بسلسلة من العناصر المنهجيَّة، هي: الملاحظة، ثم الفرض، ثم التجربة، ثم القياس، ثم التعميم، ثم صياغة القانون.

ب- **المنهج الوصفي**: يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، د. عبد الرحمن العيسوي، دار الراتب الجامعيَّة، د.ط/ ١٩٩٦م، ص ٨١.

[2] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٣/ ١٣٩٨هـ - ١٩٩٧م، ص ٥.

بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفيَّاً وكميَّاً. ويُستعملُ خاصَّةً في دراسة الموضوعات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية.

ج- **المنهج الاستقرائي:** يعتمد المقاييس الإحصائيَّة لجمع المعلومات وتحليلها وتفسير الأرقام بصورة منطقيَّة وعلميَّة.

وهذا المنهج يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة، ويعتمد على التحقق بالملحوظات المنظمة الخاضعة للتجريب والتحكُّم في المتغيرات المختلفة.

د- **المنهج التحليلي:** ينطلق من استيعاب الظاهرة أو القضية موضوع البحث، ثم تحليل الظاهرة على أساس قاعدة ينطلق منها، واكتشاف مدى توافق المعلومات مع القواعد المسلَّمة لديه، ونقدها، أو تصويبها.

هـ- **المنهج الاستنتاجي:** يبدأ بالكليات ليصل منها إلى الجزئيات، وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، على أساس المنطق العقليِّ، والتأمل الذهنيِّ.

وهو يقوم على أساس استخلاص النتائج بعد تحليل المعلومات وتوصيفها وتطبيق الأصول النظرية عليها. وبه ينتقل الذهن من قضية أو عدة قضايا مسلَّم بها إلى قضايا أخرى هي النتيجة وفق قواعد المنطق والأصول العامة التي يرتكز عليها العلم موضع الدراسة.[1]

العلاقة بين المنهج العلمي والأسلوب العلمي:

يمتاز منهج البحث العلمي عن الأسلوب، لأن المنهج هو وحدة قائمة بذاتها، وقد يستخدم المنهج الواحد أكثر من أسلوب، فالمنهج الوصفي مثلاً يعتمد طريقةً محدَّدةً واحدةً هي الوصف، لكنه يعتمد في الوصول إلى الوصف على أكثر من أسلوب، مثل الملاحظة، أو المقابلة، والاستبيان ...إلخ) فالأسلوب فهو جزء من مكونات المنهج وعناصره، بخلاف المنهج فهو ليس من عناصر الأسلوب.[2]

---

[1] راجع: مناهج البحث العلمي، د. عبد الرحمن بدوي، ص ١٣ - ١٨٢، ومناهج البحث العلمي، د.محمد سرحان علي المحمودي، دار الكتب، صنعاء - اليمن، ط٣/ ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م، ص ٤٦ - ٧٦.

[2] ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، د. سعيد صيني، طبعة خاصَّة، ط٢/ ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص ٦٦.

المطلب الثاني: مفهوم البحث العلمي.

يتكون مصطلح **البحث العلمي** من كلمتين، هما: "البحث"، و "العلميّ" نسبة إلى العلم، ولا بدَّ من بيان المفاهيم التي تكوِّن هذا المصطلح، حتى نتمكَّن من بيان معنى البحث العلمي.

أولاً: مفهوم البحث:

البحث في اللغة مصدر الفعل بَحَثَ ومعناه: الحفر والتنقيب، والتحرِّي.[1] قال تعالى: (فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ) [سورة المائدة/٣١]، ويأتي بمعنى بذل الجهد في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به، ولذلك سمِّيت سورة التوبة (سورة البحوث)؛ لما فيها من البحث عن أسرار المنافقين، وإثارتها وكشفها.[2]

وهذه المعاني مجتمعة تشير بالفعل إلى طبيعة البحث العلمي؛ إذ هو طلب لمجهول، يستدعي إثارة كل ما يمكن أن يمد الباحث بمعلومات مفيدة في مجال البحث، والتنقيب عنه، ثم فحص ما تجمع من تلك المعلومات لطرح ما ليس ذا صلة بالبحث المطلوب وإبعاده، ثم دراسة وتحليل ما تبقى مما له به صلة مباشرة، أو يساعد على دراسة جانب من جوانبه.[3]

والبحث في الاصطلاح: وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظَّم والدقيق، يقوم به الباحث بغرض اكتشاف الحقائق، أو معلومات، أو علاقات جديدة، أو

---

[1] **ينظر: معجم تهذيب اللغة، مادة بحث، والقاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط.، د.ت، مادة بحث.**

[2] **النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ج١/٩٩، والفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢/ د.ت، ج٢/٤٠٧.**

[3] **ينظر: كتابة البحث العلمي، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق، جدَّة، ط٣/ ١٤٠٨ - ١٩٨٧م، ص ٢٥.**

تصحيح أو تطوير أو تحقيق معلومات موجودة سابقاً، اعتماداً على الأدوات اللازمة والمنهج المطلوب.[1]

ثانياً: مفهوم العلم:

العلم: هو إدراك الشيء على ما هو عليه في الحقيقة إدراكاً جازماً، ويقوم على تحقيق المعرفة وتمحيص الحق من الباطل.[2]

والعلم لا يرادف المعرفة؛ لأنَّ:

المعرفة: هي مجموعة من المفاهيم والآراء والتصورات التي تتكون لدى الفرد نتيجة خبراته، ومحاولاته المتكررة لفهم الظواهر وتفسير الأشياء المحيطة به.[3]

وبذلك تشمل كل ما وصل إدراك الإنسان من تصورات، وأفكار، وحقائق، وأوهام، قد تسهم في التعرف على الأشياء المحيطة بالإنسان إدراكاً صحيحاً، أو لا تسهم، وربما تسهم في التأثير بحياة الإنسان وما حوله تأثيراً إيجابيَّاً أو سلبيَّاً.[4]

مراحل الحصول على المعرفة:

أ- مرحلة المعرفة الحسية والخبرة الذاتية، حين يحاول الإنسان إيجاد حل من غير أن يعتمد طريقة منظمة، ويعدَّ الخطأ أول مرحلة من مراحل اكتساب العلم.

ب- مرحلة الاعتماد على مصادر الثقة والتقاليد السائدة، كالاعتماد على الحكماء القدامى في تعليل بعض الظاهرات، كاعتماد الحضارة الغربية في القرون الوسطى على تعاليم أفلاطون وأرسطو وغيرهم، إذ كان الاعتماد

---

[1] ينظر: أصول البحث العلمي ومناهجه، د. أحمد بدر، المكتبة الأكاديميَّة، د.ط، د.ت، ص ٢٢، وكتابة البحث العلمي، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٢١.

[2] ينظر: مناهج البحث العلمي، د.محمد سرحان علي المحمودي، ص ٧.

[3] ينظر: منهجيَّة البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، د. محمد عبيدات، د. محمد أبو نصار، د، عقلة مبيضين، دار وائل، عمان، ط٢/١٩٩٩م، ص ٥٠.

[4] ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، د. سعيد صيني، ص ٣٩.

عليهم حينئذٍ أهم من التقصي والتحقيق.

ج- مرحلة التأمل والحوار، والتفسير العقلي والمنطقي للظواهر، عن طريق وضع الفروض وإجراء التجارب ثم استخلاص النتائج. وفي هذه المرحلة يستطيعُ الإنسان أن يفسِّر الأمور تفسيراً علمياً عندما يربط الجزئيات ربطاً موضوعياً على أساس الملاحظة المنظمة للظاهرات أو وضع الفروض والتحقق منها بالتجربة، وعن طريق تجميع البيانات وتحليلها، حتى يصل إلى قوانين ونظريات عامة، تربط الجزئيات بعضها ببعض، وتمكنه من التنبؤ بما يحدث للظاهرات المختلفة تحت ظروف معينة.[1]

<u>مما سبق نستنتج أنَّ المعرفة تتحصَّل بطرائق متنوعة، هي:</u>

أ- بالمصادفة، أو الملاحظة، أو التجربة، التابعة للخبرة الذاتيَّة، ونسمي هذا النوع من المعرفة: المعرفة الحسيَّة، أو الخبرة الذاتيَّة، ومنه معرفة الإنسان الأولى للنار عن طريق المصادفة، ومعرفة طعوم الثمار والأغذيَّة عن طريق تذوقها.

ب- بالاعتماد على مصادر الثقة، كالشيوخ والكهنة والحكماء، أو على التقاليد السائدة، والعادات الموروثة، من غير تحرِّي ولا تحليل، ولا يلزم أن تكون تلك المعارف صحيحة، فقد درج الناس لمدة طويلة على الاعتقاد بتسطح الأرض وثباتها؛ اعتماداً على ما كانت تقوله مصادر الثقة لديهم، وهذا النوع من المعرفة نسميه المعرفة النقليَّة.

ج- بالتأمل، الذي يعدُّ محاولة للانطلاق نحو الاستدلال العقلي، والاستنتاج، والمعارف التي تتحصَّل بهذا الطريق نسميها المعرفة الفلسفيَّة.

د- بالاستقراء والاستنباط واعتماد أسلوب القياس المنطقي، والتجربة العلميَّة، للوصول إلى الحقائق الجازمة، ونسميها المعرفة العلميَّة.[2]

ولذلك لا تعدُ كلُّ معرفةٍ معرفةً علمية، ولا نعدُّ كلَّ أنواع المعارف على

---

[1] ينظر: أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، فاخر عاقل، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢/١٩٨٢، ص٢٦

[2] ينظر: أصول البحث العلمي ومناهجه، ص ٤٣ - ٥١.

مستوى واحد، لأنَّ المعارف تختلف باختلاف دِقَّتها والتزامها بأساليب التفكير العلميّ، والقواعد المنهجيَّة التي اتُبعَت في الوصول إليها.

وبناءً عليه فإنَّ مفهوم المعرفة ليس مرادفاً لمفهوم العلم؛ فالمعرفة تتضمن معارف علميَّة وأخرى غير علميَّة، وكل علم معرفة، لكن ليس من الضروري أن تكون كل معرفة علماً.

- فالمعرفة مجرد معلومات يحصل عليها الإنسان من غير تمحيص أو برهان، أما العلم فهو المعرفة المنظَّمة المصوغة بشكل قواعد وقوانين تم التوصُّل إليها بأسلوب علمي سليم يجعل الإنسان على يقين من صدق معارفه.[1]
- إنَّ الحد الفاصل بين المعرفة العلميَّة والمعرفة غير العلميَّة هو المصداقيَّة، وهذا الأمر يتفاوت أيضاً؛ لأن القيمة العلميَّة نسبيَّة، ولذلك نجد الحقَّ في الأحكام الشرعيَّة يتوزع على عدد من الوجوه كلها شرعيَّة وكلها صحيحة. وينبني على هذا أنَّه يكفي أن تتوافر في المعرفة المصداقيَّة؛ حتى تسمى معرفة علميَّة، ولا يشترط أن تكون المعلومات قطعيَّة الدلالة، بل يكفي أن تكون ظنيَّة الدلالة مع وجود مرجحات مقبولة ومعلومة عند أهل الاختصاص.[2]

والمطلوب في تحصيل المعرفة العلميَّة هو النظر في التوازن الدقيق بين المعلومات الدقيقة المرتبطة بالواقع، من غير إهمال المعلومات العامَّة التي تتسم بالشمول، حتى لا ينتهي الأمر إلى الحصول على معلومات مشوهَّة ليست ذات فائدة علميَّة تطبيقيَّة.

فمن الأخطاء الشائعة أن كثيراً من العاملين في مجالات العلم ينجرفون في تيار المعلومات النظرية السطحية، والإغراق في القواعد العامة والمعلومات السطحية، فيعيشون حياة علمية منفصلة عن الحياة الواقعية.

وبعض المتخصصين يغرقون في تفاصيل تخصصاتهم، مع جهل العلاقة

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٣.

[2] ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، د. سعيد صيني، ص ٥٠ - ٥١.

بين تخصصاتهم ومجالات المعرفة الأخرى، هذا إن اعترفوا بأهمية المجالات الأخرى للمعرفة ويعيشون واقعاً ضيقاً يروجونه بين طلابهم، وينعزلون في زوايا علمية ونفسية ضيقة، بعيداً عن الواقع المتشابك المتناسق؛ فيكون ضررهم على الأمة التي ينتمون إليها أكثر من نفعهم.

وبعض المتخصِّصين يغفل عن الحقيقة التي تؤكد أن جميع أنواع المعرفة متماسكة يؤثر بعضها في بعض وتتأثر به، فيعاملون كل جزئية من المعرفة بوصفها جزئية منفصلة لا ترتبط بالحقائق الأخرى.[1]

ثالثاً: أهداف العلم:

إن الهدف الأساسي للعلم هو التوصل إلى النظرية، والنظرية: هي بنيان من المفاهيم المترابطة التي تقدم نظرة منظَّمة إلى الحوادث بوساطة تحديد العلاقات بين المتحولات بهدف تفسير الحوادث والتنبؤ عنها.

مثال ذلك: قد يكوِّن الباحث نظرية عن أسباب الفشل في مهنة ما، وقد تكون متحولاته هي مقدار الذكاء، العمر، الخبرة، القلق، ...إلخ.

الحادث المطلوب تفسيره هو الفشل في مهنة ما، والفشل في هذه الحال يفسر بعلاقات محدودة بين كل من المتحولات المذكورة، والفشل في هذه المهنة وبين مجموعة المتحولات والإخفاق في العمل، والعالم الذي يستخدم هذه المفاهيم بنجاح، يدرك سبب الإخفاق، ويصبح قادراً على تفسير هذا الإخفاق، أو قادراً على التنبؤ به، ومن هنا يتضح أن التفسير والتنبؤ من جملة مضامين النظرية.[2]

والنظرية تفترض القدرة على تفسير الحوادث الملحوظة، وإذا قبلنا بأن النظرية هي الهدف الأساسي للعلم لأصبح: التفسير والفهم فرعان من هذا الهدف الأصلي، ويعني الفهم والتفسير الربط بين ما لم يكن معلوماً لنا ثم

---

[1] ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، د. سعيد صيني، ص ٥٢ - ٥٣.

[2] ينظر: أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، فاخر عاقل، ص ٣٣.

كشفناه، وبين ما هو معلوم لنا ومختزن في ذهننا من قبل، أي كشف العلاقات التي تقوم بين الظاهرات المختلفة وإدراك الارتباط بين الظاهرات المراد تفسيرها، وبين الأحداث التي تلازمها أو تسبقها، ففهم الهجرة من الريف إلى المدن وتفسيرها، لا يتحقق ما لم تربط بينها وبين متغيرات وظروف أخرى خارجة عنها، ويعد وجودها سبباً في حدوثها، كعوامل الطرد الموجودة في بعض القرى التي تصدِّر عمالها الزراعيين، وعوامل الجذب في المدن الصناعية التي تستقطبهم.

أما التنبؤ القائم على أساس الفهم، فهو من أهداف العلم الرئيسة، لأنه بعد فهم ظاهرة الهجرة من القرية إلى المدينة، وتصور وجود علاقة وظيفية بين فاعليات كل منهما وبين الهجرة الحادثة بينهما، لا يكتفي بهذا القدر من الفهم، إذ المتوقع الإفادة من النتائج التي توصَّل إليها.

إن المبادئ المتعلقة بالهجرة الريفية، التي أمكن استقراؤها بالبحث العلمي، يمكن تعميمها على جوانب جزئية أخرى غير تلك التي بحثناها، لكي نفيد من ذلك في أوسع مجال ممكن، فالتنبؤ إذن معناه تيقن انطباق المبادئ أو القواعد العامة التي يوصل إليها البحث العلمي، على حالات أخرى في أوضاع مختلفة عن تلك التي سبق استقراؤها منها.

والتنبؤ على هذه الصورة يساعد على تحقيق المزيد من الفهم والقدر الأكبر من التفسير وتحصيل الجديد من العلم، لأنه خطوة هامة في إكمال عملية البحث العلمي، وهي محاولة التحقيق من صحة المعلومات التي أمكن الحصول عليها، فإذا ثبت صحة التنبؤات، فعندئذ يجب إعادة النظر بالبيانات أو إعادة البحث في ضوء المزيد منها، أو باستخدام غيرها أو تغيير طرائق البحث.

ومن الأهداف الرئيسة للعلم، التحكم الذي يعني معالجة الأوضاع والظروف التي ظهر يقينا أنها تحدث الظاهرة، بشكل يتيح تحقيق هدف معين.

والقدرة على التحكم تزداد كلما زاد الفهم وازدادت بالتالي القدرة على التنبؤ، يضاف إلى ذلك أن نجاح التحكم في الظاهرة وتكراره يعدُّ اختباراً لمدى سلامة الفهم والتفسير، ومقدار صحة التنبؤات بخصوص الظاهرة المبحوثة.

ففهم ظاهرة الهجرة الريفية وآثارها في المدينة الصناعية وتفسيرها وما يترتب على هذا الفهم والتفسير من قدرة على التنبؤ بما يحدث في أوضاع وظروف أخرى مماثلة، يساعد في تعديل هذه الأوضاع وتلك الظروف بالشكل الذي يمنع حدوث الظاهرة، أو يخفف من حدتها أو يغير مسارها.[1]

وبناءً على ما تقدَّم يمكن **حصر أهداف العلم** بالنقاط الآتية:

١. الوصف: وهو حصر الصفات الظاهرة في موضوع البحث، كملاحظة المعادن التي تتمدَّد بالحرارة، فنقوم بحصرها ووصف الخصائص الظاهرية لعمليَّة التمدُّد.

٢. الفهم أو التفسير: وهو كشف العلاقات التي تقوم بين الظواهر المختلفة، وعلاقة هذه الظواهر بنتائجها.

٣. التنبؤ: وهو انطباق القانون أو القاعدة العامة على المواقف والظواهر المشابهة. كما لو بحثنا في ظاهرة الانتحار لوجدنا سببها الفراغ الروحي، فيمكن القول: كل مجتمع لا يوازن بين مطالب الروح والجسد، تكثر فيه هذه الظاهرة.

٤. التحكُّم والضبط: وهو تناول الظروف التي تحدِّد حدوث الظاهرة بشكل يحقِّق لنا أهدافاً معينة، كالتحكم بظاهرة تمدد الحديد في ملء فراغات سكة القطار كي تستوعب التمدد حتى لا ينقلب القطار. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن القدرة على التنبؤ والتحكم في الظواهر تختلف من ظاهرة الى أخرى، فالقضايا والظواهر في العلوم الطبيعية تخضع للضبط والتحكم أكثر من الظواهر في العلوم الاجتماعية والانسانية، وذلك راجع إلى أن الظواهر في العلوم الطبيعيَّة أكثر دقةً وثباتاً من العلوم الاجتماعية والإنسانيَّة التي تتميَّز بالتغيُّر والتعقيد بسبب تداخل العلاقات بين الظواهر.[2]

---

[1] ينظر: تصميم البحوث الاجتماعية، حسن ساعاتي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٢-٣٣

[2] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٠ - ١٢، ومنهجية البحث العلمي، د. عبد الله قلش،

إنَّ العلاقات التي يبحث عنها العلم ليست محصورة في دوائر مفصولة عن بعضها البعض بل تتسع لتشمل الكون، فالعلم يربط بين الظواهر المختلفة ويحاول أن يدمج القوانين والتفسيرات الجزئية تحت قوانين أعم منها، وهو يحاول أن يدخل الخاص في دائرة العام حتى يصل إلى القانون الكلِّي الذي يفسر كلَّ الظواهر. والعلم يحاول أن يربط بين القوانين الجزئيَّة بردها إلى قانون كليّ.

والمتتبع لتاريخ العلم الحديث يجد أنه جرى نحو هذه الغاية، فقد حاول غاليلو أن يصل بأبحاثه إلى قانون ثابت للأجسام الساقطة، وجاء بعده نيوتن وجعل قانون غاليلو مجرد حال خاصة من قانون أعم وهو قانون الجاذبيَّة، ثم جاء أنيشتاين أخيراً ورد قانون الجاذبية إلى قانون القصور، وقال: إنه من الممكن تفسير كل القوانين العلمية المكتشفة بقانون واحد هو نظرية النسبيَّة.

وهكذا نجد أنَّ هدف العلم ليس مجرد الوصف والتفسير والتنبؤ بظواهر جزئية متفرِّقة، بل هدفه الأساس هو الوصول إلى قانون كليّ، وهو القانون العام الذي نسَّق بين هذه الجزئيات العاملة في الكون وربط بينها.[1]

رابعاً: تعريف البحث العلمي:

البحث العلمي ليس عمليَّة اعتباطيَّة تقوم على تجميع معلوماتٍ عن موضوع معيّن، بل هو عملية علمية تُجمع لها الحقائق، وتُستوفى فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين في مجال التخصص، ثم يقوم الباحث بفحص المعلومات المجمَّعَة والتحقُّق منها وفق مناهج علمية مقرَّرة، ويعالجها بطريقة منهجيَّة، ليحكم عليها حكماً مبنيَّاً على ما توافر لديه من الأدلة، ليتوصل عن طريق ذلك كلِّه إلى نتائج جديدة.

وتعدُّ النتائج الجديدة التي يتوصَّلُ الباحث إليها عن طريق البحث هي الثمرة والغاية التي ينشدها الباحث من العملية العلمية الفكرية، سواء أكانت

جامعة حسيبة بو علي، الجزائر، د.ط/٢٠١٦م، ص ١٩ - ٢٠.

[1] ينظر: طرق ومناهج البحث العلمي، د. محمد عبد العال النعيمي، د. عبد الجبار توفيق البياتي، د. غازي جمال خليفة، دار الوراق، عمان - الأردن، ط١/٢٠١٥م، ص ٢٣ - ٢٤.

نظرية أو تجريبية، وهي ما يعبر عنها علميًّا بـ(الإضافة الجديدة) المطلوبة في البحوث العلمية. وتعدُّ (الإضافة الجديدة) عنصراً أساسياً في البحث، وهي تتخذ صورًا شتى؛ فقد تكون أفكارًا جديدة، أو حلًّا لمشكلة علمية، أو بيانًا لغموض علمي في مجال التخصُّص.[1]

مما سبق يمكن **تعريف البحث العلمي** عموماً بأنَّه:

عملية فكريَّة منظَّمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصِّي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علميَّة منظَّمة تسمى (منهج البحث)؛ بغية الوصول إلى حلول ملائمة لعلاج مشكلات قائمة، أو للوصول إلى نتائج صالحة للتعميم على مشكلات مماثلة.

وبناء عليه يمكن تحديد **عناصر البحث العلمي** على النحو الآتي:

١- يلزم في البحث العلمي وجود مشكلة تدفع الباحث إلى دراستها دراسة علميَّة منظمة، تعتمد على منهج علميٍّ بهدف الوصول إلى الحقيقة.

٢- البحث العلمي يتطلب وجود منهج علمي، ولا يمكن اعتماد طرائق غير علميَّة في البحث العلمي.

٣- البحث العلمي يتطلب وجود هدف يسعى إليه الباحث، وهذا الهدف هو زيادة المعارف والمعلومات المتعلِّقة بمجال البحث.

٤- البحث العلمي يتطلَّب وجود باحث يمتلك أدوات البحث العلميّ، وأخلاقيات البحث العلمي من الأمانة والمصداقية والصبر والموضوعيَّة، إضافةً إلى موهبة فطريَّة تمكنه من القيام بعمليَّة البحث.[2]

وهذه العناصر عامَّة تشمل جميع ميادين العلوم، ومنها العلوم الإسلاميَّة التي تتناول جميع جوانب حياة الإنسان من النواحي السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة.

---

[1] ينظر: كتابة البحث العلمي، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٢٦.

[2] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٤ – ١٥.

لقد حاول **الدكتور محمد عجاج الخطيب** تطبيق هذه العناصر على البحوث الإسلاميَّة، وخرج منها بتعريف خاص بالبحث الديني أو البحث الإسلامي، فقال:

"**البحث الإسلامي**: هو كلُّ دراسة موضوعيَّة تبيِّن الأحكام التي تتصل بجانب من جوانب الحياة بيانًا واضحًا، أو تعالج مشكلة اجتماعيَّة أو اقتصادية أو سياسيَّة من خلال قيم الإسلام وأحكامه، تستند إلى فهم سديد وفحص عميق وإدراك صحيح ومنهج سليم."[1]

المطلب الثالث: أهميَّة البحث العلمي وفوائده.

يعدُّ البحث العلمي ركناً أساسياً من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة كما يعدُّ السمة البارزة للعصر الحديث، وقد أصبحت الحاجة إليه في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى؛ لأن البحث العلمي هو الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور، والسبيل الأقصر للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة المثمرة التي تكفل للإنسان الراحة والرفاهية، وتضمن له التفوُّق على غيره، فضلاً عن فاعليته في تنمية مهارات التعلُّم الذاتي، واكتساب المعرفة، والكشف عن الأخطاء الشائعة، وتصحيح المعلومات المغلوطة عن الكون الذي نعيش فيه، ويضاف إلى ذلك كونه وسيلة للتحرَّر من الخرافات والأوهام، والطريق الأمثل لإيجاد الحلول العلميَّة للمشكلات العمليَّة القائمة أو المتوقَّعة.

ويمكن تلخيص **فوائد البحث العلمي** بالنقاط الآتية:

١- يعدُّ البحث العلمي وسيلة إلى الإبداع والابتكار، وإضافة معلومات جديدة، وإجراء تعديلات للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها.

٢- يعدُ البحث العلمي وسيلة للكشف عن الأخطاء الشائعة الناتجة عن الأبحاث غير المنهجية، ويفيد في تصحيح بعض المعلومات المغلوطة.

٣- يفيد في التغلب على الصعوبات التي نواجهها، وتقصِّي الحقائق التي يمكن الاستفادة منها في حل المُشكلات الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والاجتماعيَّة وغيرها.

٤- يساعد في تنمية الموارد الاقتصاديَّة والبشرية، والارتقاء بالأمم والمجتمعات في

---

[1] **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، د. عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤/ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص ١٠١.**

زمن قصير نسبياً.

٥- يساعد على معرفة الأماكن الأثرية، أو الشخصيات التاريخية، والتفسير النقدي للآراء والمذاهب والأفكار.

٦- يفيد في تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة كليَّة.

٧- يعد وسيلة من وسائل التعلم الذاتي في المرحلة الجامعية، ويساعد في معرفة أساليب اكتساب المعرفة ووسائلها العمليَّة.[1]

المبحث الثالث

أنواع البحوث العلميَّة.

المطلب الأول: أنواع البحوث العلميَّة عموماً:

يمكن تقسيم البحوث العلميَّة بشكل عام بحسب طبيعتها إلى:

١- **بحوث تطبيقيَّة:** هدفها إيجاد حلول لمشكلات قائمة، للوصول إلى نتائج تسهم في تخفيف المشكلة أو معالجتها. والهدف من هذه البحوث إما تطوير ظاهرة، كتحسين نوعية منتج زراعي أو صناعي، أو حل مشكلة واقعيَّة.

٢- **بحوث نظريَّة:** لا ترتبط بمشكلات آنيَّة، وهدفها تطوير مضمون المعارف الأساسيَّة، أو الحصول على المعرفة بحدِّ ذاتها، والإجابة على تساؤلات فكريَّة ذات طبيعة نظريَّة، وتطوير المفاهيم المتعلِّقة بالنظريَّات.

سميَّت هذه البحوث نظريَّة؛ لأنها تصلح أن تبقى في دائرة المعرفة، ولا يشترط أن تحوَّل نتائجها إلى تطبيقات عمليَّة، وفي الوقت ذاته يمكن أن تطبق نتائجها على مشكلات واقعية قائمة بالفعل، فليس هناك مانع يمنع ذلك.

وهناك كثيرٌ من الباحثين يستخدمون النظريات في بحوثهم التطبيقيَّة؛ لاختبار مطابقتها للواقع، أو لتحليل وتفسير ظواهر هي موضع بحث عندهم.

ولذلك يصعب الفصل بين البحوث التطبيقيَّة والنظريَّة فصلاً تماماً،

---

[1] **ينظر: منهجية البحث العلمي، د. عبد الله قلش، ص ٤١ - ٤٢.**

فهناك كثير من البحوث النظريَّة نشأت فكرتها من نتائج دراسات تطبيقيَّة، وهناك بحوث أخرى ساهمت في إيجاد حلول لكثير من المشكلات العمليَّة.[1]

والبحوث النظريَّة تقسم إلى بحوث وثائقيَّة أو مكتبيَّة، وبحوث ميدانيَّة:

أ- **البحوث الوثائقيَّة أو المكتبيَّة:** تعتمد في إنجازها على المصادر المتوافرة في المكتبات، وعلى الوثائق المطبوعة وغير المطبوعة، وعلى الوثائق السمعيَّة والبصريَّة.

ب- **البحوث الميدانيَّة:** تُجمع المعلومات الخاصَّة بها اعتماداً على الملاحظة والتجربة في الطبيعة أو الواقع العمليّ، وتعتمد على الاستبيان والملاحظة، ويغلب عليها المنهج الوصفي.[2]

والعلوم الشرعية تندرج في العلوم الإنسانيَّة، وهي غالباً بحوث نظريَّة مكتبيَّة، وتقسم إلى بحوث تحقيق، أو بحوث تأليف وتصنيف.

أولاً: بحوث التحقيق:[3]

وهي البحوث التي تحاول فيها الباحث إحياء المخطوطات (وهي الكتب التي تركها القدماء، وما زالت مخزونة في دور الكتب بخطوطها الأصلية أو المنقولة عن الخط الأصلي)

والتحقيق: هو بذل غاية الوسع لإخراج النص التراثي مطابقاً لحقيقة أصله نسبةً ومتناً، مع حل مشكلاته، وكشف غوامضه، وبيان مصادره ومنهجه،

---

[1] ينظر: منهجيَّة البحث العلمي، ص ٧، ومناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢٧ – ٢٨.

[2] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢٩ – ٣٠.

[3] بعض الدراسات المتخصصة بدراسة مناهج البحث العلمي تخصِّصُ باباً أو فصلاً مستقلاً للحديث عن تحقيق المخطوطات، لكن اخترنا الاكتفاء بالحديث عن تحقيق المخطوطات بوصفها نوعاً من أنواع البحوث؛ لأنَّ هذا القدر هو الذي يلزم الطلبة في هذه المرحلة، حيث يندر أن تتجَّه مؤسسة علميَّة أكاديميَّة إلى تكليف الطلبة بتحقيق المخطوطات ضمن متطلبات إعداد (حلقة البحث). وحيث أنَّ هذا الكتاب يهدف إلى تدريب الطلبة على هذا النوع من البحوث في المرحلة الجامعيَّة الأولى، لذا فإن الإسهاب في الحديث عن تحقيق المخطوطات في هذا الكتاب لن يكون له فائدة عمليَّة، لذا اقتصرنا على التعريف بالمخطوطات، وشروط من يقوم بتحقيق المخطوطات، وخطوات التحقيق بشكل عام.

ومناقشة مؤلّفه إن لزم.[1]

وتعدُّ هذه المهمة من أولى الأولويات العلمية، التي يجب أن تحوذ على اهتمام الباحثين في التراث جملةً، والعلوم الشرعيَّة بشكل آكد. ويمكن أن يضيف الباحث إلى التحقيق دراسةً عن المخطوط وصاحبه، وأن يبيِّن نواحي القصور والخطأ التي وقع فيها من سبقه في تحقيق المخطوط نفسه.

وفي كلتا الحالين يجب على الباحث لكي يخرج المخطوط على الصورة المرجوة مراعاة أمور أساسية منها:

١. أن يكون المخطوط ذا قيمة ملحوظة، بحيث يشعر المرء أن الباحث بتحقيقه قد أضاف جديداً مفيدةً في مادة التخصص.
٢. أن يبين الباحث هذه القيمة، وأن يلفت الأنظار إليها.
٣. ألا يكون قد سَبَق تحقيق هذا المخطوط، وإلا اعتبر عمله غير أصيل، وتكرار لجهود يجب أن توجه لعمل مثمر جديد، إلا إذا كان التحقيق الأول لم يستوفِ الشروط الأساسية فيه، ويشترط حينئذٍ أن يبيِّن نواحي القصور في عمل من سبقه إلى تحقيق المخطوط ذاته.
٤. أن يكون حجم المخطوط متناسباً مع الزمن المقدَّر للرسالة العلمية من جهة، ومع الدرجة العلمية من جهة أخرى.
٥. أن يذكر الباحث في مقدمة تحقيقه المعلومات الأساسية عن المخطوط.
٦. أن يبين الباحث منهجه في التحقيق في مقدمة عمله.

ويشترط فيمن يقوم بالتحقيق الشروط الآتية:

أ- أن يكون عالماً باللغة العربية: ألفاظها وأساليبها.
ب- أن يكون ذا ثقافة عامة.
ت- أن يكون عالماً بالخطوط العربية وأطوارها العربية.

---

[1] ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعيَّة، د. فريد الأنصاري، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، ط١/ ١٩٩٧م، ص ٨٠.

ث- أن يكون على دراية تامة بعلم المكتبات والفهارس.

ج- ان يكون عارفاً بقواعد تحقيق المخطوطات، وأصول النشر.

ح- أن يكون متخصصاً في علم المخطوطات.[1]

منهج تحقيق المخطوطات: يعتمد منهج تحقيق المخطوطات الخطوات الآتية:

١- التأكد من أن الكتاب لم يحقَّق بعد، بالرجوع إلى المكتبات والفهارس.

٢- البحث عن النسخ الأخرى للمخطوط وأماكن تواجدها.

٣- الموازنة بين النسخ، والمفاضلة بينها، بحيث يقدِّر الباحث قيمة كل نسخة؛ ليحدد أي النسخ هي الأصل وأيها الفرع، مع بيان سبب الترجيح لنسخة دون أخرى كأن تكون أكثر قدماً، أو أنها بخط المؤلف نفسه أو غير ذلك.

٤- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

٥- ضبط عنوان الكتاب.

٦- مقابلة النسخ لحصر وجوه الاتفاق ووجوه الاختلاف، وإثباتها في الهامش، مع إعطاء كل نسخة رمزاً معيناً.

٧- إثبات الزيادة في كل نسخة في النص، والإشارة إلى ذلك في الهامش.

تخريج الآيات والأحاديث الشريفة والنصوص الواردة في الكتاب.

٨- تصحيح أخطاء المؤلف نفسه إن وجدت، وكذلك الناسخ، والتنبيه عليها.

٩- تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، وعزوها إلى أماكنها من السور، وأمهات كتب الحديث والآثار.

١٠- التعليق: بشرح الكلمات والمفردات اللغوية التي قد تكون غريبة على القارئ بالرجوع إلى مظانها المعتمدة، وشرح المصطلحات الواردة في المخطوط من المصادر الأصلية.

١١- توضيح المسائل التي يكتنفها الغموض، وتقريب معناها إلى القارئ، وشرح

---

[1] **ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعيَّة، ص ٨١ – ٨٢.**

الأفكار الغامضة في النص.

١٢- ترجمة الأعلام الواردة في المخطوط التي قد يجهلها القارئ بتعريف موجز في الهامش يبيّن فيه نبذة قصيرة عن المولد والحياة والأعمال العلمية.

١٣- التعريف بالأماكن، والبلدان، والقبائل، والغزوات تعريفاً موجزاً.

١٤- إثبات مصادر المؤلف صاحب المخطوط التي رجع إليها في قائمة مرتبة ترتيباً موضوعياً ثم هجائياً.

١٥- عمل فهارس فنية تشمل: الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والآثار، والأعلام، والكلمات الغريبة، والأبيات الشعرية، والأماكن والبلدان، والقبائل والأمم، والمصادر والمراجع.

١٦- التقديم: بذكر مقدمة تحتوي على تعريف واضح بموضوع الكتاب، واهميته في مجاله، وإبراز أهميته المنهجية والعلمية، والتعريف بالمؤلف تعريفاً وافياً منذ نشأته حتى وفاته.

ثانياً: بحوث التأليف والتصنيف:

وهي بحوث نظريَّة أساسيَّة لا تعتمد منهج التحقيق في إجرائها، وهدفها العام الوصول إلى معرفة جديدة؛ لإضافتها إلى رصيد المعرفة الإنسانية.

ويشترط لإجراء هذا النوع من البحوث:

١- وجود مشكلة تستدعي الحل، وإلا فلا داعي للتفكير بالقيام ببحث ما.

٢- عرض المشكلة وتمثلها، ووضع الفروض والاحتمالات لحلها.

٣- الاهتمام بالتعريفات وتحديد المصطلحات المستخدمة في حلها.

٤- الاستدلال والبرهنة على الحقائق التي اكتشفها.

٥- صياغة الأفكار بطريقة منطقية وواضحة.

٦- إصدار الأحكام واستخلاص النتائج.

وهذا النوع من البحوث هو المعتمد غالباً في إجراء البحوث الجامعيَّة.

المطلب الثاني: أنواع البحوث الجامعيَّة:

تقسم البحوث بحسب المرحلة الجامعيَّة التي يتم فيها إعداد البحوث إلى:

أولاً: بحوث ضمن المادة:

وتكون جزءاً من متطلبات النجاح في بعض المقرَّرات الدراسيَّة، وهذه البحوث تكون صغيرة الحجم، ويكون موضوعها متصلاً بموضوعات المقرَّرات التي يدرسها الطلبة؛ حيث يطلب المدرِّس من الطالب في سنوات دراسته الجامعية الأولى أن يعدَّ (حلقة البحث) في موضوع محدَّد يختاره المدرِّس، أو يكلِّف الطالب باختيار عدة عناوين يتم الاتفاق بعدها على عنوان محدَّد، ويرشده إلى وضع خطة لهذا البحث، وإلى المصادر والمراجع التي تساعده على إتمامه.

والهدف من هذه البحوث:

١- التعرف إلى كيفية الرجوع إلى المكتبة والتعامل مع الكتب والفهارس، والاطلاع على المصادر التي تؤخذ منها المعلومات التي يدرسونها في مقرَّراتهم.

٢- تدريب الطالب على التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منظَّمة وواضحة.

٣- تعويد الطالب على التفكير والنقد، وتنمية مهاراته في اختبار الحقائق والأفكار المتعلِّقة بموضوع ما.

٤- تدريب الطالب على تنظيم المواد المجمَّعة وتوثيقها، وحسن ترتيبها وصياغتها، وتقديمها بأسلوب سهل ولغة سليمة وواضحة.

٥- تدريب الطالب على تطبيق قواعد البحث العلمي التي تعلَّمها، ليكون قادراً على إعداد بحوث أكثر فائدة في المستقبل.[1]

ثانياً: بحث التخرُّج:

ويكون عادة من متطلَّبات التخرُّج والحصول على الإجازة الجامعيَّة، ودرجته (١٠٠) درجة، حيث يعدُّ الطالب - بإشراف أحدِ المدرِّسين - بحثاً قيِّماً تتوفَّر فيه قواعد المنهج العلمي، ويتسم بالجديَّة والجودة، وقد يكون نواة لبحث

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٣١، وأصول البحث العلمي ومناهجه، ص ١٨٨.

محكَّم في المستقبل. والغاية من هذا البحث: تدريب الطالب على إجراء البحوث في مرحلة الدراسات العليا.

ثالثاً: بحث الماجستير:

وهذا البحث يعدُّه الطالب بعد اجتياز المقرَّرات المنهجيَّة التي تمهِّد لإعداد بحوث الماجستير، وتكون مدة الدراسة فيها سنة على الأقل، ويجري الباحث بحثه بإشراف أستاذ مختصٍّ يشرف على كتابة البحث ويطلع على المراحل المختلفة للبحث.

وبحث الماجستير يطلق عليها اسم (رسالة ماجستير)، ويمكن أن يكون في مجال التأليف أو التحقيق. ويشترط فيها أن يكون البحث جديداً في موضوعه، بمعنى أن يشتمل على مشكلة تستدعي الحلَّ.

والهدف من إعداد بحوث الماجستير:

١- التأكُّد من رسوخ القواعد المنهجية التي سبق أن تعلَّمها الطالب في مقرَّرات (أصول البحث العلمي) عن طريق:

أ- بيان قدرة الطالب على عرض المشكلة، ووضع الفروض والاحتمالات لحلِّها.

ب- الاهتمام بتعريف المصطلحات، وصياغة الأفكار بطريقة منطقية وواضحة.

ج- قدرة الطالب على الاستدلال والبرهنة على الحقائق التي اكتشفها، وقدرته على إصدار الأحكام واستخلاص النتائج.

٢- أن يصل فيها الباحث إلى اكتشاف حقيقة جديدة، وأن يضيف فائدة علمية جديدة إلى رصيد المعرفة.

٣ - إظهار قدرة الباحث على الاستفادة من الحقائق الجديدة بشكل عملي في الحياة، أو في معالجة بعض القضايا والمشكلات الفكريَّة التي تسود المجتمع.

رابعاً: بحث الدكتوراه:

وهو يشبه بحث الماجستير من حيث اشتراط الأصالة والجودة، والجديَّة

والمنهجيَّة، غير أنه يشترط على الطالب بشكل جازم إضافة معلومات جديدة في مجال التخصُّص. وبحث الدكتوراه يسمى (أطروحة دكتوراه) وهو ينطوي غالباً على جهود كبيرة يبذلها الطالب في النواحي المنهجيَّة والموضوعية، وتكون مدَّة الدراسة فيه سنتين على الأقل.[1]

خامساً: بحوث الترقية:

وهذا النوع من البحوث يقوم به عادة أساتذة الجامعات؛ بناءً على تكليفٍ من الإدارات الجامعيَّة، بهدف الحصول على ترقية وظيفيَّة.[2]

المبحث الرابع
صفات الباحث

الباحث: هو شخص توافرت فيه الاستعدادات الفطرية والنفسيَّة إضافة إلى الكفاءات العلميّة المكتسبة، التي تؤهله للقيام ببحث علمي.[3]

وهذا يعني أنَّ البحث العلمي يتطلَّبُ أن تتوافر في الباحث صفات فطريَّة تتمثَّلُ في وجود الرغبة في البحث عن المجهول للخروج بالجديد من الأفكار التي تبدأ من حيث انتهى السابقون، إضافةً إلى المرونة الفكرية التي تحمله على تقدير أعمال الآخرين، وتفهم اجتهاداتهم - وإن خالفوه الرأي- في تقدير واحترام، وإنصافهم - نقلًا لآرائهم، أو تفسيرًا لمواقفهم- من غيرِ تحيز أو تحامل.

ويجب أن يردف الباحثُ صفاته الفطريَّة بمجموعة من الصفات التي يكتسبها عن طريق التأهيل العلمي في مجال البحث، والتزود من المعارف بقدر كافٍ، ويعدُّ هذا الأمر مطلباً أساسياً في تكوين الباحث، وتكوين شخصيته

---

[1] ينظر: أصول البحث العلمي، د. عبد الرحمن العزاوي، دار الخليج، عمان، ط١/ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص ٢٨، وقواعد أساسيَّة في البحث العلمي، د. سعيد صيني، ص ١٣٤ - ١٣٨.

[2] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٣٢، وينظر أيضاً: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ١٧ - ١٨.

[3] ينظر: منهجيَّة البحث العلمي في العلوم القانونيَّة، د. عبود عبد الله العسكري، دار النمير، دمشق، ط٢/ ٢٠٠٤م، ص ٢٠.

العلمية.

مما سبق يتبيَّنُ أنَّ البحث العلمي يتطلب أن تتوافر في الباحث الموهبة التي تمكِّنه من النقد والتأمُّل، والتفسير، والترجيح والاستنتاج والإبداع؛ لأنَّ البحث عمليةٌ إبداعيَّة ينتج عنها إضافة معلومات جديدة إلى حقول المعرفة العلميَّة.[1]

المطلب الأول: موهبة الباحث، ودوافع إجراء البحث:

الموهبة أمر فطري وهبي، يعتمد على توافر مؤهلات عقليَّة معينة تدلُّ على أهليَّة المفكِّر للبحث في العلوم، وهذا الأمر وإن كان في أصله فطريَّاً، لكنه يحتاج إلى تدريب من أجل تنميته واستثماره.

ومما يدل على وجود موهبة البحث لدى الباحث:

١- الفطنة وحضور البديهة: وهذه الصفة هي التي تمكِّن الباحث من الربط بين الأفكار والموازنة والتحليل والمقارنة واستنتاج النتائج.

٢- الرغبة في الاستطلاع وتفسير ما يشاهده من أحداث وظواهر.

٣- القدرة على تنظيم المعلومات تنظيماً منطقيَّاً، وترتيب أفكاره ترتيباً متسلسلاً رصيناً، والتعبير عنها بأسلوب واضح بعيدٍ عن الغموض.

٤- القدرة على المناقشة والفهم، وتوجيه الأنظار في المناقشة نحو أفكار جديدة.

٥- القدرة على القدرة على نقد الأفكار والبرهنة عليها.[2]

ويجب أن تتوفَّر لدى الباحث **الدوافع التي تحثُّه على إنجاز البحث**، ومنها:

١- حب الاستطلاع والرغبة في التعلم والاستزادة من المعرفة، والحرص على كشف حقائق جديدة عن موضوع معين.

٢- الرغبة في إيجاد حل لمشكلة معينة في المجتمع؛ انطلاقاً من الإيمان بأثر

---

[1] ينظر: كتابة البحث العلمي، د. أبو سليمان، ص ٢٩.

[2] ينظر: منهجيَّة البحث العلمي في العلوم القانونيَّة، د. عبود العسكري، ص ٢٠.

البحث العلمي في حلِّ المشكلات على أسسٍ علميَّةٍ سليمةٍ.

٣- الرغبة في سد نقص في الإنتاج الفكري.

٤- الرغبة في إنجاز بحث علمي أكاديمي بهدف الحصول على درجة علمية أكاديميَّة (ماجستير أو دكتوراه).

٥-إ نجاز تكليف من قبل الإدارة أو المؤسسة، لخدمة المجتمع أو المؤسسة.[١]

المطلب الثاني: صفات الباحث الفطريَّة والمكتسبة:

لا يمكن أن ينجز الباحثُ بحثاً جيداً إلا إذا توافرت فيه صفات معينة تؤهِّله للقيام بعمليَّة البحث، وهذه الصفات تستند في أصلها إلى استعدادات فطريَّة تتمثَّل في وجود الموهبة، وصفات يكتسبها الباحث بالتدريب وينميها.

ويمكن إجمال **صفات الباحث** بالنقاط الآتية:

١- **توافر الاستعدادات العقليَّة والنفسيَّة** التي تؤكِّد على امتلاك الباحث لموهبة البحث، ومنها الفطنة، وحضور البديهة، وحب الاستطلاع والرغبة المستمرة في البحث والتقصي للحصول على إجابات عما يشاهده من أحداث وظواهر، وتوافر الدوافع التي تحثُّ الباحث على إنجاز بحثه، وتحمُّل صعوباته.

٢- **الصبر والتأني:** ويتمثَّل بعدم التسرُّع في إصدار أحكام من غير توافر أدلة صحيحة وكافية، والدقة في جمع الأدلة الموصلة إلى الأحكام اعتماداً على مصادر موثَّقة؛ لذا يجب على الباحث أن يصبر على مشاقِّ القراءة والبحث، ولا يملَّ حتى تختمر الفكرة في ذهنه، ولا يتسرع بإصدار النتائج لأجل إحراز السبق قبل أن تنضج الفكرة في ذهنه.[٢]

٣- **الأمانة العلميَّة:** وتتمثل في نسبة الأفكار إلى أصحابها، مهما تضاءلت، وعزو المعلومات إلى مصادرها، ودقَّة النقل عن الغير، والتعبير عن مضمون كلامه

---

[١] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٨ – ١٩.

[٢] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ٢٩ – ٣١. وينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٩ – ٢١.

من غير تحريف أو زيادة أو نقص يخل بمقصود النصِّ الذي ينقله، أو يبتعد عن مراد صاحب الكلام المنقول.[1] وقد قدَّم لنا علماء الحديث صوراً رائعة في الأمانة العلميَّة عن طريق ما نُقل إلينا عن بعض المحدِّثين من الرحلة في طلب الحديث، حيث كانت رحلاتهم تستغرق في بعض الأحيان شهوراً في سبيل سماع الحديث من مصدره، أو التأكُّد من صحة حديث نبويّ، وقد أورد الخطيب البغدادي في كتابه (الرحلة في طلب الحديث) نماذج كثيرة تؤكِّد على الجهود التي بذلها علماء الحديث للتثبُّت من صحة الروايات والأحاديث النبويَّة.[2]

٤- **الشكُّ في الآراء التي لم تقم على دليل واضح**: وخاصَّةً الأفكار التي يتبنَّاها أكثر الناس، أو المشاهير من الناس، فكم من النظريات العلمية أجمع عليها الباحثون ثم تبين خطؤها، لأن باحثاً نظر إليها نظرة الشك التي لم تجعل لإجماع السابقين سلطاناً على فكره؛ ولذلك يجب على الباحث ألا يتحيَّز لرأي المشاهير والجمهور، وألا تغرّه الكثرة أو القلة فيما يطلبه من الحق، وألا يستسلم للوهم الشائع أن الكثرة على حقٍ.

وقد نبَّه القرآن إلى خطأ هذا الوهم، وجرّد الحق عن مفهوم القلة والكثرة، فقال: (وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [سورة الأنعام/١١٦]

وأمر بترك التقليد الأعمى، والاستسلام لرأي الآباء والأجداد من غير نقدٍ أو تمحيصٍ، فقال: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ) [سورة البقرة/١٧٠].

٥- **التواضع والبعد عن الغرور**، فيجب على الباحث أن يبتعد عن التعالي، وأن

---

[1] ينظر: منهجيَّة البحث العلمي في العلوم القانونيَّة، د. عبود العسكري، ص ٢٢.

[2] ينظر: الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر (٢٠٢٠م)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٦م، ص ٩١ - ١٦١.

يحفظ الأدب مع أساتذته ومعلميه، وألا يستعمل عبارات تدل على تعظيم نفسه، أو احتقار غيره من الباحثين، أو تسفيه آرائهم. وهذا لا يمنع من الاعتزاز بالأفكار التي توصَّل إليها والانجاز الذي حققه بعبارات مؤدَّبة، وأسلوبٍ رفيق.[1]

ويُستحسن أن ينسب إنجازاته إلى البحث أو الباحث بأسلوب الغائب، فيقول: (وهذا البحث يتناول أفكاراً لم تسبق دراستها، وقد توصل البحث إلى هذه النتيجة، وهذا البحث يخالف ما سبقه في هذا الأمر، وقد توصَّل الباحث إلى هذه النتيجة عن طريق الاستقراء، والبحث العلمي، .. إلخ.)

٦- **الحيادية والموضوعيَّة**، ولذلك يجب على الباحث:

أ- ألَّا يتعصب لرأيه وفكره، وأن يتحرَّر من أهوائه ومشاعره الخاصة التي قد توقعه في الخطأ. قال تعالى: (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا) [سورة النساء/١٣٥].

ب- ألَّا يهمل أفكار الآخرين من غير مسوّغٍ علميٍّ، وألا يتحيَّز لرأي غيره من غير مسوّغٍ علميٍ يعلِّل به اختياره.

ج- أن يكون قادراً على الإصغاء للآخرين وتقبل آرائهم ولو تعارضت مع رأيه.

د- أن يكون مستعداً لتغيير رأيه إذا ثبت أنه أخطأ.

هـ- أن يعترف بفضل الباحثين الآخرين الذين كان لهم أثر في بناء أفكاره.[2]

وهذه الصفَّة تعدُّ من أهم الصفات التي ينبغي على الباحث تدريب نفسه على اكتسابها. ونظراً لأهميَّة توافر هذه الصفة لدى الباحث سنخصُّ هذه الصفَّة بمزيد من التفصيل في المطلب الآتي:

المطلب الثالث: الموضوعية في البحث العلمي:

إن مصطلح الموضوعية يستخدم اليوم بكثرة في الكتابات المعاصرة، وهذا

---

[1] **ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١٠١ – ١٠٢.**

[2] **للتوسع راجع: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص ٧٦ – ٧٨.**

المصطلح وإن اتفق على الكثير من مضامينه إلا أن جوانب منه تظل موضع نزاع بين الباحثين، لأنَّه يعتمد أساساً على الإنصاف والبعد عن التعصُّب، واتباع الدليل وإن كان مخالفاً لرأي الباحث.

أولاً: كيفيَّة تحسين مستوى التفكير الموضوعي:

يمكن أن يحسِّن الفرد مستوى التفكير الموضوعي عنده عن طريق:

١- القراءة والمطالعة الدائمة: وأول ما نزل على قلب رسولنا الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: (اقرأ باسم ربك الذي خلق) [سورة العلق: ١]

٢- الابتعاد عن إصدار الأحكام العامة في القضايا الإنسانية، خاصة عندما تتشابك عدة عوامل في تشكيل الظاهرة الواحدة، بحيث يصبح الربط بين ظاهرة وظواهر أخرى معقداً يستدعي التروي في إصدار الأحكام.

٣- عدم الوقوف عند الصور والأسماء والأوصاف غير المؤثرة في النتائج؛ لأن ذلك يقود نحو السطحية والشكليَّة المضللة، يقول الله تعالى مشيراً إلى ضرورة ترك الوقوف على الأشكال والأوصاف السطحيَّة: (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم) [سورة المنافقون: ٤]

ثانياً: أسس الموضوعيَّة في الحكم على الأشخاص والظواهر الاجتماعية:

أ- كل إنسان فيه قابلية للخير والشر، ولذا جاء في الحديث: (خير الخطائين التوابون)،[1] وكذلك كل ظاهرة اجتماعية فيها قابلية للخير وللشر.

ب- الإنصاف: فيجب ذكر محاسن الشخص ومثالبه عند الحاجة إلى تقويمه، يقول الله تعالى: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) [سورة الأعراف: ٨٥]. والإنصاف يكون على مستويات، منها:

---

[1] المستدرك على الصحيحين، للإمام محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١١هـ-١٩٩٠م، كتاب التوبة والإنابة، الحديث رقم (٧٦١٧)، ج٤/ ٢٧٢.

- الإنصاف بذكر محاسن الأقران، وقد نقل الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) بسنده عن الإمام الشافعي قوله: " الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه" وقوله: "ما رأيت أحداً أفقه من أبي حنيفة."[١]

- الإنصاف مع النفس، بالرجوع عن الخطأ، ومثل هذا تراجع الإمام شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) عما ذكره في التاريخ الكبير حول مدة حياة الصحابي سلمان الفارسي رضي الله عنه وأنه عاش (٢٥٠ سنة) حيث قال: "وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي (تَارِيْخِي الكَبِيْرِ) أَنَّهُ عَاشَ مَائتَيْنِ وَخَمْسِيْنَ سَنَةً، وَأَنَا السَّاعَةَ لَا أَرْتَضِي ذَلِكَ، وَلَا أُصَحِّحُهُ"[٢]

- الإنصاف بالتراجع عن القول أمام التلاميذ، ومن ذلك قول الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله: " كُلُّ مَا قُلْتُهُ فَكَانَ مِنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافُ قَوْلِي مِمَّا صَحَّ، فَهُوَ أَوْلَى، وَلَا تُقَلِّدُوْنِي." وقوله لتلميذه أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): "أَنْتَ أَعْلَمُ بِالْأَخْبَارِ الصِّحَاحِ مِنَّا، فَإِذَا كَانَ خَبَرٌ صَحِيحٌ فَأَعْلِمْنِي، حَتَّى أَذْهَبَ إِلَيْهِ كُوفِيًّا أَوْ بَصْرِيًّا أَوْ شَامِيًّا."[٣]

- الإنصاف مع الخصوم. وخير دليل على ذلك ما ورد عن السلف من مديح ما يتصف به مخالفيهم من الصفات الحسنة، فقد جاء في صحيح مسلم قَالَ الْمُسْتَوْرِدُ الْقُرَشِيُّ عِنْدَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: "تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ" فَقَالَ لَهُ عَمْرٌو أَبْصِرْ مَا تَقُولُ. قَالَ: أَقُولُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: "لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ إِنَّ فِيهِمْ لَخِصَالاً أَرْبَعًا: إِنَّهُمْ لأَحْلَمُ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وَأَسْرَعُهُمْ إِفَاقَةً بَعْدَ مُصِيبَةٍ، وَأَوْشَكُهُمْ كَرَّةً بَعْدَ فَرَّةٍ، وَخَيْرُهُمْ لِمِسْكِينٍ

---

[١] تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ج١٥/ ٤٧٣.

[٢] سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج١/ ٥٥٦.

[٣] سير أعلام النبلاء، ج١٠/ ٣٣.

وَيَتِيمٍ وَضَعِيفٍ، وَخَامِسَةٌ حَسَنَةٌ جَمِيلَةٌ وَأَمْنَعُهُمْ مِنْ ظُلْمِ الْمُلُوكِ."[1]

ومن ذلك أيضاً ما نقله الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد عن يحيى بْن معين (٢٣٣هـ) في ترجمة عبد الرحمن بن صالح (٢٣٥هـ) أنه قال: "يقدم عليكم رجل من أهل الكوفة يقال له عبد الرّحمن بن صالح، ثقة صَدُوق شيعي، لأن يخرَّ من السماء أحب إِلَيْهِ من أن يكذب في نصف حرف."[2]

ج- رفض المبالغة؛ لأنَّ المبالغة في أي مسألة تعدُّ نوعاً من التفلُّت من قيود الحقيقة سواء أكانت حقيقة شرعية أم عرفية. لكن المبالغة في تصوير الحقيقة الشرعية تعدّ خروجاً عن منهاج الشريعة التي تأمرنا أن نضع الأمور في نصابها الصحيح من غير زيادة أو شطط.

د- وضع المنهج العلمي وأصول الاستنباط فوق الأشخاص. وفي هذا يقول العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ): (وَمِنْ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ أَنَّ الْفُقَهَاءَ الْمُقَلِّدِينَ يَقِفُ أَحَدُهُمْ عَلَى ضَعْفِ مَأْخَذِ إمَامِهِ بِحَيْثُ لَا يَجِدُ لِضَعْفِهِ مَدْفَعًا، وَمَعَ هَذَا يُقَلِّدُهُ فِيهِ، ويترك من شهدَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْأَقْيِسَةُ الصَّحِيحَة لِمَذْهَبِهِ؛ جُمُودًا عَلَى تَقْلِيدِ إمَامِهِ، بَلْ يَتَحَيَّلُ لِدَفْعِ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَتَأَوَّلُهُمَا بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ الْبَاطِلَةِ نِضَالًا عَنْ مُقَلِّدِهِ، وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي الْمَجَالِسِ فَإِذَا ذُكِرَ لِأَحَدِهِمْ خِلَافَ مَا وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَيْهِ تَعَجَّبَ منه غَايَةَ التَّعَجُّبِ مِنْ غيرِ اسْتِرْوَاحٍ إلَى دَلِيلٍ، بَلْ لِمَا أَلِفَه مِنْ تَقْلِيدِ إمَامِهِ، حَتَّى ظَنَّ أَنَّ الْحَقَّ مُنْحَصِرٌ فِي مَذْهَبِ إمَامِهِ، فَالْبَحْثُ مَعَ هَؤُلَاءِ ضَائِعٌ مُفْضٍ إلَى التَّقَاطُعِ وَالتَّدَابُرِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ يُجْدِيهَا، وَمَا رَأَيْت أَحَدًا رَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ إمَامِهِ إذَا ظَهَرَ لَهُ الْحَقُّ فِي غَيْرِهِ، بَلْ يَصِرُّ عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِ بِضَعْفِهِ وَبُعْدِهِ،

---

[1] صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.، د.ت، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب تقوم الساعة والروم أكثر الناس، حديث (٢٨٩٨)، ج٤/ ٢٢٢٢.

[2] تاريخ بغداد، لأبي بكر الخطيب البغدادي، ج١١/ ٥٤٣.

فَالْأَوْلَى تَرْكُ الْبَحْثِ مَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ إذَا عَجَزَ أَحَدُهُمْ عَنْ تَمْشِيَةِ مَذْهَبِ إمَامِهِ قَالَ: لَعَلَّ إمَامِي وَقَفَ عَلَى دَلِيلٍ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ وَلَمْ أَهْتَدِ إلَيْهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْمِسْكِينُ أَنَّ هَذَا مُقَابَلٌ بِمِثْلِهِ، وَيَفْضُلُ لِخَصْمِهِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ وَالْبُرْهَانِ اللَّائِحِ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ مَا أَكْثَرَ مَنْ أَعْمَى التَّقْلِيدُ بَصَرَهُ حَتَّى حَمَلَهُ عَلَى مِثْلِ مَا ذُكِرَ).[1]

وقد كان هذا دأب السلف الصالح، فكانوا يتبعون الحقَّ وإن ظهر على لسان الخصم، يقول الشافعي رحمه الله: (مَا نَاظَرْت أَحَدًا إلَّا قُلْت اللَّهُمَّ أَجْرِ الْحَقَّ عَلَى قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ مَعِي اتَّبَعَنِي وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ مَعَهُ اتَّبَعْته).[2]

هـ- قبول الحقائق مهما كان مصدرها ما دامت حقائق، وليس في الدين ما يصادمها؛ لأنَّ قوة الحقيقة ذاتية. أخرج الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها."[3]

ثالثاً: أسباب التفكير غير الموضوعي:

هناك عدة أسباب تجنح بالحقيقة عن مسارها الصحيح وتجعل الحكم على الاشياء عسيراً، فيه ظلم وشطط كثير، ومن هذه الأسباب:[4]

---

[1] **قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (٦٦٠هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م، ج٢/ ١٥٩.**

[2] **قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعزّ بن عبد السلام، ج٢/ ١٦٠.**

[3] **سنن الترمذي، للإمام الحافظ محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.، د.ت، كتاب العلم، باب فضل الفقه على العبادة، حديث رقم (٢٦٨٧)، ج٥/ ٥١.**

[4] **للتوسُّع في هذه الجزئيَّة فيما يخصُّ العلوم الأخرى غير العلوم الشرعيَّة راجع: منهجية البحث العلمي، د. عبد الله قلش، ص ١٠٦ - ١٠٩، ومناهج البحث في العلوم التربويَّة والنفسية والاجتماعيَّة، فريق من الباحثين الأكاديميين من جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة الشاذلي، الرياض، ط١/ ١٤٣٤هـ- - ٢٠١٣م، ص ٤٧ -**

١- **التعصب الفكري لمذهب أو لقضيَّة أو لعادة مألوفة:**

التعصب الفكري ينشأ من عوامل نفسية تفتقر لمبادئ العلم، فحينما تكون التربية الاجتماعية قائمة على رؤية الاشياء من زاوية واحدة، عندئذ يعجز الانسان عن إدراك وإبصار القضايا الكلية، ولو فتشت عن كثب في أحوال المتعصبين النفسية والفكرية لوجدت آفتين اثنتين تفتكان بهما، هما:

أ- العجز العلمي وقلة المعرفة، وفي هذا السياق يقول الامام الشاطبي: (إنَّ اعْتِيَادَ الِاسْتِدْلَالِ لِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ رُبَّمَا يُكْسِبُ الطَّالِبَ نُفُورًا وَإِنْكَارًا لِمَذْهَبٍ غَيْرِ مَذْهَبِهِ، مِنْ غَيْرِ إِطْلَاعٍ عَلَى مَأْخَذِهِ؛ فَيُورِثُ ذَلِكَ حَزَازَةً فِي الِاعْتِقَادِ فِي الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى فَضْلِهِمْ وتقدمهم في الدِّينِ، وَاضْطِلَاعِهِمْ بِمَقَاصِدِ الشَّارِعِ وَفَهْمِ أَغْرَاضِهِ).[١]

ب- سوء النية المنبعث من مرض نفسي دفين وراء السلوك الانساني المعوج. أرأيت إلى الشخص الذي آذى رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال: (إنَّ هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى). أخرج البخاري عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ آثَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُنَاسًا فِي الْقِسْمَةِ، فَأَعْطَى الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةً مِنْ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ وَأَعْطَى أُنَاسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ فَآثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ، قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ مَا عُدِلَ فِيهَا وَمَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ، فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَأُخْبِرَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ."[٢]

---

٥٠. بتصرُّف.

[١] الموافقات، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ج٣/ ١٣١.

[٢] صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، واليمامة، بيروت، ط٣/١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، كتاب الخمس، باب ما كان للنبي صلى الله عليه و سلم يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، حديث رقم (٢٩٨١)، ج٣/ ١١٤٨.

إنَّ هذا الإيغار على العدالة قد أُظهِرَ بمظهر الغيرة على القيم، فأخطأ هذا الرجل (وهو من المنافقين) في حقِّ من لا ينطق عن الهوى، لأنَّه يريد أن يقال عنه: إنَّه قد لفت معلِّم الإنسانية إلى ما فاته، وأدرك ما لم يدركه.

٢ - التعصُّب لإمام من الأئمة، واعتقاد أنَّ الحقّ ينحصر في مذهبه وحده:

وهذا الاعتقاد يجنح بصاحبه ويجعله حبيساً لفكره، ممنوعاً من السير والنظر في رحاب الكون وإعمال عقله وتفكيره في عظيم رحمة الله تعالى الذي لو شاء لجعل الناس أمة واحدة.

وقد وقع في هذا الخطأ علماء كبار في عصور التاريخ الإسلامي، ولذلك لا عجب أن يقع في هذا الخطأ كثير من العلماء في هذا العصر.

وأذكر على سبيل المثال أنَّ السبكي (٧٦٣هـ) كان متعصِّباً للأئمة الذين يتصل نسبهم بقريش، وعلى رأسهم الإمام الشافعي، فقال في طبقات الشافعية: (قَالَ أَئِمَّتنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هَذِهِ الْأَحَادِيث الَّتِي يُؤَيّد بَعْضهَا بَعْضًا دَالَّة دلَالَة لَا مدفع لَهَا عَلَى تَعْظِيم قُرَيْش وَأَن الْحق عِنْد اخْتِلَاف الْخلق فِي جِهَتهَا، وَأَن حبها حب للنَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وبغضها بغض لَهُ، وَأَن من أَرَادَ إهانتها أهانه اللَّه وَأَن النَّاس تبع لَهَا، وَأَن الْأَمر فِيهَا لَا يزَال مَا بَقِي فِي النَّاس اثْنَان، وَأَن الْأَئِمَّة مِنْهَا، وَأَن من آذاها فقد آذَى رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَن للْوَاحِد مِنْهَا قُوَّة الرجلَيْن من غَيرهَا فِي نبل الرَّأْي. إِلَى غير ذَلِك مِمَّا وقفت عَلَيْهِ. قَالُوا وَالْإِمَام الْقرشِي الَّذِي لَا يخْتَلف عاقلان فِي أَنه من قُرَيْش هُوَ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَهُوَ الْمَشْهُود لَهُ بِالْإِمَامَةِ، بل بانحصار الْإِمَامَة فِيهِ؛ لِأَن الْأَئِمَّة من قُرَيْش يدل بحصر الْمُبْتَدَأ عَلَى الْخَبَر عَلَى ذَلِك، وَلَا نعني بِالْإِمَامَةِ إِمَامَة الْخلَافَة، بل إِمَامَة الْعلم وَالدّين، أَو أَعم من ذَلِك، فبكل تَقْدِير إِمَامَة الْعلم وَالدّين مَقْصُودَة؛ لِأَنَّهَا إِمَّا كل الْمَقْصُود أَو بعضه، وَفِي بعض هَذَا كِفَايَة لمن يَتَّقِي اللَّه تَعَالَى ويحتاط لنَفسِهِ أَن يزِيغ عَن الْحق عَلَى عَظِيم قدر الشَّافِعِي وسديد مذْهبه وصواب رَأْيه، وَأَن من عاند مذْهبه فقد عاند الْحق وباء بعظيم الْإِثْم وَمن أَرَادَ إهانته أهانه اللَّه، وَلَو أَن أحداً من الْخلق غَيره ادّعى أَنه قرشي وَأَرَادَ منا هَذِهِ الْمرتبَة لقلنا لَهُ:

أَولاً: أثبت أَنَّك قرشي وهيهات، فكم من الْأَعْرَاب فِي هَذَا الزَّمَان من يَدعِي الشّرف وَلَا نستطيع أَن نحكم لَهُ بِهِ؛ لعدم تَيَقّن ذَلِك أَو غَلَبَة الظَّن بِهِ، ثمَّ نقُول لَهُ ثَانِيًا يَنْبَغِي أَن تكون من التَّمَسُّك من الْعلم وَالدّين بِحَيْثُ تكون من جملَة الْقَوْم الْمُشَار إِلَيْهِم فِي هَذِهِ الْأَحَادِيث وَمَا سنورده من أَحَادِيث أخر، فَلَا أحد بعد انصرام عصر الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اتّفق النَّاس عَلَى أَنه حبر مقدم فِي الْعلم وَالدّين وَأَنه من قُرَيْش سوى الشَّافِعِي."[1]

فالسبكي بهذا القول حصر الفضيلة في عصره وفي كل العصور اللاحقة بالإمام الشافعي، ونفاها عن غيره، وأتى بكلام كثير للاستدلال على ذلك. وهو كلام جيد يشهد بفضل الشافعي، لكن لا ينفي الفضل عن غيره، أمَّا السبكي فقد ساق هذه الأدلة لنفيَ الفضيلة عن غير الإمام الشافعي؛ ولذلك وجدناه في كتابه (طبقات الشافعيين) قد ادعى الإجماع على أن العلم قد انحصر في الشافعي وحده. وهو في هذا قد جنح عن منهج الشافعي نفسه الذي أقرَّ بفضيلة غيره من علماء عصره، وفضيلة غيره من الأئمة المجتهدين كما تبيَّن سابقاً في قوله: "ما رأيت أحداً أفقه من أبي حنيفة."[2]

وكم من أمثال السبكي في هذا العصر، وهذا أمر يجب التنبُّه له، فهناك كثير من التلاميذ يبالغون في تعظيم شيوخهم والتعصُّب لأقوالهم، فيجنحون عن مناهجهم ويسيئون إليهم، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

٣- التشنيع على المخالف:

إنَّ حصر الحق في شخص واحد أو مذهب واحد لا بد أن يؤدي في النهاية إلى نوع من التشنيع على من خالفه شئنا أم أبينا.

وقد نقل الخطيب البغدادي أقوالاً عن جماعة من خصوم الإمام أبي

---

[1] طبقات الشافعية الكبرى، للإمام تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٦٣هـ)، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ود.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط٢/١٤١٣هـ، ج١/ ١٩٥ - ١٩٦.

[2] تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد الخطيب البغدادي، ج١٥/ ٤٧٣.

حنيفة، منها: قول عبد الرَّحْمَن بن مهدي (١٩٨هـ): "ما أعلم في الإسلام فتنة بعد فتنة الدجال أعظم من رأي أبي حنيفة"[١]

وقول عُمَر بن قيس الأعرج (الملقَّب سندل): "من أراد الحق فليأت الكوفة، فلينظر ما قال أَبُو حنيفة وأصحابه، فليخالفهم." [٢]

وقول شريك بن عبد الله (١٧٨هـ): "لأن يكون في كل حيٍّ من الأحياء خمَّار خير من أن يكون فيه رجلٌ من أصحاب أبي حنيفة"[٣]

وقوله: "لو أن في كل ربع من أرباع الكوفة خمَّار يبيع الخمر، كان خيراً من أن يكون فيه من يقول بقول أبي حنيفة." [٤]

ونقل عن بندار محمد بن بشار (٢٥٢هـ) أنه قال: "قلما كان عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) يذكر أبا حنيفة عليَّ إلا قال: كان بينه وبين الحق حجاب."[٥]

فانظر كيف أن تعصُّب الخصوم ضد أبي حنيفة دعاهم إلى تشنيعه وتشنيع مذهبه وأصحابه وأتباع مذهبه، وتفضيل بائع الخمر والدجال عليهم.

وأعتقد أنَّ سبب ذلك هو تعصُّب أهل الحديث لمدرستهم في مواجهة مدرسة أهل الرأي التي كانت حديثة النشأة في ذلك العصر، ومن المعلوم أنَّ كل جديد يتعرض في البدايات لرفض عامة الناس، ثم يصبح مقبولاً بعد ذلك، وهذا أمر وجدناه حتَّى في قبول رسالات الرسل، وفي ثبوت كروية الأرض.

وإنني إذ أذكر هذه الأمثلة وأنقلها تحديداً من كتاب (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي الذي نقل أقوالاً كثيرة في مديح الإمام أبي حنيفة، ونقل أيضاً أقوالاً كثيرة في ذمه، فإنني أقصد التنبيه على أنَّ الباحث سيجد في رحلة

---

[١] تاريخ بغداد، ج١٥/ ٥٤٦.

[٢] المرجع السابق، ج١٥/ ٥٤٦.

[٣] المرجع السابق، ج١٥/ ٥٤٦.

[٤] المرجع السابق، ج١٥/ ٥٤٦.

[٥] المرجع السابق، ج١٥/ ٥٦١.

البحث العلمي اختلافات كثيرة تتعلق بالأفكار والمفكِّرين، فعليه أن يجعل الحقيقة هدفه، وألا يتأثر بتشنيع الخصوم على صاحب الفكرة، فقد يكون التشنيع مبنيًّاً على أسس غير موضوعيَّة، ويجب على الباحث أن يكون حذراً عند تبنّي الأفكار، وعند الترجيح بينها، وعند الحكم على أيِّ مفكرٍ أو باحثٍ أو عالم من علماء عصره، أو من العصور السابقة لعصره، وأن يكون هدفه طلب الحقيقة؛ فلا ينحاز ضد الحقِّ متأثراً بأقوال المادحين أو القادحين.

٤- الانغلاق الفكري:

والانغلاق الفكري يأخذ عدة أشكال، منها: رفض الحوار مع الآخرين، والانغلاق على التخصص العلمي. وفي المقابل يساعدنا الانفتاح في حل الأزمات الداخلية، لأن كلَّ ثقافة أو كلَّ تخصُّصٍ علميٍّ يواجه أزمات داخلية يشعر معها أنه استنفذ كل طاقاته التجديديَّة الخاصة، فلا مناص ولا مخرج إلا بإضافة عناصر تمكننا من إعطاء توافقات جديدة للتوسع والتغيير للأفضل.

وقد بنى الاسلام عقلية الانفتاح عند المسلم بأمره بالسير في الأرض والاطلاع على تجارب الأمم الماضية، يقول الله تعالى: (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ) [العنكبوت/٢٠] ورحلة الامام الشافعي من العراق إلى مصر خير دليل، فعليها ابتنى وجود الفقه الشافعي القديم، والفقه الشافعي الجديد.

UNIVERSITY OF ALEPPO

الفصل الثاني
خطوات البحث العلمي

يقصد بخطوات البحث الإجراءات التي يتبعها الباحث في إعداد بحثه وكتابته، بهدف الوصول إلى نتائج علميَّة مؤيَّدة بالبراهين والأدلة وفق منهجٍ علميٍّ دقيق.

وإجراءات كتابة البحوث تشتمل على ثلاث مراحل رئيسة، وكل مرحلة تشتمل على خطوات متعدَّدة، وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد النظري: وهذه المرحلة تشمل الخطوات الآتية:

١- اختيار موضوع البحث، وتحديد المشكلة التي يدور حولها البحث.

٢- الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة المتعلِّقة بموضوع البحث، ووصفها ونقدها، وبيان المبرِّرات العلميَّة التي دعته لدراسة موضوع بحثه.

٣- تحديد الهدف المرجو من دراسة موضوع البحث بعد بيان أهميته.

٤- وضع التساؤلات والفروض المحتملة في معالجة مشكلة البحث.

٥- اختيار المنهج المناسب لدراسة المشكلة.

٦- تحديد حدود البحث الزمانيَّة والمكانيَّة والموضوعيَّة والمنهجيَّة.

٧- صياغة عنوان البحث صياغة دقيقة تبيِّن حدوده ومنهجه.

٨- إعداد خطَّة مبدئيَّة تبيِّن الأفكار الرئيسة التي يشتمل عليها البحث.

٩ - وضع مخطَّطٍ تفصيليٍّ للبحث.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ العمليِّ: وهذه المرحلة تشمل الخطوات الآتية:

١- جمع المادة العلمية من مصادرها، ونسخها إلى البطاقات البحثيَّة.

٢ - تحرير المادة العلميَّة وصياغتها بأسلوب الباحث.

٣- تنقيح متن البحث، وترجمة الأعلام الواردة فيه.

٤- استخلاص النتائج، ووضع المقترحات والتوصيات.

٥ - إعداد قائمة المصادر والمراجع

المرحلة الثالثة: المرحلة النهائيَّة: وهذه المرحلة تشمل الخطوات الآتية:

١- إعداد تقرير البحث.

٢ - إعداد فهارس البحث.

٣- تنسيق البحث من الناحيَّة الفنيَّة والشكليَّة، تمهيداً لطباعته.

٤ - مناقشة البحث.

المبحث الأول
مرحلة الإعداد النظري.

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث:

اختيار موضوع البحث يستغرق في العادة الكثير من الوقت والجهد، وهي مرحلة مهمة يترتب عليها تحديد العديد من الخطوات اللاحقة.

ويعدُّ اختيار موضوع البحث أهم مرحلة من مراحل البحث؛ إذ يتوقف البحث على مشكلته، وإحساس الباحث بأهميَّتها التي تدفعه إلى دراستها.

واختيار موضوع البحث مهمة الطالب أولاً وأخيراً، فإن الطالب الذي يظفر بجدِّه ببحث له أهمية مرتبطة بواقع الناس يُتوقَّع نجاحه وتفوقه في بحثه، بخلاف أولئك الذين تُقدَّم لهم موضوعات جاهزة لم يبذلوا جهداً في اختيارها.

وإن من أخطر الأشياء أن يبدأ الباحث حياته عالة على غيره من الباحثين الذين سبقوه، فإن ذلك يصبح خاصة من خواص بحوثه، ولا يستطيع فيما بعد أن يصبح باحثاً ناضجاً يشعر باستقلاله في بحوثه، وأهميَّة أفكاره في ميادين المعرفة.[1]

---

[1] ينظر: كتابة البحث العلمي، د. أبو سليمان، ص ٣٨، ولمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١٠٣.

خطوات اختيار موضوع البحث:

أ- القراءة الواسعة الشاملة في مجال التخصُّص: وينبغي أن يمزج في قراءته بين القديم والحديث، وألَّا تقتصر قراءته على الكتب الحديثة فقط، فالمصادر القديمة يمكن أن تلفت الباحث إلى موضوعات تشكِّل بناءه الفكريّ، وأساس مستقبله العلميّ.

ب- التواصل مع الأساتذة المختصِّين في الجانب المراد بحثه: فإن مما يساعد الطالب على نجاح اختياره وتوفيقه في بحثه أن يحدِّد المجال الذي يريد البحث فيه، ويتواصل مع المختصِّين الذين كتبوا بحوثاً تتعلق بالتخصُّص الدقيق الذي اختار البحث فيه.

ج- ويُستحسن أن يختار الباحث موضوعاً لم يكتب فيه من قبل، وبعض الجامعات تشترط ذلك؛ ضماناً للأصالة والجدة.

ويُفضَّل أن يكون الموضوع ذا صلة باهتمام الباحث؛ فإنّ ذلك أدعى لبذل جهدٍ مضاعَفٍ في دراسته، وتحليل جوانبه، والوصول إلى النتائج المَرجوة منه.[1]

المصادر التي تعين على اختيار موضوع البحث:

يمكن أن يلجأ الباحث في اختيار موضوع البحث إلى عدة مصادر، منها:

١- المجتمع الذي يعيش فيه، بمعنى أن يكون هناك مشكلة يواجهها المجتمع، ويلمسها الباحث ويدرك مخاطرها، فيرغب أن يبحث فيها، مثل: حوادث الانترنت، مشكلة الإدمان، مشكلة الجفاف (في المناطق الصحراويَّة أو الجافَّة)

٢- تصفح مواقع الإنترنت ذات العلاقة بمجال البحث.

٣- حضور المناقشات العلميَّة سواء على شكل حلقات بحث أو ندوات أو مؤتمرات أو مناقشة الرسائل العلميَّة في التخصُّص.

٤- مراجعة التوصيات التي يقدِّمها الباحثون لإجراء دراسات مستقبليَّة.

---

[1] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١٠٣ - ١٠٥.

٥- الخبرة العملية للباحث؛ إذ يمكنه البحث في مشكلةٍ يواجهها في عمله.[١]

مواصفات الموضوع الجدير بالبحث:

١- أن يستحوذ على اهتمام الباحث ويتناسب مع قدراته، والوقت المتاح له.

٢-أن يكون ذا قيمة علمية، بحيث يقدِّم إضافة علمية في مجال التخصص.

٣-أن يكون له فائدة عمليَّة، ويمكن تطبيق النتائج التي يتوصَّل إليها في الواقع.

٤-أن يكون متعلِّقاً بمشكلة سارية المفعول، لا يزال أثرها مستمراً، أو يخشى من عودتها مجددًا.

٥-أن تكون مشكلته جديدة بمعنى أنها غير مكررة أو منقولة.

٦-أن تكون مشكلته واقعية بمعنى أنها ليست افتراضية، أو من نسج الخيال.

٧-أن يمثل موضوعًا محددًا تسهل دراسته، وليس موضوعاً عاماً يصعب الإلمام به.

٨-أن يكون موضوعاً قابلاً للبحث، بحيث تتوفر المعلومات التي يحتاجها الباحث.

٩-أن يكون في متناول الباحث، أي أن يتفق مع قدراته وإمكاناته.

١٠-أن تتوفر المصادر التي يستقي منها الباحث المعلومات عن مشكلة البحث.

يتبيَّن مما سبق أن موضوع البحث يمكن أن يعدَّ اختياراً جيداً بالنسبة لباحث معين بالنظر لبعض الصفات المذكورة، في حين لا تكون اختياراً جيِّداً بالنسبة لباحثٍ آخر، والبحث الذي يعدُّ جيداً في بلدٍ معيّن، ربما لا يكون جيِّداً في بلد آخر لا يواجه أيَّ مشكلة تتعلق بموضوع البحث، فالأمر إذن نسبيٌّ، وليس مطلقاً.[٢]

أصالة مشكلة البحث:

على الباحث أن يتأكد من أصالة المشكلة، بمعنى أنها مشكلة جديدة وأصيلة ولم يسبق دراستها حفاظاً على الجهد، ومنعاً للتكرار.

---

[١] ينظر: كتابة البحث العلمي، د. أبو سليمان، ص ٤٣، ومناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٩١ – ٩٢.

[٢] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٩٣، ولمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١٠٣.

ونظراً لعدم توافر أدلة متكاملة بالأبحاث الجارية فإنه يجب على الباحث أن يبذل أقصى جهده للتأكُّد من أن المشكلة التي اختار دراستها لم يسبق لأحد الباحثين درسها، عن طريق عدة خطوات منها:

١- استعراض قواعد البيانات المتخصصة على الانترنت.

٢- سؤال المختصين والأساتذة.

٣- الاطلاع على الدوريات المتخصصة الورقيَّة والالكترونية.

٤- الاطلاع على أعمال المؤتمرات والندوات وورش العمل العلميَّة في التخصُّص؛ حيث تُنشَر الأوراق البحثيَّة المقدَّمة لها في كتب مطبوعة.

المطلب الثاني: مراجعة الإنتاج الفكري والدراسات السابقة:

يمثل الإنتاج الفكريُّ كل الجهود السابقة المتمثِّلة في الدراسات والبحوث والكتب والمقالات التي تدور حول موضوع البحث، والتي يمكن الاستفادة منها.

يبدأ الباحث بمراجعة الإنتاج الفكريّ في وقت مبكِّر، لأن الاطلاع على الدراسات السابقة يعدُّ من أولى الخطوات التي يقوم بها الباحث، حيث يمكن أن تكشف تلك المراجعة أن الموضوع الذي اختاره لبحثه لا يستحق البحث أو أنه مطروق من قبل، كما تكشف له تلك المراجعة العلاقات الكلية والجزئية للموضوع، وغير ذلك من الفوائد العديدة التي تعود على الباحث والبحث من جراء مراجعة الإنتاج الفكري.

الدراسات السابقة: يشمل هذا الجزء استعراض الدراسات العلميَّة ذات الصلة بموضوع البحث التي تتضمنها رسائل الماجستير والدكتوراه السابقة، والبحوث التي تنشرها الدوريات العلميَّة المحكَّمة، أو تتضمنها أعمال المؤتمرات المتخصِّصة، وغير ذلك.

وبما أن الدراسات والبحوث ينبني بعضها على بعض، ويكمِّلُ بعضها بعضاً، لذلك فإنَّ الهدف الأساس من استعراض الدراسات السابقة هو توسيع مدارك الباحث، وزيادة حصيلته من المعرفة عن الموضوع، والتعرُّف على تجارب

الآخرين والإلمام بجهودهم، والاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، والبناء عليها.[1]

ويستخدم الباحث في أثناء ذلك أدوات متعددة، منها: محركات البحث، والأدلة والفهارس والكشافات وغيرها للوصول إلى المادة العلميَّة المتعلِّقة بموضوع البحث، ثم يقوم بقراءتها قراءة متأنية فاحصة، ويستخلص منها التجارب والمؤشرات التي يمكن أن تفيده، ويقوم بربطها ببحثه.

ويمكن أن يحصل الباحث على الدراسات السابقة عن طريق:

أ- زيارة المكتبات العامَّة والخاصَّة.

ب- الاستعانة بمحرِّكات البحث.

ج- الاطلاع على الدوريات المحكمَّة التي تنشر بحوث تتعلَّق بمجال اختصاصه.

د- الاطلاع على الأوراق البحثيَّة للمؤتمرات العلميَّة في مجال الاختصاص

هـ- الاطلاع على مقدِّمات رسائل الماجستير والدكتوراه المتعلقة بموضوع بحثه، وخاصَّةً في فقرة الدراسات السابقة.[2]

وهذا الجزء من البحث يجب أن يشمل ملخصاً بأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وفقرة توضح علاقة تلك الدراسات بالبحث الذي يقوم به الباحث، وأوجه التشابه والاختلاف بين بحثه والبحوث والدراسات الأخرى، وبيان استقلال بحثه عن البحوث السابقة، أو أوجه ارتباطه بها، وذكر الأسباب التي تجعل خطَّة بحثه مقبولة لدى المختصِّين في المجالس العلميَّة.[3]

وتفيد مراجعة الإنتاج الفكري في المجالات التالية:

---

[1] ينظر: مقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم يونس كرو العزاوي، دار دجلة، عمان – الأردن، ط١/ ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، ص ٤٦، ومناهج البحث العلمي، المحمودي، ص ١٠٦.

[2] ينظر: مقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم العزاوي، ص ٤٧، ومناهج البحث العلمي، د.المحمودي، ص ١١٠.

[3] ينظر: مقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم العزاوي، ص ٤٥، ومناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٠٨.

١- زيادة معرفة الباحث بموضوع البحث وتوسيع مداركه.

٢- يفيد استعراض الباحث للدراسات السابقة تجنب التطرق إلى موضوعات سبق تناولها، أو تناوله من جوانب مختلفة، أو استكماله لجوانب لم يسبق التطرق إليها.

٣- مدى الجهد الذي بذله الباحث في البحث والاطلاع على الدراسات التي سبق إجراؤها في مجال البحث.

٤- بلورة مشكلة البحث وصياغتها.

٥- تعريف الباحث بالأدوات التي استخدمها الباحثون في الدراسات السابقة.

٦- الاطلاع على الصعوبات والمشكلات، والطرائق والوسائل التي تجاوز بها الباحثون السابقون الصعوبات التي واجهتهم.[1]

المطلب الثالث: تحديد أهمية البحث وأهدافه:

بعد أن يتأكد الباحث من أن المشكلة جديرة بالبحث وتتوافر مصادر لدراستها، ينبغي أن يطرح على نفسه عدداً من التساؤلات التي تتعلَّق بمشكلة البحث، ويجيب عنها ليتأكَّد من أهميَّة دراسة المشكلة، وهذه الأسئلة هي:

- لماذا اختار الباحثُ هذه المشكلة دون غيرها؟
- ما الذي يترتب على استمرار المشكلة؟
- ما الآثار التي تنتج عن ترك دراسة المشكلة، وإيجاد الحلول الملائمة لها؟
- هل تستحوذ هذه المشكلة على اهتمامات الباحث، ورغبته؟
- هل هي مشكلة جديدة، وصالحة للدراسة؟
- هل تتوافر المصادر الكافية لدراسة المشكلة؟
- هل يستطيع الباحث القيام بدراسة المشكلة المقترحة؟

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٠٧.

- هل يمكن أن يضيف الباحث إلى المعرفة شيئاً جديداً عن طريق بحثه؟
- هل سبق أن درس باحثٌ آخر هذه المشكلة من قبل، أو سجَّل بحثاً مماثلاً لمشروع بحثه؟[1]

ومما يؤكِّد أهميَّة البحث في موضوع ما أن تحقِّق دراسة الموضوع أحد الأمور الآتية:

١ - الإضافة إلى ما سبق في الدراسات السابقة.

٢ - تقويم نتاجٍ معرفيٍّ سابق.

٣ - التأصيل لقضيَّة تحتاج إلى تأصيل.

٤ - تنظيم موضوع يحتاج إلى تنظيم.

تحديد أهمية البحث:

يجب على الباحث أن يبيِّن المسوّغات والدواعي العلميَّة والعمليَّة التي تتطلب إجراء البحث، والأثر الذي ينتج عنه من الناحية النظريَّة والعمليَّة.

ويجب على الباحث أن يبيَّن تصوره لكيفية حلِّ المشكلة التي تمثِّل موضوع البحث، وأن يوضِّح الإضافة التي يمثِّلها البحث إلى الإنتاج الفكري في مجال التخصُّص الذي ينتمي إليه الباحث.

وينبغي تحديدًا أن يتوافر في هذا الجزء الإجابات على الأسئلة التالية:

- ما أهمية البحث الذي يقوم به؟ (ويجيب عنه عن طريق الإجابة عن التساؤلات السابقة التي وضعها لبيان أهمية دراسة مشكلة البحث)
- ما الإضافة التي يضيفها إلى الإنتاج الفكري؟ هل تسد نقصاً، أو تصحح نظرية، أو تتحقق من نتائج بحوث سابقة؟
- كيف يمكن تطبيق نتائج البحث؟ وما الفائدة التطبيقية للبحث؟

---

[1] ينظر: كيف تكتب بحثاً أو رسالة؟، د. أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، ط٦/ ١٩٦٨م، ص ٢٤ – ٣٥، وأصول البحث العلمي ومناهجه، د. أحمد بدر، ص ٩٠ – ٩٦.

- ما المجالات الجديدة التي يسهم بها البحث بالنسبة لبحوث الآخرين؟
- ما الجهات التي يمكنها الاستفادة من نتائج البحث؟[1]

تحديد أهداف البحث:

ينبغي على الباحث أن يحدد بدقة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في بحثه، ويُفضَّل أن يصوغ الباحث أهداف بحثه على شكل نقاط.

وينبغي أن تتصف الأهداف بـ (الموضوعية)، وألَّا تكون شخصية، كأن يذكر الباحث أن هدفه من إجراء البحث هو حصوله على الترقية أو العلاوة السنوية أو تحقيق الشهرة بين أقرانه، الخ.

والأهداف تساعد الباحث على توجيه جهده نحو الغايات التي وضعها لبحثه، كما تساعد المقيّمين والمشرفين على تحديد مستوى نجاح البحث بالنظر إلى النتائج التي توصَّل البحثُ إليها، ومدى توافقها مع الأهداف التي حدَّدها الباحث سابقاً.

والأهداف تقسم على أهداف رئيسة وأهداف ثانوية. وغالبًا ما تدور حول:

- معرفة الواقع الفعلي لمشكلة البحث، والأسباب التي أدت إلى نشوئها.
- وضع تصور للحلول العمليَّة التي يمكن بإتباعها القضاء على تلك المشكلة.
- المساهمة في إثراء الإنتاج الفكري.
- الخروج بنموذج أو قواعد أو مقترحات.[2]

المطلب الرابع: وضع الفروض والتساؤلات:

بعد الانتهاء من تحديد المشكلة وبيان أهمية دراستها يبدأ الباحث في كتابة تساؤلات البحث وفروضه. وهذه الخطوة لها أهمية كبيرة لما يترتَّب عليها من خطوات كثيرة لاحقة، من بينها اختيار المنهج، وعينة الدراسة.

وفروض البحث: هي الحلول الممكنة التي يفرضها الباحث لحل المشكلة،

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٠١ - ١٠٢.

[2] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٠٢ - ١٠٣.

بناءً على ما تكوَّن لدية من معلومات عن المشكلة التي هي موضع الدراسة.[1]

وهناك علاقة مباشرة بين مشكلة البحث وأهدافه والفروض والتساؤلات؛ إذ لا يشترط أن تشتمل كل البحوث على فروض وتساؤلات، لأن ذلك يتوقف على طبيعة المشكلة وأهداف البحث؛ فبعض البحوث تشتمل على فروض، وبعضها تشتمل على تساؤلات، وهناك بحوث تجمع الاثنين معاً.

وعلى الباحث أن يسأل نفسه عن الهدف الذي يريد الوصول إليه؛ لأنَّ التساؤلات والفروض تعدُّ أساساً يبني عليها الباحث خطوات أخرى لاحقة.

فإذا كانت أهداف البحث استطلاع أمر معين فيلائمه استخدام التساؤلات، ثم يسعى الباحث لتوفير المعلومات التي تجيب عنها. أما إذا كان هدف البحث اختبار علاقة بين أمرين، فمن المناسب وضع الفروض، ثم يسعى الباحث إلى جمع الحقائق والأدلة التي تمكِّنه من اختبار تلك الفروض للتحقق من صحتها، والقيام بنفيها أو إثباتها.[2]

ويجب تحديد منهج البحث قبل صياغة التساؤلات أو الفروض، فإذا كان منهج البحث وصفياً أو تحليلياً أو مقارناً فيناسبه التساؤلات، أما إذا كان منهج البحث استقرائيَّاً فيناسبه الفروض، لأن الدراسة الاستقرائيَّة تهدف إلى الوصول إلى حقيقة عامَّة كليَّة بناء على دراسة العلاقات بين الجزئي والكليِّ.[3]

وهناك ثلاثة أسس يعتمد عليها بناء الفروض هي:

١- المعرفة الواسعة حول موضوع المشكلة وما يتصل بها من موضوعات.

٢- الجهد المبذول بالمناقشة مع الآخرين، أو باستخدام الاختبارات والقياس.

٣- التخيل: عن طريق تصور الأمور وبناء علاقات يخضعها للتجريب.

---

[1] ينظر: مقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم العزاوي، ص ٤١.

[2] ينظر: منهجية البحث العلمي، ص ٢٧، ومقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم العزاوي، ص ٤٤.

[3] ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ١٩٣ – ١٩٤.

ويستطيع الباحث أن يميز فروضه إن كانت جيدة أو لا بالرؤية المباشرة، أو باختبارها إحصائياً، أو عن طريق معقولية الفرض وإمكان التحقق منه وقدرته على تفسير الظاهرة المدروسة وانسجامه مع النظريات القائمة.

ومن مزايا الفروض والتساؤلات أنها:

١- تساعد على تحديد مسار البحث.

٢- تساعد على رسم خطوات البحث.

٣- تساعد على تحديد المنهج الملائم.[١]

والفروض: استنتاجات محتملة، أو احتمالات أقل من الحقيقة وتمثل أكثر الإجابات احتمالاً للسؤال الذي يدور حوله البحث. وهذا يكون عندما ندرس علاقة بين أمرين ونريد تفسير تغير العلاقة باختلاف العوامل .[٢]

فعلى سبيل المثال: يمكن صياغة الفروض الآتية في دراسة مشكلة (الجهل في المجتمعات الفقيرة) كالآتي: (تعزيز التعليم الحكومي يؤدِّي إلى انحسار الجهل، تزداد نسبة الجهل في المجتمعات الأكثر فقراً، التبرُّع لعملية التعليم لا يسهم في إقبال الأغنياء على تعليم أبنائهم) ثم يسعى الباحث لدراسة العلاقة بين تلك المتغيِّرات، واثبات تلك الفروض أو نفيها بالبحث عن براهين للإثبات أو النفي.[٣]

ويفضل أن يصوغ الباحث مجموعة من الفروض، وألَّا يقتصر على فرض واحد، مع مراعاة **الأسس التي ينبغي مراعاتها عند وضع الفروض**، ومنها:

١- جمع المعلومات الأوليَّة عن المشكلة، بما في ذلك مراجعة الدراسات السابقة، وكل ما له علاقة بموضوع البحث.

٢- أن تراعي صياغة الفروض علاقتها بطبيعة المشكلة وبأهداف البحث.

٣- أخذ حدود البحث في الاعتبار سواء من حيث الزمان أو المكان.

---

[١] **ينظر: مناهج البحث العلمي، د. العيسوي، ص ٧١.**

[٢] **ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٩٧، وأصول البحث العلمي ومناهجه، ص ٩٧.**

[٣] **ينظر: مقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم العزاوي، ص ٤١.**

٤- إدراك أن إثبات الفرض يتساوى في الأهمية مع نفيه.

٥- أن تكون الفروض محدَّدة بدقَّة ومصاغة بشكل واضح لا يقبل التأويل، وتبرز العلاقات بين المتغيرات بشكل واضح.

٦ - أن تكون محددة وقابلة للاختبار تمهيدًا لنفيها أو إثباتها.

٧- ألا تتعارض الفروض مع بعضها البعض، وألا تتعارض مع المسلمات العلميَّة.[1]

وتساؤلات البحث: هي الأسئلة العامة التي تبرز مشكلة البحث والنتائج التي يسعى البحث إلى التوصل إليها، وتشكل القاعدة التي يبدأ منها الباحث في رسم الإطارين العملي والنظري لبحثه.

فعلى سبيل المثال: إذا أراد الباحث دراسة مشكلة (الجهل في الدول الفقيرة)، فإنه يطرح التساؤل الآتي: ما أسباب تفشي الجهل في البلدان الفقيرة؟

وهذا التساؤل هو السؤال الرئيس، وتتفرع عنه التساؤلات الآتية:

- ما هي طرائق تحصيل المعرفة في الدول الفقيرة؟
- من المسؤول عن تعليم أبناء المجتمع؟
- ما موقف أولياء الأمور من التعليم؟
- ما التسهيلات التي تقدمها دوائر التعليم لمتابعة التحصيل العلمي؟
- ما طبيعة المناهج التي يدرسها التلاميذ؟
- هل تنظم دائرة التعليم مجلسًا للآباء؟
- هل ترسلُ الإدارةُ تقارير للآباء عن أداء أبنائهم؟
- هل يسهم الآباء في عمليَّة التعليم؟

وفي البحوث الشرعية غالباً يصوغ الباحث تساؤلات ويسعى للإجابة عنها.

---

[1] **ينظر: مناهج البحث العلمي، د. العيسوي، ص ١٣٣ – ١٣٤، وفلسفة مناهج البحث العلمي، عقيل حسين عقيل، مكتبة مدبولي، د.ط/ ١٩٩٩م، ص ٤٥ – ٤٦. بتصرُّف.**

المطلب الخامس: تحديد منهج البحث:

تبيَّن سابقاً أن منهج البحث هو مجموعة من الخطوات المنطقيَّة المحدَّدة لدراسة المشكلة، وجمع المعلومات، باستخدام أدوات معيَّنة؛ للقيام بعرض المعلومات وتحليلها وتفسيرها واستنتاج الحقائق منها.

وهذا يعني أنه يجب على الباحث اتباع وسائل وأساليب محدَّدة لجمع البيانات وتنظيمها وعرضها وتحليلها واستنتاج الحقائق منها.

وتُحدَّدُ المناهج المتبعة في البحث اعتماداً على الأدوات المتوافرة، وعلى طبيعة موضوع البحث، ولذلك سوف نكتفي بذكر المناهج التي تستعمل عادةً في إجراء بحوث العلوم الإسلاميَّة:

أ- **المنهج الوصفي**: أول خطوة يقوم بها الباحث عندما يتصدى لظاهرة ما هي وصف الظاهرة التي يرغب في دراستها، وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها؛ لذلك يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفيَّاً وكميَّاً.

ويعدُّ المنهج الوصفي من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الحالات والوقائع الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن يعتمد على أدوات ميدانيَّة منها: المقابلة، والاستبيان، والملاحظة.

ب- **المنهج التاريخي**: وهو يتناول الإرث الحضاريّ (الأحداث والوقائع التاريخيّة) ويعتمد على التقميش (جمع المادة التاريخية من مصادرها) ثم التفتيش (النقد الخارجيّ والداخليّ للمعلومة التاريخيّة؛ للتأكّد من موثوقيّة المعلومة)، وغالباً ما ينتقل الباحث من التوثيق إلى التفسير أو التعليل أو الاستنباط وفق الدلالات التي تقدّمها المعلومات التاريخيّة التي جمعها الباحث.

ويهدف هذا المنهج إلى معرفة الوقائع التاريخية والمبادئ والقوانين العامة الناظمة لأحداث التاريخ الماضية في زمان ومكان معينين، ويقوم على توثيق المعلومات السابقة وتحليلها في سياقها التاريخيّ، وبناء على ذلك وُصف هذا

المنهج بالبحث التوثيقي (تمحيص الوثائق أو نسبة المرويّات)، والبحث التحقيقي (تدقيق النصوص واخراجها).

وهذا المنهج هو المنهج المعتمد في دراسة الروايات التاريخيّة، والأحاديث النبويّة، وكتب السير والتراجم وغيرها مما يتعلق بالزمن الماضي.

وقد يتداخل هذا المنهج مع المنهج الوصفيّ في وصف الآثار الحسية التاريخيّة مثل القلاع والقصور الأثريّة، وكذلك في وصف المخطوطات.

ويمكن الاستفادة من المشاهدات واللُّقى الأثريّة في نقد الروايات التاريخيّة، والاستفادة من الروايات التاريخيّة في تقديم تصوّر واضح عن الآثار التاريخيّة يتضمّن التعليلات والتحليلات العلميّة اللازمة .

ج- **المنهج الاستقرائي:** يقوم على أساس المقاييس الإحصائيَّة لجمع المعلومات من أجل تفسير الأرقام بصورة منطقيَّة وعلميَّة. وهذا المنهج يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة.

د- **المنهج المقارن:** يقوم على أساس جمع معلومات عن أمرين بهدف مقارنتهما، ويشمل (دراسة منهج اثنين أو أكثر من المؤلفين، أو مقارنة ظاهرة في زمنين مختلفين، أو مقارنة أصول مذهبين أو أكثر من المذاهب الفكريَّة)

هـ- **المنهج التحليلي:** ينطلق من استيعاب القضية موضوع البحث أولاً، ثم تحليل المعلومات واكتشاف مدى توافقها مع القواعد المسلَّمة لديه.

و- **المنهج الاستنتاجي:** يبدأ بالكليات ليصل منها إلى الجزئيات، وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، على أساس المنطق العقليِّ، والتأمل الذهنيِّ.

وهو يقوم على أساس استخلاص النتائج بعد تحليل المعلومات وتوصيفها وتطبيق الأصول النظرية عليها. وهكذا ينتقل الذهن من قضية أو عدة قضايا مسلَّم بها إلى قضايا أخرى هي النتيجة وفق قواعد المنطق والأصول العامة التي يرتكز عليها العلم موضع الدراسة.

ز- **المنهج النقدي:** ويعتمد على الوصف والتحليل والقراءة التاريخيَّة بشكل

موضوعي ودقيق، بحيث ينتقل الكاتب من مرحلة الاطلاع على المعلومات إلى مرحلة فحصها و تدقيقها بأسلوب حيادي بعيدٍ عن التعصب لفكر معيّن، أو التأثُّر بمشاعر الباحث حباً كانت أو كرهاً؛ بهدف الوصول إلى الحقيقة.

وهذا يتطلب أن يمتلك الناقدُ كثيراً من المعارف والعلوم في شتى المجالات، وأن يمتلك الأدوات والمهارات التي تمكنه من التحليل والتفسير، وبيان مواطن القوة والضعف، كما يجب عليه أن يجتهد في التقصي والتدقيق، والتركيز على مضمون النص، والتعامل معه على أنه وثيقة مجهولة يجب توثيقها وتأكديها عن طريق الأدوات اللازم، كما يجب عليه أن يجعل محيطه وبيئته بمنأى عن تفسيره للأحداث التي تندرج في أبحاثه.[1]

المطلب السادس: تحديد حدود البحث:

ينبغي على الباحث أن يحدد بحثه بشكل دقيق، بحيث يسهل عليه معرفة الإطار الذي تدور فيه الدراسة، والجوانب التي سوف يتطرق إليها، والتي لا يتطرق إليها، ويشمل ذلك مجال الدراسة (قرآن، حديث، سورة معينة، جزء حديثي معين) وغير ذلك مما يتناوله أو لا يتناوله البحث، والمنهج المتبع في الدراسة (استقراء، مقارنة، تحليل.. إلخ)، كما يشمل الحقبة الزمنية والمنطقة الجغرافية والأشخاص وغير ذلك مما يتناوله أو لا يتناوله البحث.

وحدود البحث تعبير عن التزام الباحث بالأمانة العلمية، وهكذا يكون الباحث مسؤولاً عن صدق النتائج ودقَّتها في إطار الحدود التي حدَّدها، وربما لا يمكن تعميم النتائج خارج تلك الحدود، فإذا حدَّد الباحث الذكور عينة للبحث فإن النتائج لا يمكن تعميمها على الإناث، كما أن الباحث لا يتحمل مسؤولية تطبيقها على الإناث.

ويمكن تقسيم الحدود إلى:

---

[1] راجع: أبجديات البحث في العلوم الشرعيَّة، د. فريد الأنصاري، ٦٦ – ١٠٣، ومنهجية البحث العلمي، د. عبد الله قلش، ص ٧١ – ٩٨.

أ- الحدود الموضوعية: وتمثِّل الموضوعات التي يتطرق أو لا يتطرق إليها، إما لأنها تثير الخلاف أو لأنه يصعب توفير البيانات، أو تحتاج إلى تقنيات غير متاحة، أو لا يمكن للباحث التعامل معها.

ب- الحدود (المكانية): تمثل النطاق الجغرافي الذي سيشمله البحث، كأن يختصَّ البحث بدراسة تأثير انتشار فكرة معينة، أو ظرف معين في بلد معيَّن.

ج- الحدود الزمنية: تمثل الحقبة الزمنية التي يغطيها البحث، كدراسة الجهود العلميَّة في قرن من القرون.

د- الحدود البشرية: تمثل الأشخاص الذين يشملهم البحث، كأن يقصر البحث على الذكور دون الإناث، أو العكس، أو على شريحة عمريَة معينة.[1]

المطلب السابع: صياغة عنوان البحث:

يجب على الباحث أن يصوغ عنوان بحثه بعناية بحيث يجلِّي المحتوى الموضوعي للبحث ومجاله وحدوده والمنهج المتبع في دراسته؛ لأنَّ عنوان البحث علامة على الموضوع، وإشارة إلى محتواه، لذلك يجب أن يكون شاملاً، محدِّداً لمعالمه، نافياً لما لا يندرج تحته.

فإذا أراد الباحث أن يدرس فقه شخصية من فقهاء الإسلام مثلاً فالأنسب أن يكون العنوان "فقه فلان" كفقه علقمة بن قيس النخعي (٧٣هـ) لا "علقمة بن قيس النخعي وفقهه"؛ لأن العنوان الأول تنصب الدراسة فيه على فقه علقمة، ولا بدَّ من ذكر شيء عن ترجمته في التمهيد. أما الثاني فإنه يقسم البحث إلى قسمين رئيسين: الأول: ترجمة الفقيه، والثاني: فقهه.

وإذا اختار الباحث العنوان الأول يجد الآثار المروية عن علقمة بن قيس النخعي في الفقه الإسلامي كثيرة جداً، إذ يعسر عليه أن يستوعبها في رسالة

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ١٠٥ - ١٠٦، وأصول البحث العلمي ومناهجه، د. وجيه محجوب، دار المناهج، عمان - الأردن، ط٢/ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ص ٧٢.

جامعية، لذا يكتفي بفقه علقمة في العبادات، وعندما يعلم أنَّ علقمة له أثر كبير في فقه الحنفية، يجعل عنوانه مثلاً: (فقه علقمة بن قيس في العبادات وأثره في تكوين المذهب الحنفي).

وينبغي أن يكون العنوان مختصراً بقدر الإمكان وخالياً من الغموض في آن معاً، وأن يعبر بدقَّة عن موضوع البحث، ويشمل كلمات واضحة سهلة منقحة لا تشوبها الأخطاء اللغوية والإملائية.

ومن المفيد أن يستذكر الباحث وهو يختار عنوان بحثه أن ذلك العنوان يمثل المفتاح الذي تعتمد عليه المكتبات ومراكز المعلومات وقواعد البيانات والأدلة والمحرِّكات لتصنيف البحث إذ يسهل على القراء الرجوع إليه.

ويعدُّ تناسب العنوان مع الموضوع، ودقته في الدلالة على المضمون ذا أهمية بالغة في التيسير على الدارسين، إذ يجدون مبتغاهم فيما يجدونه من تطابق العنوان والمحتوى، فلا يتبدَّد جهدهم حين يفتقدون الصلة بينهما.

عموماً يمكن تحديد **مواصفات العنوان الجيد** بالنقاط الآتية:[1]

١- أن يكون العنوان مختصراً، وخالياً من الغموض.

٢- أن يعبر بدقَّة عن موضوع البحث، ويشمل كلمات واضحة سهلة منقَّحة لا تشوبها الأخطاء اللغويَّة والإملائيَّة.

٣- ألا يكون العنوان أعمَّ من موضوع البحث؛ إذ يؤدي ذلك إلى نقص في الفصول، ولا أخصَّ من موضوع البحث؛ إذ يكون هناك فصولٌ لا يشملها العنوان.

٤- ألَّا يحتوي العنوان على حكم سابق من الباحث.

٥- ألَّا يشتمل على عبارات مدح أو ذم، أو إثارة أو تشهير، أو احتقار.

٦- أن يشتمل على عبارات توضِّح حدود الموضوع والزمان والمكان (إن وجدت)

---

[1] ينظر: كتابة البحث العلمي، د. أبو سليمان، ص ٤٤.

٧- ألَّا يكون صياغة العنوان على طريقة سؤالٍ استفهامي، أو عبارة إنشائيَّة.

٨- أن يستعمل فيه مصطلحات متعارفاً عليها في المجال العلمي الذي يتبع له موضوع البحث.

ومصطلحات العنوان: هي المفردات التي يستخدمها الباحث في عنوان بحثه ويحرص على أن يضع تعريفات لها؛ لتسهيل مهمة القارئ؛ إذ يفسرها بالمعنى نفسه الذي قصده الباحث.[١]

وهناك قاعدة عامة في تفسير المصطلحات وتعريفها هي أن الباحث يفسِّر كل مصطلح يراوده شك في أن يُفسَّر بتفسير يختلف من قارئ إلى آخر، أو يختلف عن تفسير الباحث نفسه لذلك المصطلح.

فعلى سبيل المثال، لو اختار الباحث دراسة (أحكام النساء في فقه علقمة) فإنه يجب أن يشرح المقصود بفقه علقمة، وأن يحدِّد أن المقصود بالنساء (المكلَّفات، أو ما يختص بالمسائل الخاصَّة بالنساء)، كما يجب تحديد المذاهب التي تشملها الدراسة. ويجب شرح المصطلحات التي يظنُّ الباحث أن القُرَّاء يختلفون في تفسيرها في التمهيد الذي يشتمل عليه مخطط البحث، وتقريره.

وتجدر الإشارة إلى أن العلماء يطلقون اسم (محدّدات البحث) على هذه العناصر الثلاثة (عنوان البحث، ومصطلحات البحث، وحدود البحث)؛ لأن هذه المواضع الثلاثة تُحِّدد موضوع البحث، فلا ينصرف ذهن القُرَّاء إلى غير ما قصده الباحث.[٢]

المطلب الثامن: إعداد الخُطَّة الأوليَّة:

المراد بالخُطَّة الأولية: التخطيط العام المبدئي للبحث، إذ يرسم الباحث الهيكل العام له، ويُحدِّد معالمه ويضع أطره الخارجية، كالمهندس الذي يرسم

---

[١] ينظر: مقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم العزاوي، ص ٥٠.

[٢] ينظر: مقدمة في منهج البحث العلمي، ص ٥٠ - ٥١.

مشروعاً تخطيطياً لبناء منزل أو عمارة أو مصنع.

وبقدر ما يوجد من مواد ضرورية وثانوية، وبقدر تناسب هذه المواد بعضها مع بعض تأتي صورة المنزل أو المصنع جميلة متماسكة متميّزة عن غيرها، وكذلك البحث إذا جاءت أبوابه وفصوله متناسبة متناسقة في تسلسل مقصود.[1]

<u>ووضع الخُطَّة المبدئيَّة للبحث يتطلَّب من الباحث وجود ركائز سابقة يرتكز عليها في وضع خطة بحثه، وهذه الركائز هي:</u>

١- وضع عنوان لموضوع بحثه بالشروط التي ذُكِرَت سابقاً.

٢- إبراز القيمة العلميَّة لبحثه بياناً لأهميته، كأن يبين أن دراسته لم يسبق إليها، أو أنها دراسة لجوانب لم تكن محل اهتمام الباحثين من قبل.

٣- تحديد منهج البحث: وهو الطريقة التي يعرض بها الباحث موضوعه والوسائل التي توصله إلى غايته.

الوسائل المعينة على وضع الخطة:

١. القراءة الواسعة في مجال التخصص العام، والتخصص الدقيق.

٢. الاطلاع على البحوث والرسائل الجامعية والكتب المتخصصة في مجال دراسته، وخاصة الرسائل المتميزة التي تمسُّ موضوعه.

٣. عرض الباحث خطته على من له صلة بتخصُّصه، فقد يعدل في الخطة بما يصلح من أمرها، ويجعلها أكثر فائدة، ثم يعرضها بعد ذلك على المشرف على بحثه فقد يعدل في الخطَّة بما يتفادى أوجه النقص فيها، ويقر أوجه الحسن فيها.

٤- قائمة المصادر والمراجع في أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير التي توفّر على الباحث معرفة المراجع المتعلِّقة بصلب البحث.

---

[1] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ٩٤.

خطوات وضع خطَّة مبدئيَّة البحث:

أ- الاطلاع السريع على المادة العلمية والمعلومات المتعلقّة بموضوع البحث.

ب- تصنيف المعلومات في مجموعات يوضع لها عناوين جانبية تمهيداً لإعداد خطَّة تعرض المادة العلميَّة عرضاً سريعاً متناسقاً يظهر التداخل الوظيفي لموضوعات البحث ومسائله.

ج- تقسيم الموضوع بحسب حجمه إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، فيبدأ بالأهم فالمهم، في تدرج ينقل القارئ من باب إلى آخر، ومن فصل إلى غيره، في يسر وسهولة، ويجب عدم الإفراط والمبالغة في التقسيمات؛ لأن ذلك يأتي بنتيجة عكسية فيصعب الربط بينها، كما يصعب تكوين صورة محددة لمحتواها.

وأهم **الشروط التي يجب أن تتوافر في خطَّة البحث:**

١- أن تكون مختصرة ومحدَّدة تحديداً دقيقاً.

٢- أن تظهر سعة إطلاع الباحث وقراءته المتعمقة في الدراسات المرتبطة بموضوع البحث.

٣- توافر الترابط والتكامل والتداخل الوظيفي بين عناصر الخطة، بترتيب العناصر ترتيباً منطقياً وربط العناصر بعضها ببعض.

٤- أن يراعي في التقسيم غزارة المادة العلمية، فإذا كانت المادة العلميَّة غزيرةً والموضوع كبيراً يكون التقسيم على أبواب، كلُّ باب يتضمن عدداً من الفصول، وكل فصلٍ يشتمل على عدد من المباحث، والمباحث تشتمل على مطالب، وتحت كل مطلب عدد من الفقرات والمسائل الفرعية.

٥- أن تكون متناسبة مع الموضوع من جهة، ومع الزمن الذي تحدده الجهة العلمية من جهة أخرى.[1]

---

[1] **ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ١٨٠ - ١٨١.**

المطلب التاسع: إعداد مخطَّط البحث:

يعدُّ التخطيط من أهم أركان نجاح أي عمل، ومخطط البحث هو ناتج عملية التخطيط، فكلما كان التخطيط دقيقاً ومتقناً، كان المخطط كذلك. وتبنى على المخطط أمور كثيرة، ويعتمد نجاحها على مدى اكتماله، واشتماله على التفاصيل اللازمة.

وأيُّ بحث يخلو عن مخطط سابق مدروس بعناية لا يكون سوى عبارة عن بناء عشوائي يخلو من صور الجمال والتنسيق، ويعدُّ إهداراً للوقت وتبديداً للجهد، وقد يجد الباحث نفسه مضطرًا إلى إعادة البحث نتيجة اكتشافه عدم ترابط موضوعاته، وعدم اتساق أجزائه أو انعدام العلاقة بين المكونات الرئيسة والفرعية، وغيرها من الأمور التي تزيد من صعوبة إعادة التنظيم الكليِّ للبحث.

وصف المخطط

يعدُّ المخطَّط بمنزلة وثيقة يعدها الباحث بعناية فائقة قبل القيام بالبحث؛ ليظهر تصوره المستقبلي للخطوات والمراحل التي سيتبعها لإنجاز البحث.

ويحدد الباحث في مخطط البحث الخطوط العريضة المتعلقة بالبحث الذي يزمع إجراءه بما في ذلك التعريف بالمشكلة والأهمية التي تمثلها، وكذلك أهمية البحث وأهدافه، والتساؤلات التي يرغب في الإجابة عليها، أو الفروض التي يسعى لاختبارها، والمنهج الذي سيتبعه.

كما يتضمن المخطط الصعوبات التي يتوقعها الباحث أو المشكلات التي يعتقد أنها ستواجهه، ونظرته لكيفية التعامل معها.

وتتمثل أهمية مخطط البحث في أنه يهدف إلى إقناع القارئ بأهمية المشكلة التي سوف تتناولها الدراسة، والمسوّغات التي استدعت اختيارها من بين المشكلات.

ومخطَّط البحث يشبه الخارطة التفصيليَّة التي يعدُّها المهندس المعماريُّ، وتتضمن المواصفات المتعلِّقة بمواد البناء ومراحل الإنشاء.

وغالبًا ما يُحكم على الدراسة عن طريق المخطط الذي يعدُّه الباحث، بمعنى أن لجنة البحث تقرّ موضوع الدراسة وتسجله باسم الباحث إذا اقتنعت بجدوى المخطط، وتبيَّن لها أهميَّة الموضوع عن طريق ما ذُكِرَ في المخطَّط من محاور ومباحث ومسائل سيدرسها الباحث تحت العنوان المذكور.

ومع أنَّ الباحث يعد مخطَّط البحث قبل البدء فعلياً في البحث، إلا أنه يشمل معظم الخطوات التي يتبعها عند تنفيذ البحث، بما في ذلك:

١- تقديم وصف مختصر لمشكلة البحث وسبب اختيارها والأهمية التي تمثلها.

٢- مراجعة الإنتاج الفكري في موضوع البحث بما في ذلك استعراض الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.

٣- تحديد الأهداف التي يسعى الباحث إلى التوصل إليها.

٤- تحديد الإجراءات والخطوات التي سيتبعها الباحث لحل مشكلة البحث.

٥- حصر مصادر المعلومات التي سيوظفها الباحث في بحثه؛ للاستفادة منها، بما في ذلك تحديد طرائق جمعها وعرضها وتحليلها.

مزايا مخطط البحث:

١. يعدُّ مخطط البحث بمنزلة عقدٍ بين الباحث والجهة التي سيقدم إليها البحث سواء أكانت تلك الجهة قسماً علمياً، أو لجنة الإشراف على أعمال مؤتمر.

٢- يعين الباحث على ترتيب أفكاره وتحديد الموضوع بشكل دقيق وصياغة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

٣- يعين الباحث على تقدير العقبات والمشكلات التي يمكن أن يواجهها، فإما أن يستعدَّ لها، أو يعدل عن الموضوع إلى موضوع آخر.

٤- يعين الباحث على تحديد مسار البحث والخطوات التي تمكنه من تحقيق أهداف البحث بما في ذلك الأدوات التي يستخدمها لجمع المادة العلمية والبرامج الإحصائية التي يوظِّفها في عرض البيانات وتحليلها.

٥- يعين الباحث على توفير الوقت والجهد فلا يضطر إلى تغيير رأيه بعد أن حصول الموافقة على خطة البحث من قبل الجهة التي سيتقدم إليها ببحثه.

٦- يعين الباحث على الالتزام بخطوات محدَّدة وعدم التعرُّض لمطالبات جديدة أو تعديلات من قبل المشرف أو جهة أخرى طالما أنه تمت الموافقة على خطة البحث.

٧- يعين الباحث على إقناع الآخرين بأهمية المشكلة وأهداف البحث والخطوات التي يزمع إتباعها لدراسة المشكلة.

٨- يعين الباحث على تقدير الجهد المطلوب لإتمام البحث بما في ذلك المدة الزمنية والتكاليف.

٩- يعين المشرف أو الجهة التي سيتقدم إليها ببحثه على التعرف بشكل واضح إلى خطوات البحث والأدوات التي يستخدمها الباحث والجهد الذي يبذله لإتمام البحث.[١]

عناصر مخطَّط البحث: يتكون مخطَّط البحث من العناصر الآتية:

العنوان، ملخص عن موضوع البحث، تحديد مشكلة البحث، تحديد أهمية البحث وأهدافه، بيان فروض البحث وتساؤلاته، عرض الدراسات السابقة، بيان حدود البحث، وتحديد منهج البحث، وخطَّة البحث المقترحة.[٢]

المبحث الثاني
مرحلة التنفيذ العملي.

المطلب الأول: جمع المادة العلميَّة:

أولاً: القراءة في مصادر البحث:

مصادر البحث نوعان:

١. مصادر أصلية.

٢. مراجع ثانوية.

---

[١] ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ١٧٧ – ١٧٨.

[٢] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ٤٩ – ٥٤، وقواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ١٧٩.

المصادر الأصلية: وهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما، ويجب على الباحث أن يعتمد على تلك النوعية من المصادر ذات القيمة العلميَّة الموثَّقة، لأنها تجعل للبحث وزناً علمياً بقدر ما أفاد الباحث منها.

أما **المراجع الثانوية** فهي الكتب التي درست المصادر الأصلية، ونقلت عنها تأييداً لفكرة ما أو شرحاً أو تلخيصاً لها.[1]

كيفيَّة التَّعرُّف على المصادر:

يستطيع الباحث أن يتعرَّف إلى المصادر المتصلة ببحثه عن طريق:

١- فهارس المكتبات العامة أو الخاصة بقسميها "المطبوع والمخطوط".

٢- البحوث والرسائل الجامعية التي لها صلة ببحثه، إذ يجد في قائمة المصادر الخاصَّة بها ما يرشده إلى الكتب التي تفيد بحثه.

٣- الموسوعات والدوريات وقوائم دور النشر والمكتبات.

٤- الكتب المتخصِّصة في هذا الفن.

٥- وقد يجد الطالب بغيته عند أساتذته، أو زملائه الباحثين في الميدان نفسه.[2]

كيفية الوصول إلى المصادر في المكتبة:

المكتبة: مؤسسة ثقافية تهدف إلى خدمة المجتمع عن طريق جمع المواد الثقافية من الكتب والصور والأفلام وغيرها، ثم حفظها وعرضها للقارئ بطريقة سهلة.

واطلاع الباحث في المكتبة عن كل ما سبق وكتب أو نشر حول موضوع البحث، يساعده على معرفة أبعاد بحثه، ويمكّنه من الاطلاع على الطرائق والأساليب التي استخدمت في البحوث.

والمكتبة لا يمكن الاستغناء عنها حتى في المراحل النهائية من مراحل

---

[1] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ٦١ – ٦٢، و ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١١٣.

[2] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ٦٥ – ٦٨، وأصول كتابة البحث العلمي، ص ٩٦– ١١٠.

البحث، أي عندما يقوم الباحث باستخلاص نتائجه، ونظراً لأهمية المكتبة يجب على الباحث الاطلاع على الكتب والنشرات التي توضِّح كيفية الاستفادة منها، وأن يتعرَف قبل ذلك على إمكاناتها وخدماتها.

وأول ما يجب على الباحث الإلمام بكيفية تنظيم محتويات المكتبة وترتيبها كي يستطيع الوصول إلى مراجعه ومصادره، فكل مكتبة تصدر فهارس وبطاقات بما فيها من كتب ومراجع، وقد يحتاج الباحث إلى استكمال مراجعه من مكتبة أخرى.

والتصنيف يعني وضع الأشياء المتشابهة مع بعضها، وقد شهد العصر الحديث نظما للتصنيف تصلح للكتب والمطبوعات الأخرى، ويتابع الأخصائيون نظم التصنيف هذه، حتى تتفق مع التطورات الحديثة في المعرفة، وتخليق موضوعات جديدة، وزيادة تخصصها وتعقدها أو اعتماد العلوم بعضها على بعض، وزوال الحواجز بين فروع العلوم البحتة والتطبيقية.

وقد أَدرجت بعض الجامعات العالمية والمحليَّة مقرَّر المكتبة ضمن مناهج الدراسة؛ لتعليم الباحث طرائق الاستفادة منها، ومعرفة طرائق تصنيفها؛ بهدف تيسير الوصول إلى الكتب التي ترتبط بموضوع البحث.

وقد اعتمدت المكتبات العامة طرائق موحَّدة في تصنيف الكتب وترتيب المواد الثقافية فيها، بحيث تكون الكتب ذات الموضوع الواحد في مكان واحد، وتُرتَّب الموضوعات ترتيباً منهجياً يقدَّم فيه العام على الخاص؛ ليسهل معرفة مكان كل كتاب يحتاجه القارئ.[1]

ومن أهم الطرائق المعتمدة في تصنيف المكتبات تصنيف ديوي العشري، وقد وضع هذا التصنيف جون ديوي، ويعدُّ تصنيف ديوي من أشهر نظم التصنيف في العالم، إذ يرتّب الكتب وفق نظام رقمي معين يعرف باسم نظام

---

[1] راجع: المكتبة والبحث، د. حشمت قاسم، مكتبة غريب، د.ط/ د.ت، ص ١٦٥ - ٢٠٠.

"ديوي" العشري للتصنيف، "٠٠٠-٩٩٩" وهو السائد في العالم، وقد أدخلت تعديلات عليه ليلائم المكتبة العربية.

ويقسم هذا التصنيف مراجع المعرفة العامة والمتخصصة إلى عشر مجموعات رئيسة، تتدرج من العام إلى الخاص، بحيث يقسم كل قسم إلى أقسام فرعية، كما يقسم كل قسم فرعي إلى أقسام تفصيلية، ويعطي كل قسم منها رقماً ثابتاً يطلب به من المكتبات، ونذكر فيما يلي الأقسام الرئيسة منها:

- "٠٠٠-٠٩٩." المعارف العامة
- "١٠٠-١٩٩" الفلسفة "بما فيها علم النفس.
- "٢٠٠-٢٩٩" الديانات.
- "٣٠٠-٣٩٩" العلوم الاجتماعية، وتضم التربية والتعليم.
- "٤٠٠-٤٩٩" اللغات.
- "٥٠٠-٥٩٩" العلوم البحتة.
- "٦٠٠-٦٩٩" العلوم التطبيقية.
- "٧٠٠-٧٩٩" الفنون الجميلة والديكور.
- "٨٠٠-٨٩٩" الآداب.
- "٩٠٠-٩٩٩" التاريخ والجغرافية والعلوم المساعدة.

ثم فرّع هذه الأقسام العشرة إلى أقسام فرعية، وأعطى لكل قسم رقماً.[1]

تنظيم المصادر وإعدادها:

بعد قبول الموضوع يبدأ الباحث بالقراءة الابتدائية في الموضوع (تصفح الكتاب بالقراءة السريعة)، للكشف عن المراجع المهمة ذات الصلة بموضوع البحث، ثمَّ يشرع بإعداد رصيد مكتبي عن طريق القراءة المستمرَّة في كل ما يتعلَّق بموضوع البحث من مصادر ومراجع ومقالات، مع تسجيل أهم الكتب

---

[1] ينظر: أصول البحث العلمي، د. أحمد عبد المنعم حسن، المكتبة الأكاديميَّة، القاهرة، ط١/١٩٩٦م، ج١/ ٤٩ - ٥٠.

والأبحاث التي يمكن الاستفادة منها، سواء أكانت في المجلات أو الدوريات أو الرسائل العلمية، وتوثيق المعلومات الدقيقة عن كل ما يحتاج إليه من معلومات في مظان بحثه، وتقييد وجوه الفائدة المظنون، وذكر المعلومات البيليوغرافية لكل كتاب مع ذكر الجزء والصفحة.

حتى إذا اجتمع لدى الباحث من المصادر الأصلية والثانوية ما يشعر معه أن فيها غنية، رتَّبها ترتيباً يوافق خطَّة البحث، وأبواب الكتاب وفصوله بحيث يضع لكل قسم منها مصادره التي يجب الرجوع إليها أثناء الدراسة.

وقد يكون الترتيب زمنياً بحسب وفاة المؤلف بدءاً من الأقدم ثمَّ الذي يليه، وهذا الترتيب يفيد الباحث في تطور فكرة ما، مع المقارنة بين المتأخر والمتقدم.

وقد يكون الترتيب هجائياً، كالترتيب الذي يراه في المكتبات العامة، مع إضافة فكرة مختصرة عن الكتاب ومكانه مراعياً الاستفادة من أقرب مكتبة عامة له.

ثم يبدأ باقتناء الكتب، إما بشرائها أو تحميلها من الشابكة أو تصويرها، ولا يلزم تصوير كامل الكتاب، بل يكفي تصوير الفهرس والمقدِّمة، والأجزاء المتعلِّقة بدراسته، ويدوَّن عليها اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، والطبعة وتاريخها ومكانها.[1]

والفصل الثالث من هذا الكتاب يشتمل على قائمة بالمصادر الأصيلة الخاصَّة بالمحاور الرئيسة التي تشتمل عليها العلوم الشرعيَّة؛ من أجل تيسير مهمة البحث على الطلبة، وتيسير الاطلاع على مصادر بحوثهم.

ثانياً: جمع المادة العلميَّة للبحث:

بعد جمع الكتب والأبحاث يبدأ الباحث بالقراءة، وفي أثناء القراءة يجد أنه جمع أبحاثاً بعيدة عن الموضوع - وهذا شيء طبيعي - وأثناء القراءة يجد أنه

---

[1] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١٠٧ - ١٠٩.

هناك أبحاثاً وكتباً لا بُدَّ من الرجوع إليها، وهنا لا بُدَّ من البحث عنها، وهكذا كل قراءة تكشف مغارات في الموضوع وفي المراجع، حتى يجد الباحث أنه إلى حدٍّ ما قد فهم الموضوع واستوعبه.

وفائدة القراءة المطولة أنها تعطي الباحث تصوراً عن الموضوع، وتريحه في تكوين صياغة نابعة عن فهمٍ عام للموضوع، وتظهر شخصية الباحث فيها.

ويبدأ الباحث بقراءة المصادر التي يرى أنها تمسُّ موضوعه مسَّاً مباشراً، بادئاً بقراءة مقدِّمة المؤلف، وفهرس الكتاب ويحدِّد تِبعاً لذلك الموضوعات التي لها صلة ببحثه فيفحصها ويُدقِّق النظر فيها، فإذا وجد فيها بغيته دوَّن ما يحتاجه منها، وإذا لم يجد انتقل إلى غيره.

ويحدث أحياناً أن تُعجِب الباحث أجزاء مما يقرأ، وليست لها صلة بموضوعه، فيجب أن ينتبه لعامل الوقت فلا يستطرد، ويستطيع أن يسجل هذه المسألة مع وضع عنوان لها، وذكر مكانها من الكتاب، ليرجع إليها إن شاء فيما بعد.

ويحدث أيضاً أثناء القراءة والتدوين أن يعثر الباحث على معلومات تتصل بموضع آخر من البحث، فينبغي أن يبادر بتسجيلها، ولا يهمل إثباتها، وإلا فإنه قد يبذل في الحصول عليها عندما يطلبها وقتاً طويلاً وجهداً أكبر.

وقد يتكون من تلك المعلومات التي يعثر عليها فصلاً جديداً، أو أكثر لم يكن في الحسبان عند تخطيط البحث.

وقد يحدث العكس، فتنغلق عليه المعلومات الخاصة بموضوع ما، كترجمة شخص لم يذكر إلا لقبه أو كنيته أو بعض اسمه، أو اسم كتاب أو مؤلف أو غير ذلك. ويقضي يوماً بأكمله أو أكثر لا يفتح عليه بشيء. والأجدى في مثل هذا أن يدع الباحث هذه المسألة جانباً بعد تسجيلها في ملاحظاته، فقد يأتي الفتح بعد ذلك عفواً أو قصداً. وقد تنبثق أفكارٌ جديدة في ذهن الباحث

أثناء القراءة، وهذه أيضاً ينبغي تقييدها.[1]

وفي أثناء القراءة يجمع الباحثُ المعلومات بأسلوب التقميش (جمع المعلومات من هنا وهناك)[2] على بطاقات، تُصنَّف بحسب أبواب الخطة وفصولها ومباحثها، إذ يكون لكل مبحث أو مسألة مجموعة من البطاقات.[3]

ثالثاً: بطاقات البحث.

يُستَحسَن أن يعتمد الباحث في تقميش المعلومات على جذاذات ورقيَّة يجمع فيها المعلومات اللازمة لكل فصلٍ من فصول البحث.

وتمتاز البطاقات بأنها تيسِّر على الباحث ضبط المعلومات اللازمة، وتركيزها، وسهولة التعامل معها؛ لما تتمتع به من مرونة في الإضافة والتعديل، والتقديم والتأخير، وخاصَّة إذا أحسن الباحث استخدامها، والتزم بالطريقة الصحيحة للعمل بها.[4]

ولا بدَّ من تنظيم عملية التقميش بالرجوع أولاً إلى المظان الأصليَّة للموضوع (المصادر)، ثم المظان التابعة (المراجع). وينظِّم تلك المصادر والمراجع بالتتبُّع التاريخي لها بحسب وفاة المؤلِّف، ويأخذ النصوص من الكتب بحسب حاجته، دون التفات إلى المعلومات الأخرى.

وطريقة جمع المعلومات من مصادرها يختلف بحسب حجمها، فالكتب الكبيرة والموسوعات يتعسَّر على الباحث قراءتها كاملة؛ لذا يكتفي بقراءة المقدِّمة والخاتمة والفهارس، ثم يقلِّب الصفحات باحثاً عن الفكرة التي يريد الوصول إليها. أما المقالات والبحوث الصغيرة فيجب على الباحث أن يقرأها كاملةً؛ لأن اختصارها غالباً ما يكون بسبب تركيز المعلومات فيها، واختزالها في عبارات

---

[1] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١٠٧ - ١١٠.

[2] أصل التقميش في اللغة: جمع الشيء من ههنا وههنا. ينظر: لسان العرب، مادة قمش. وينظر: منهجيَّة البحث العلمي في العلوم القانونيَّة، د. عبود عبد الله العسكري، ص ٣٦.

[3] ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعيَّة، ص ١٠٩.

[4] ينظر: قواعد البحث العلمي ومناهجه ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، ص ٣٨.

وجيزة، وهذه البحوث غالباً ما تنطوي على فوائد علميَّة مكثَّفة.

ضوابط الاستخدام الصحيح لبطاقات البحث:

١- ألا يكتب إلا على وجه واحد من البطاقة.

٢- أن يقتصر على فكرة واحدة، أو نصٍّ واحدٍ لكلِّ بطاقة.

٣- أن ينقل النصَّ بأمانة كاملة ولا يتصرَّف في لفظه، إلا إذا كان موطن الفائدة كبيراً جداً، فيقتصر الباحث على الإشارة إليه في جذاذة مستقلة بوضع عنوان عام، يشمل تحته عناوين فرعية تجمع الأفكار الموجودة في النصِّ الطويل، مع ذكر أرقام الصفحات التي تشتمل على تلك الأفكار في المصدر. ويُستحسَن في هذه الحال اقتناء الكتاب أو تصوير الصفحات التي تشتمل على الأفكار المطلوبة؛ لتيسير الرجوع إليها.

٤- أن يكتب التعليق المناسب على كلِّ نص أسفله مع تمييز النصِّ بعلامات التنصيص "..."، ويُستحسَن أن يكتب الباحث النصَّ المنسوخ بقلم جاف، ويكتب تعليقاته بقلم الرصاص؛ لأن تعليقات الباحث تكون عُرضَةً للتغيير من وقت لآخر.

٥- استخدام بطاقات ذات حجم واحد؛ لتيسير التصنيف والترتيب والجمع.

٦- تنظيم البطاقات بحسب فصول البحث وأبوابه، وجمع بطاقات كل فصل مع بعضها بأحزمة مطاطيَّة، أو مشابك ورقية، مع فصل كل مجموعةٍ عن الأخرى، بوساطة ظرف يُكتب عليه عنوان الفصل، أو المبحث، أو ..إلخ على النحو الآتي:

أ- تنظَّم بطاقات البحث في مجموعات رئيسة (تحمل عناوين الفصول)، تتضمَّن مجموعات أصغر (تحمل عناوين المباحث أو المطالب) التي ذكرها الباحثُ في خطَّة بحثه.

ب- يُسجَّل في أعلى البطاقة عنوان المطلب الذي تنتمي إليه المعلومات الواردة في البطاقة.

ج- توضع بطاقات المجموعة الواحدة في ظرف مستقلٍ يُسجل عليه اسم المجموعة الثانوي، وارتباطها بالمجموعة الرئيسة التي تحمل عنوان الفصل.[1]

تسجيل البيانات البيليوغرافية في البطاقات:

١- يكتفي الباحث بالتوثيق المختصر في بطاقة المعلومات، فيشير إلى اسم الكتاب باختصار مع ذكر رقم الجزء والصفحة.

٢- يجب تخصيص بطاقة مستقلَّة في كل مجموعة، يسجِّل فيها الباحث البيانات الكاملة للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها في إيراد المعلومات التي تنتمي إلى هذه المجموعة.

٣- يذكر في بطاقة بيانات الكتب: اسم الكتاب كاملاً، واسم المؤلِّف كاملاً، وتاريخ وفاته، واسم المحقِّق، والدار الناشرة، ومكان وجودها، ورقم الطبعة، وتاريخها.[2]

وبعد الانتهاء من جمع المادة العلميَّة يقوم الباحث بعرض المادة العلميَّة التي جمعها في البطاقات على المشرف؛ ليطمئنَّ أن المادة العلميَّة التي جمعها أصبحت كافية للبدء بتحرير المادة العلميَّة.[3]

المطلب الثاني: صياغة المادة العلميَّة:

بعد الانتهاء من جمع المادة العلميَّة، وتدوينها في البطاقات، يقوم الباحث بقراءة البطاقات قراءة واعية تمهيداً لتحرير المعلومات ومعالجتها، وتدوينها في متن البحث.[4]

وربما يضطر الباحث بعد تلك القراءة إلى إجراء بعض التعديلات في خطَّة البحث الأوليَّة، أو تقسيم الفصول بطريقة مختلفة إذا ظهر له الاختلاف الكمِّي

---

[1] ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعيَّة، ص ١١٠ - ١١١، و أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٢٢.

[2] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ٧٤ - ٧٨، ومنهجيَّة البحث العلمي في العلوم القانونيَّة، ص ٣٦ - ٣٩.

[3] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١١٠ - ١١٢.

[4] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١١٤ - ١١٥.

في حجم الفصول والمباحث المقترحة سابقاً، كأن تكون المادة العلمية الخاصَّة بأحد الفصول تفوق في حجمها المادة الخاصَّة بثلاثة فصول مثلاً.[1]

وربما يضطر الباحث أيضاً إلى تقييد الموضوع بحدود زمانية أو مكانيَّة أو موضوعيَّة أو منهجيَّة إذا ظهر أن حجم المادة العلميَّة يفوق الوقت المحدَّد للدراسة.

ويعدُّ متن البحث الجسم الرئيس في البحث، حيث يغطي معظم صفحات البحث، ويتكون من أبواب، تقسم إلى فصول، والفصول إلى مباحث والمباحث إلى مطالب، بحسب خطَّة تعدُّ سابقاً، وإذا كان البحث صغير الحجم فإنه يفضل تقسيمه إلى فصول ومباحث أو إلى مباحث ومطالب.

والغرض من التقسيم تمييز كل باب من الأبواب بنوع من الاستقلالية التي تخدم موضوع البحث وسياقه بشكل عام. ولا بد من مراعاة التوازن قدر الإمكان في أحجام الأبواب أو الفصول، بأن تتساوى في عدد الصفحات، إلا إذا اقتضت ضرورة البحث أن يمتاز باب أو فصل من الآخر، وتفضل الإشارة إلى ذلك في التمهيد مع تعليلٍ مقنع. وأما مرحلة الصياغة فتبدأ عمليَّاً بعد الانتهاء من القراءة الواعية لمضمون البطاقات، وتعديل الخطَّة إذا اقتضت الضرورة ذلك، حيث يعمد الباحث إلى المجموعة الأولى من بطاقاته، ويبدأ بتدوين ما فيها من معلومات، ولا يكتفي بالجمع والنقل، بل يجب عليه تسجيل آرائه حول الأفكار التي جمعها، وترجيح ما يراه راجحاً بالأدلة، ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة، وردّ ما لا يتفق مع مناهج العلم والاستدلال، ثم ينتقل إلى المجموعة التالية ويعالج المادة العلميَّة بالطريقة ذاتها، وهكذا حتى ينتهي من تحرير كلِّ ما دوَّنه في البطاقات في أثناء جمع المادة العلميَّة.

ويجب على الباحث التزام أدب البحث باحترام آراء الآخرين، وعدم الغضِّ منها، أو الإساءة لأصحابها، ويجب عليه ترك التعالي، والابتعاد عن الغرور، كما

---

[1] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٢٣.

يجب عليه التزام الدقَّة والأمانة في نقل المعلومات، وعدم تكرير الأفكار في أكثر من موضع، وصياغة الجمل بأسلوب واضح يمتاز بسلاسة التعبير، والبعد عن الركاكة.[1]

ويفضَّل أن يقدِّم الباحث بتمهيد يجلِّي محتوى الفصل الذي يشرع فيه في مطلع كل فصل ومبحث، كما يُستحسَنُ أن يختم الفصل أو المبحث بخاتمة تتضمن خلاصة عن المحتوى العلمي الذي اشتمل عليه الفصل، وتعكس التداخل الوظيفي بين الفصول والمباحث السابقة واللاحقة، وتظهر رأي الباحث في المسائل الواردة فيها، كما تدل على بروز شخصيَّة الباحث.

ويجب تأكيد سلامة النصِّ من الأخطاء اللغويَّة والإملائية، والالتزام باستخدام علامات الترقيم بشكل صحيح، وترجمة الأعلام الواردة في متن البحث، ومراعاة القواعد العلميَّة في تدوين المعلومات وتوثيقها،[2] وفق ما يتبيَّن في الفقرات الآتية:

أولاً: طرائق تدوين المعلومات في متن البحث:

يمكن للباحث تدوين المعلومات المأخوذة من مصنَّفات المؤلفين في متن البحث، بطرائق متعددة، منها:

الطريقة الأولى: الاقتباس:

الاقتباس: هو نقل المعلومات والبيانات من المصدر نقلاً حرفياً كاملاً، كنقل آيات من القرآن أو أحاديث من السنة أو نقل كلام المؤلف حرفياً، ولا شك أن النقل الحرفي للنصوص يجعل الباحث مؤتمناً على نقلها، ولذلك يجب عليه أن يكون دقيقاً في نقله، وأن يبتعد عن مظنة التهمة بالسرقة، فينسب النص كاملاً لقائله، ولا ينبغي أن يقوِّل المؤلف ما لم يقله، أو يشوه فكره.[3]

---

[1] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١١٦.

[2] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١١٧.

[3] ينظر: أساليب البحث العلمي، ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، ص ١١٣.

أهداف الاقتباس:

١ . تعريف القارئ بوجهات النظر المختلفة حول الموضوع نفسه عن طريق الاستشهاد بأقوال مفكرين وباحثين آخرين لها علاقة بموضوع البحث، وهذا يعني أن الاستشهاد بأقوال الآخرين لا يعني بالضرورة دائماً تأييد هذه الآراء أو تلك، فلربما يكون الهدف هو بيان رأيهم فقط من غير تأييده. وهنا يجب التعقيب على الأقوال الواردة وتحليل أو نقد الآراء المخالفة.

٢ . تدعيم وجهة نظر الباحث.

٣ . تأكيد أو نفي فكرة أو رأي.

٤ . توضيح شيء غامض أو غير واضح.[١]

أصول الاقتباس ومبادئه:

١ . الأمانة العلمية في الإشارة إلى المصادر.

٢ . عدم تشويه معنى المقتبس سواء أكان الاقتباس مباشراً أم غير مباشر.

٣ . الابتعاد عن التحيُّز في نقل الأفكار.

٤ . تجنُّب إدخال وجهة نظر الباحث الشخصية في المادة التي اقتبسها ولاسيما في الاقتباس غير المباشر.

أنواع الاقتباس: الاقتباس نوعان: مباشر، وغير مباشر.

أ- الاقتباس المباشر:

وهو النقل الحرفي لنص ورد في مصدر آخر، على ألاّ يزيد على أربعة أسطر، ويجب وضع النص المقبوس بين علامتي الاقتباس " " لتمييزه من الاقتباس غير المباشر، حتى خطأ المؤلف يجب إثباته في النص كما هو مع وضع قوسين عليه " " وتصحيحه في الهامش. ويجوز للباحث أن يزيد في المتن مرجع ضمير، وأن يصحح خطأ مطبعي بشرط أن يضع التصحيح والضمير بين قوسين

---

[١] ينظر: خطوات البحث العلمي في الدراسات الإنسانيَّة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، طبعة شباط ٢٠١٧، ص ١٤.

مربعين[....][1]

وقد كان المؤلفون السابقون ينقلون النصوص ويضعون في آخرها لفظ (انتهى) أو يختصرون هذا اللفظ فيكتبون (أ هـ).

ويمكن أن يسقط الباحث بعض عبارات المؤلف لعدم أهميتها ولضعف الصلة بينها وبين البحث، وهنا يمكن الحذف في الاقتباس المباشر إذا كان ذلك ضرورياً، بشرط ألاّ يؤدي الحذف إلى تغيير في معنى النص أو الإخلال به.

ويشار إلى الأجزاء المحذوفة من النص بعلامات الحذف. وهي:

- (...) ثلاث نقاط إذا كان المحذوف كلمات.
- (....) أربع نقاط إذا كان المحذوف جملة.
- سطر كامل من النقاط إذا كان المحذوف فقرة كاملة أو أكثر من نص.

لكن يفضل ألا يزيد المحذوف عن جملة مع استعمال ثلاث أو أربع نقاط للإشارة إلى الحذف في الاقتباس، ويفضل أيضاً أن يبدأ الباحث باقتباس جديد في حال حذف فقرة كاملة أو أكثر من نص، ويبتدأ القول في الاقتباس الجديد بأن يقول مثلاً: (ويؤكد الباحث على ذلك بقوله) ويبدأ الفقرة الجديدة.[2]

ب- الاقتباس غير المباشر (اقتباس الفكرة):

وهو عملية الاستشهاد بوجهة نظر باحث أو كاتب آخر أو تحليل آرائه من غير النقل الحرفي لعباراته. وفي هذه الحال لا يوضع النص المقبوس ضمن علامتي الاقتباس. ويجب على الباحث أن يكون دقيقاً، ولديه تفهم كامل لأفكار النص الأصلي، لئلا يحصل تشويه لمعنى النص الأصلي.[3]

---

[1] ينظر: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ص ٩٢.

[2] ينظر: خطوات البحث العلمي في الدراسات الإنسانيَّة، ص ١٥.

[3] ينظر: وأصول البحث العلمي، د. وجيه محجوب، ص ١٢٦، وخطوات البحث العلمي في الدراسات الإنسانيَّة، ص ١٥.

شروط الاقتباس

١- أن يقتبس من المصادر الأصيلة في الموضوع، فلا ينبغي أن ينقل كلام باحث عن باحث آخر، بل يرجع إلى الأصل ويقتبس منه، ويجب أن يكون المصدر المقتبس منه له علاقة بالموضوع العام للبحث.

٢- تحقيق التوازن، وعدم الإسراف في النقل الحرفي، لأن الاقتباس الزائد يضعف البحث ولا يعطي فكرة واضحة عن حجم الجهد الذي بذله، كما أن خلو البحث من أي اقتباس يقلِّل من قيمته العلمية.

٣- أن يحرص الباحث على ظهور شخصيته فيما ينقل سواء بالتعليق أو التحليل أو النقد، أو الشرح. فمن البديهي ألا يقتبس كل ما يقرأ، وألا يتفق مع كل ما يقرأ. ويجب في هذه الحال أن يحقق الانسجام بين النص المقبوس وبين تعليقاته الخاصَّة بحيث لا يكون هناك أي تنافر في السياق والأسلوب.

٤- يجب أن يكون الاقتباس مسوَّغاً، أي يوجد مناسبة تستدعي الاقتباس، كأن يحتاج إلى اقتباس فقرات أو جمل لدعم فكرة معينة أو تعزيز موقف معين.

٥- أن يتحمل مسؤولية كل ما يقتبسه، ويراعي اتفاقه مع الواقع والمنطق والتفكير العلمي المنظم، وفي حال اضطراره للنقل مع تعارضه، فيلحق ذلك بتعليقه. ويجب هنا أن يتأكَّد من أنَّ المؤلِّف لم يتراجع عن فكرته أو لم يعدِّل في رأيه فيما كتبه من مؤلفات لاحقة، وفيما نشره في الطبعات الحديثة للكتاب الذي يقتبس منه.[1]

٦- أن يدرك أن التوثيق يمثل حماية له، فيما لو كان هناك خطأ في رقم أو إحصائية أو معلومة ما، فإن التوثيق يعفي الباحث من تحمل المسؤولية.

٧- الرجوع إلى المصدر الأصلي كلما كان ذلك ممكناً، مثل مصدر (أ) اقتبس من مصدر (ب)، فإذا كنت تعد بحث (ج)، وتريد الاقتباس من (ب) التي اقتبس

---

[1] **ينظر: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ص ٨٩ - ٩١.**

منها (أ)، ففي هذه الحال يفضل الرجوع إلى المصدر (ب) نفسه، ولو تعذر ذلك تشير إلى أن المصدر (ب) ورد ضمن المصدر (أ)، وبذلك تخلي مسؤوليتك.

٨- نسبة المادة المقتبسة إلى صاحبها، وإيراد المعلومات الببليوجرافية الكافية التي تدل على تلك المادة، وتساعد على الوصول إليها.

٩- الحفاظ على أفكار المؤلف الأصلي، وعدم تحريفها، أو تشويهها.

١٠- الالتزام بمبدأ الحياد، وعدم التحيز إلى أفكار أو معتقدات معينة، ويمكن عند الحاجة أن يورد أفكار المؤلف الأصلي، وينقدها أو يحللها أو يفندها.

١١- عند إضافة فقرة أو فقرات من قبل الباحث إلى ما اقتبسه، يميّزُ الباحثُ تلك الإضافات بوضعها بين أقواس كبيرة [...] حتى يمكن أن يميز القارئ أنَّ الباحث قد تدخَّل في النص الأساس.

١٢- في حال النقل المباشر وأراد أن يحذف من الفقرة التي يقتبسها بعض الكلمات أو الجمل التي يرى عدم أهميتها في بحثه، بحيث لا يضر الحذف المعاني التي قصدها المؤلف الأصلي، في هذه الحال يضع الباحث نقاطاً أفقيَّة ... محل الكلمات أو الجمل المحذوفة.[1]

الطريقة الثانية: الاختصار والتلخيص:

قد يكتفي الباحث باختصار كلام المؤلف أو تلخيصه، بأسلوبه هو. وهذه الطريقة تعين في إظهار شخصية الباحث وأسلوبه.

ويجب على الباحث في هذه الحال أن يشير إلى ذلك بكلمة (ينظر) إذا كان التلخيص يعبِّرُ عن الفكرة تماماً، أو بكلمة (راجع) إذا كان التلخيص يشير إلى الفكرة دون استيفاء مضمونها، ثم يذكر اسم المؤلف وكتابه والجزء والصفحة والطبعة ومكانها وسنتها كما يفعل ذلك في النقل الكامل للنص.

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢٣٧ – ٢٣٨، وأصول كتابة البحث العلمي، ص ١٧٣ – ١٧٥. وقواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ٦١٦ – ٦١٧. بتصرف.

الطريقة الثالثة: المزج بين الاقتباس والتلخيص:

وقد يجمع الباحث بين الطريقتين فينقل بعض نصوص المؤلف حرفيَّاً، ويختصر أو يلخص بعض أفكاره، فما ينقله نصاً يقيده بين قوسين، وما يختصره أو يلخصه يشير إليه بكلمة (ينظر) أو (راجع).[1]

ثانياً: قواعد توثيق المعلومات الواردة في متن البحث:

١- إذا كان النقل حرفياً: يضع النقول بين قوسين " ..." ويضع في الحاشية، أو زاوية البطاقة اسم الكتاب مختصراً، ورقم الجزء والصفحة.

٢- إذا كان النقل بالمعنى: يذكر المعلومات دون وضع أقواس، ويقول في الحاشية: ينظر: كتاب كذا، ج/ص.

٣- إذا أضاف الباحث عبارات توضِّح الفكرة الأصل، سواء أكان ينقل حرفياً أو بالمعنى، يذكر المعلومات دون وضع أقواس، ويقول في الحاشية: ينظر: كتاب كذا، ج/ص. بتصرُّف.

٤- إذا أراد الباحث إضافة معلومات تغني فكرة ما في البحث، لكن المقام لا يتسع لها، يقول في الحاشية: راجع: كتاب كذا، ج/ص.

٥- تُرتَّب المراجع في الحاشية حسب تاريخ وفاة المؤلِّفين بدءاً من الأقدم؛ ليكون القارئ على بيِّنة بالمصدر الأول للأفكار والمعلومات، ومراحل تطوُّرها، أو التحقق من توافق المفكّرين على حكم واحد مع الزمن.

٦-إنَّ التعبير عن المعلومات بأسلوب الباحث، وترك الاستعانة بالنقول الحرفية إلا عند الضرورة، يزيد قيمة البحث، ويوضِّح شخصيَّة الباحث.

٧- إنَّ إيراد المعلومات من غير توثيق، أو إحالة إلى مصدر علمي يدلُّ على أنَّ المعلومات المذكورة تعود بلفظها ومعناها للباحث ذاته، (وينبغي عدم اللجوء

---

[1] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٧٥، ومنهجيَّة البحث العلمي في العلوم القانونيَّة، ص ٤٠ – ٤١.

إلى السرقات العلميَّة؛ لأنها تعود بالضرَّر على البحث والباحث).[1]

ثالثاً: توثيق المعلومات في هوامش البحث:

يجب على الباحث أن يوثّق المعلومات التي استقاها من المصادر، بذكر البيانات البيليوغرافية التي تساعد على معرفة تفاصيل كل مصدر رجع إليه.

وتأتي أهمية التوثيق من منطلق أن البحث العلمي يقتضي الاطلاع على البحوث السابقة والإحاطة بالأعمال التي قام بها الآخرون، والاستفادة منها، لأن البحث العلمي عبارة عن جهود إنسانية متراكمة ومتصلة، والباحث غالباً ما يبدأ من النقطة التي انتهى إليها الآخرون.

والبحث العلمي في الأساس عملية بناء متتابعة من الباحثين يضم كل واحد منهم إلى العلم والمعرفة ما يتوصل إليه فكره، فكل منهم يضع لبنة في بناء المعرفة الإنسانية وتكوينها، وبذلك تبني الأمم حضارتها، فيكمل الخلف ما أنجزه السلف.

وهذا يعني أن الباحث يستفيد من جهود مَنْ سبقوه فيشير إلى أعمالهم بالنقد والتحليل إما بهدف تدعيم آرائه وحججه، أو لدحض فكرة أو نتيجة توصلت إليها دراسات سابقة، أو لإظهار وجهة نظر مختلفة، كما أنه يمكن أن يستفيد من نتائج البحوث السابقة فيبني عليها أو يكملها.

ولذلك يجب على الباحث أن يساعد الآخرين ويسهل مهمتهم للاستفادة من البحث الذي يعدُّه، ليطَّلع الآخرون على ما بذله من جهود، وما توصل إليه من نتائج.

والجهود المتواصلة الحثيثة التي يبذلها الباحثون تؤدي إلى تراكم المعرفة ونموها وتكاثرها وانتشارها، حيث ينشر البحث أو يشارك به الباحث في مؤتمر علمي، فيتحقق التواصل بين العلماء والباحثين وطلبة العلم، والتوثيق يعزز

---

[1] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٧٦، وخطوات البحث العلمي في الدراسات الإنسانيَّة، ص ١٥.

ويقوي التواصل ويثري المعرفة ويساعد على تلاقح الأفكار، وتبادل الخبرات والتجارب، ويحقق الترابط بين البحوث والجهود، ويعيد الفضل لأصحابه عن طريق الاعتراف بريادتهم وجهدهم.

كل ذلك يتطلب توثيق المعلومات بالإشارة إلى مصادرها، لأنَّ الأمانة العلمية تقتضي أن ينسب الباحث كل عمل إلى صاحبه، وأن يعترف بحقوق الآخرين.[1]

وتكمن **أهميَّة التوثيق** في الأمور الآتية:

١- التعريف بالمصادر التي استفاد منها الباحث واقتبس منها، ونسبتها إلى أصحابها.

٢- إرشاد القارئ إلى المصدر الأساس الذي اقتبس منه، حتى يتمكن من الرجوع إلى النص الكامل متى رغب في ذلك.

٣- تأكيد أمانة الباحث، وإتاحة المجال للقرَّاء للتحقق من ذلك بالرجوع إلى المصادر.

٤- تأكيد دقة المعلومات وصحتها.

٥- الدلالة على سعة اطلاع الباحث بتوضيح الجهد الذي بذله في البحث عن مصادر المعلومات المختلفة وقراءتها، وعدد المصادر التي رجع إليها.

٦- التعرف على مدى حداثة المصادر التي رجع إليها، وبالتالي مدى حداثة المعلومات التي اقتبسها والاستفادة منها في إعداد البحث.

٧- إثبات حق المؤلف فيما كتبه، وإخلاء مسؤولية الباحث تجاه المعلومات التي اقتبسها، على اعتبار أن المؤلف الأصلي يتحمل المسؤولية عن صحة المعلومات التي يتضمنها المصدر، وإغفال ذكر المصدر يحمّل الباحث مسؤولية أي خطأ يرد فيها.[2]

والباحث يقوم بتوثيق المعلومات في هوامش البحث.

---

[1] **ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ٦١٠ – ٦١١. ومقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم العزاوي، ص ٤٦.**

[2] **ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٧٦، وقواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ٦١٠ – ٦١١.**

هامش البحث: مصطلح يُطلَقُ للدلالة على حاشية الكتاب، أي طرفه الأقصى، ويشتمل على المعلومات التي يضيفها الباحث في أسفل الصفحة، بهدف الاستطراد في توضيح فكرة أو شرحها، أو التعريف بمصادر المعلومات، أو ترجمة الأعلام، وتخريج الأحاديث، ومناقشة رأي ثانوي له صلة بالبحث.

وفكرة الهامش ليست فكرة مبتدعة في تأليف الكتب، إذ يمكن أن نلتمس أصلاً لذلك عند علماء القدامى حيث عرفوا ما يسمى (الحاشية) التي كان موضعها في الغالب على المساحة البيضاء المحيطة بالصفحة، وغالباً ما تكون من صنيع بعض العلماء الذين يقرؤون ذلك المخطوط، للتنبيه على خطأ، أو تقرير مسألة متصلة بالفكرة، أو توضيح مسألة، كما قد تكون بعض الحواشي شرحاً لمتن ما.[1]

وتستخدم الهوامش للأغراض الآتية:

١- بيان أسماء الكتب التي يجري الاقتباس منها، أو تلخيص محتواها، وإيراد البيانات الببليوغرافية الخاصة بالمصدر الذي أخذ منه، وهي: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، اسم الناشر، مكان النشر، رقم الطبعة، سنة النشر، رقم الصفحة أو أرقام الصفحات التي اقتبس منها.

وتُعرَف بيانات الكتاب بالرجوع إلى صفحة غلاف المصدر الذي اقتبس منه، ويجب الحرص على أن تكون صحيحة ومطابقة، كما يجب على الباحث اتباع القواعد الخاصة بتوثيق الاقتباس، أو تلخيص المعنى.

٢- تخريج الأحاديث النبوية على طريقة أهل الحديث (ذكر اسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث) ولا بأس بعد ذلك من إضافة رقم الجزء والصفحة، مع العناية ببيان درجة صحة الحديث اعتماداً على أصحاب الشأن في ذلك.

٣- للتعليق على فقرة اقتبسها الباحث من مصدر معين، أو أعدها بنفسه، وإضافة التعليقات الثانوية على بعض الآراء، إما للتأكيد عليها، أو لمخالفتها

---

[1] **ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٣٠، وقواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ٦٠٧ – ٦٠٨.**

دون أن يكون ذلك مقصداً أساسياً من مقاصد البحث.

٤- للاستطراد، وذكر تفاصيل إضافية، أو شروحات، وشرح معاني المفردات الغريبة الواردة في المتن، وتعريف المصطلحات الواردة في المتن أيضاً.

٥- إيراد بعض الآراء المؤيدة أو المعارضة لما في النص؛ وهذه قد تكون مصحوبة بأدلتها العقلية أو النقلية.

٦- لإحالة القارئ إلى مصادر إضافية لشرح فكرة ثانوية يرى الباحث أن التوسع في فهمها يفيد القارئ.[١]

مواقع الهوامش:

هناك ثلاثة مواقع شائعة لكتابة الهوامش، يمكن أن يختار الباحث أحدها، شريطة الالتزام الطريقة ذاتها في كلِّ البحث، وهذه المواقع هي:

١. **أسفل الصفحة:** حيث تُوضع أرقام متسلسلة لكل صفحة تبدأ بالرقم (١) بين قوسين صغيرين يوضع في نهاية الجملة المقتبسة، ويقابله نفس الرقم في الحاشية أسفل الصفحة، ويفصل بين متن البحث والهوامش خط أفقي بطول ٣سم تقريبًا.

والتهميش في أسفل الصفحة يعدُّ من أيسر الطرائق التي تيسِّر على القارئ الربط بين المعلومات الواردة المتن، وما يتعلق بها في الهامش.

٢. **نهاية الفصل:** بحيث يُعطَى رقم متسلسل لكل فصل من فصول البحث على حده، بمعنى أن يبدأ الباحثُ بالهامش رقم (١)، ويستمر بأرقام متسلسلة متتابعة حتى نهاية الفصل، ثم تُدرَج المصادر بحسب ترتيب الاقتباس منها.

٣. **نهاية البحث:** بحيث يُعطَى رقم متسلسل لكافة فصول البحث، بمعنى أن يبدأ الباحث بالهامش رقم (١)، ويستمر بأرقام متسلسلة حتى نهاية كافة

---

[١] **ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ١١٧، و ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٣١ – ١٣٢، وقواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ٦٠٨ ، وأصول البحث العلمي، د. وجيه محجوب، ص ١٤٤.**

فصول البحث، ومن ثم تُدرج المصادر بحسب ترتيب الاقتباس منها.[1]

ويمكن أن يجعل الباحث هامشه في ذيل كل صفحة، أو في نهاية كل فصل من فصول بحثه، أو في نهاية البحث، وغالباً يُلجَأ إلى الحال الأخيرة في الأبحاث المتخصِّصة التي تنشر في الدوريات العلميَّة المحكَّمة.

ومما يؤخذ على التهميش في هذه الطرائق ما عدا الطريقة الأولى صعوبة الربط بين المعلومات الواردة في المتن والمعلومات الواردة في الهامش، لأنَّ الهامش لا يقع في الصفحة ذاتها التي وردت فيها معلومات المتن.

وتمتاز الطريقة الأولى (التهميش أسفل الصفحة) عن الطريقتين الأخريين في سهولة إجراء التعديل في النصوص الخاصة الصفحة نفسها، وكذلك إمكانية حذف اقتباس أو إضافة آخر، وتبعاً لذلك يمكن حذف أو إضافة الهامش الخاص بهما، بينما تقتضي الطريقتان الأخريان تعديل كافة الأرقام.[2]

ولذلك يفضَّل في الرسائل الجامعية ترقيم الحاشية لكل صفحة، وليس ترقيماً تسلسلياً من البداية إلى النهاية، لتيسير الربط بين المعلومات ومصادرها، ولأنَّ الباحث قد يضطر لإضافة حاشية جديدة، أو إزالة قديمة، وفي هذه الحال يتغير ترتيب الحواشي كافة.

وينبغي ألا تزيد مساحة الهامش عن خُمْس الصفحة؛ إلا في حالات الضرورة والندرة، وإذا انسحب الهامش إلى صفحة أخرى، فإننا نضع (=) عند آخر سطر من هامش الأولى، وأول سطر عند هامش الصفحة التالية، حتى يتنبه القارئ أن الحاشية واحدة، ومن ثم فالتفرقة بين ما يوضع في المتن، وبين ما يوضع في الهامش تظل مسألة فنية تتبع خبرة الباحث وذوقه.

ومن الأمور التي يحسن مراعاتها؛ ليكون البحث أكثر كمالاً وجمالاً:

أ- إذا اشترك مؤلفان أو أكثر في تأليف كتاب ما، فتثبت أسماؤهم جميعاً ولا

---

[1] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ١١٩ - ١٢٠، ومناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

[2] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ١١٩ - ١٢١، ومناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢٤١.

يكتفى بواحد منهم لاحتمال أن يكون هذا الذي أفرد بالذكر، متسلطاً على جهد غيره.

ب- إذا ذكر اسم المؤلف في متن البحث؛ فلا حاجة لذكره في الحاشية، ويكتفى فقط بذكر المصدر ورقم الصفحة في الحاشية.[1]

ج- إذا اضطر الباحث إلى نقل نص من كتاب عن طريق مرجع بسبب تعذُّر الوقوف عليه، يقول نقلاً عن فلان.

د- إذا اقتبس الباحث من مجلة أو صحيفة، فالإحالة تكون على النحو الآتي: (الكاتب، عنوان المقال، اسم المجلة، رقم العدد، تاريخه، مكان صدور المجلة). مثاله: الآلوسي: حسام الدين، مقدمة للفلسفة المسيحية وبواكيرها الأولى، مقال في مجلة كلية الآداب والتربية(الكويت)، العدد (٢)، ديسمبر١٩٧٢م.

هـ- إذا كانت الإحالة إلى مخطوط، يذكر اسم المؤلف، عنوان المخطوط، رقم تصنيفه، اسم المكتبة التي وجد فيها. مثاله: الآمدي (سيف الدين علي بن محمد، ت٦٣١هـ، أبكار الأفكار، مكتبة آيا صوفيا (تركيا)، رقم(٢١٦٥)، وله صورة في معهد المخطوطات العربية، رقم(١) توحيد.)[2]

قواعد كتابة الهوامش:

١- ينبغي أن يتطابق رقم الحاشية في متن البحث مع الرقم في قائمة الحواشي بغض النظر عن موقع قائمة الحواشي.

٢- إذا كانت الحاشية تشير إلى مصدر اقتبس منه الباحث لأول مرة، تُذكَر البيانات الببليوجرافية كاملة، أما في حال تكرار الاقتباس من المصدر نفسه، فيذكر الباحث اسم الكتاب، ثم رقم الصفحة التي اقتبس منها.[3]

---

[1] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ١٦٦.

[2] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ١٢٥ - ١٣٩، و ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٧٢.

[3] ينظر: كتابة البحث العلمي، ص ١٦٢.

٣- أن تكون الطريقة المتبعة في التوثيق واضحة، وتتفق مع الإرشادات التي يتضمنها دليل كتابة البحوث المعتمد في القسم العلمي أو الكلية التي يتبعها الباحث، أو الجهة التي قُدِّمَ البحث إليها.

٤- الحفاظ على نسق أو نمط موحد للتوثيق من بداية البحث إلى نهايته.

٥- أن تتضمن البيانات الببليوجرافية الكاملة التي تمكن أي شخص من الرجوع إلى المصدر الأصلي الذي اقتبس منه الباحث، مثل رابط الإنترنت، المجلد، العدد، السنة ... الخ. وإذا لم تتوافر في غلاف الصفحة بعض البيانات كاسم الناشر أو سنة النشر، استخدم الباحث الاختصارات الدالة على ذلك مثل: (د. ن) لا يوجد بيانات عن الناشر، (د. م.) لا يوجد بيانات عن مكان النشر. (د.ط.) لا يوجد بيانات عن رقم الطبعة. (د ت.) لا يوجد تاريخ الطباعة.[١]

المطلب الثالث: تنقيح متن البحث:

بعد الانتهاء من صياغة المادة العلميَّة يقرأ الباحث بحثه قراءة شاملة بهدف:

١- الاعتناء بعلامات الترقيم، وإصلاح الخطِّ، أو الانتباه إلى الحروف الساقطة في بعض الكلمات.

٢- إصلاح الأخطاء اللغويَّة والإملائيَّة التي يجدها في النصِّ في أثناء قراءته.

٣- تهذيب بعض العبارات الركيكة، واختزال الجمل التي تحتاج إلى اختزال.

٤- إيجاد توازن وتناسب شكلي ومنطقي بين الموضوعات والأفكار المتداخلة.

٥ - التأكُّد من ملائمة المادة العلميَّة للموضع الذي وضعت فيه.

٦- تنقيح العناوين الرئيسة والجانبيَّة وتهذيبها، والتأكُّد من مدى ملاءمتها لمضمون الفقرات التي تندرج تحتها.

---

[١] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢٤٢ – ٢٤٤، و ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ٦١٢ – ٦١٥.

٧- توثيق ما أنقص توثيقه، كعزو الآيات القرآنية بجانب الآية في متن البحث، وتخريج الأحاديث النبويَّة في هوامش البحث، ونسبة الأبيات الشعريَّة إلى قائليها في الهوامش أيضاً.

٨- شرح الكلمات الغريبة، وتعريف المصطلحات العلميَّة التي تحتاج إلى شرح.

٩- ترجمة الأعلام الواردة في متن البحث.[١]

علامات الترقيم:

هي رموز توضع في أثناء الجملة، أو في نهايتها؛ لتساعد القارئ على استيعاب المعنى، الذي أراده الكاتب في أثناء كتابته.[٢]

ويجب على الباحث استخدام علامات الترقيم في أثناء صياغة بحثه، لتوضيح المعاني، وتفسير مقاصده، وأهم تلك العلامات:

- النقطة (.)، وتعني أن الباحث يريد أن يخبرنا بأن الجملة انتهت هنا، وأن ما يأتي بعدها بداية لجملة جديدة، وفكرة جديدة.
- الفاصلة (،)، وتوضع بين الجمل التي تتضمن معنى واحداً، وبين الجمل المعطوفة حتى لا تطول الجملة.
- الفاصلة المنقوطة (؛)، وتوضع بعد الجملة التي يأتي ما بعدها موضِّحاً أو معلِّلاً لها.
- نقطتان عموديتان (:)، وتوضع بعد كلمة تدل على القول ، نحو (قال، وسأل) وبعد كلمة (مثلاً، أو منها، أو على النحو الآتي .. إلخ.)
- ثلاث نقاط (...)؛ للدلالة على كلامٍ محذوف.
- علامة الاستفهام (؟)، وتأتي بعد السؤال.
- علامة التعجب (!)، للدلالة على التعجب من مقولة معينة لا يتفق معها.

---

[١] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٢٩ - ١٣٠، ص ١٩١ - ١٩٢.

[٢] أساليب البحث العلمي، ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، ص ١٣١.

- الشرطة (-)، وتأتي في أول السطر؛ للدلالة على التعداد.

- الفاصلتان المتعاكستان (" ")، للدلالة على النصِّ المنقول حرفياً.

- القوسان ( )، لذكر عبارات التفسير، واحتواء الأرقام وسط السطر.

- القوسان المركبان [ ]، لوضع زيادات لم ترد في النصِّ المقتبس من المصدر.[1]

علامات الاختصار:

هناك رموز تستعمل عادة في البحوث للإشارة إلى عبارات معينة، بهدف الإيجاز والبعد عن التكرار، وترك إثقال الهوامش، وأهم هذه الرموز:

- (ع) عدد المجلة أو الدوريَّة.
- (س) سنة نشر الدوريَّة أو المجلَّة.
- (ط) طبعة.
- (مج) مجلد
- (د.ت) دون تاريخ نشر: في حال عدم وجود بيانات حول تاريخ النشر.
- (د.ط) دون رقم طبعة: في حال عدم وجود بيانات حول رقم الطبعة.
- (د.ن) دون ناشر: في حال عدم وجود بيانات الناشر.
- (ق. م) قبل الميلاد.
- (ب. م) بعد الميلاد.
- (م) العام الميلادي.
- (هـ) العام الهجري.
- (ص) صفحة.
- (ج) جزء.

---

[1] **ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢٢٨ – ٢٢٩، ويراجع: أصول البحث العلمي، ج١/ ١٣٧ – ١٦٤، وقواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ٥٨٩ – ٦٠٢.**

- (إلخ) إلى آخره.[1]

ترجمة الأعلام الواردة في متن البحث.

١- ينبغي أن يثبت اسم العلم مجرداً من ألقاب التفخيم والتعظيم، مثل: (قال العلامة فلان، قال إمام الدنيا والدين، أو شيخ الإسلام، أو حجة الإسلام) أو: (يرى شيخنا، أو إمامنا.)

فالبحث العلمي الجاد ينبغي أن يتجرد من ذلك؛ حتى تظهر آراء أصحابها بصورة محايدة، فيتاح للباحث فرصة نقدها وبيان صحيحها من فاسدها، ويجب على الباحث أن يدرك جيداً أن رأي العالم المُستَشهَد به إذا كان صحيحاً أقنع بذاته من غير اعتماد على سند من اسم صاحبه أو سمعته، ولله در القائل" لا تعرفْ الحق بالرجال، وإنما اعرفْ الحق تعرف أهلَه".

٢- توضع سنة الوفاة بين قوسين عقب كل اسم، وبالنسبة لعلماء المسلمين القدامى يوضع الهجري ثم الميلادي، أما الأعلام المعاصرين فيكتفى بالميلادي نظراً لشيوعه.

وذكر تاريخ وفاة الأعلام يساعد على وضوح العرض التاريخي للموضوع، ويتيح فرصة بيان مدى التأثير والتأثر بين العلماء.

٣- تكتب أسماء الأعلام الأجنبية بالحروف اللاتينية مصحوبة بنطقها العربي، وعند تكرار الاسم - كأن يكون هو موضوع الرسالة - فلا حاجة لذكر سنة الوفاة أو الاسم اللاتيني في كل مرة.

٤- يترجم للأعلام غير المشهورة فقط، (أما مشاهير الصحابة، وأئمة المذاهب، فلا يترجم لهم اكتفاء بشهرتهم، وتعد الترجمة كاملة إذا ذكر اسم الشخص، تاريخ ولادته ووفاته، مذهبه، أشهر مؤلفاته، ثم الإحالة إلى أماكن ترجمته)، وكذلك الحال بالنسبة للفرق، وينبغي ألا يتجاوز ذلك ثلاثة أسطر من ثلاثة

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢٣٢ – ٢٣٣.

مصادر.

٥- يمكن أن يترجم الباحث لعلماء الحديث من كتب الجرح والتعديل، وللمفسِّرين من كتب طبقات المفسرين، ولعلماء الفقه من طبقات الفقهاء، وللنحويين واللغويين من كتب التراجم الخاصَّة بهم، إضافةً إلى كتب التراجم العامَّة. وسيأتي في القسم الثاني من هذا الكتاب التعريف بالمصادر التي يمكن الاستعانة بها لترجمة الأعلام الواردة في متن البحث.

المطلب الرابع: صياغة خاتمة البحث (النتائج والتوصيات)

خاتمة البحث جزء أساسي من أجزاء البحث، تُكتَب في نهاية البحث، وتوضع في نهاية فصوله ومباحثه، قبل الفهارس الفنيَّة.

والخاتمة تتضمن النتائج التي توصل إليها الباحث عن طريق البحث، والمقترحات التي يعتقد الباحث أنها أنسب السبل لمعالجة مشكلة البحث.

ويجب أن ينسجم حجم الاستنتاجات وعددها مع عدد الفرضيات التي ذكرها الباحثُ سابقاً؛ إذ من المفترض أن تستند كل نتيجة مستخلصة على كل فرضية، لأن أسلوب البحث العلمي لا يشجع الباحث على استخلاص نتائج جانبية أو إضافية غير محددة سلفاً في الفرضيات.

ويجدر التمييز بين الخلاصة والاستنتاجات، فالخلاصة تقدِّم عرضاً موجزاً للبحث، أمَّا النتائج فتربط بين المؤشرات التي توصلت إليها الدراسة، استناداً إلى الفرضيات التي حدَّدها الباحث سابقاً، ومن ثم استخلاص نتائج إضافية عن طريق تحليل البيانات الواردة في متن الدراسة

أولاً: نتائج البحث:

في هذا الجزء يكتب الباحث خلاصة وافية تتضمن أهم ما توصل إليه أو اكتشفه عن طريق الأسس العلمية المتبعة في إجراء البحوث، وفقاً لمنهج البحث والأدوات والأساليب التي حددها سلفاً، والتي اتبعها.

ويفضل أن ترتب النتائج في نقاط، تشمل النتيجة، ومن ثم مناقشتها

وتعليلها. وعلى الباحث أن يتذكر أن شخصيته يجب أن تبرز في النتائج، ولذلك يجب عليه ألا يكتفي بعرض البيانات في جداول أو رسوم بيانية منمقة، من غير قراءتها قراءة نقدية فاحصة، وتسويغ ما توصَّل إليه سواء كان إيجاباً أو سلباً بطريقة منطقية، كما يجب عليه أن يعمل على دعم مناقشته بالأدلة والشواهد، مع ضرورة الحفاظ على الحياد في مناقشة النتائج وتعليلها.

ثانياً: التوصيات:

هي المقترحات التي يقدِّمها الباحث بناء على ما توصَّل إليه من نتائج ذكرها في الجزء السابق من البحث، وتمثل خلاصة جهود الباحث، وتشمل أنسب المقترحات التي يمكن بها حلُّ مشكلة البحث، والمسائل التي لم يقم البحث بتغطيتها، والتي يوصي الباحث من يأتي بعده من الدارسين بدرسها؛ نظراً لحاجتها إلى مزيد من البحث في بعض الجوانب.

ويجب أن تكون التوصيات متماشية مع نتائج البحث، فلا يجوز التوصية بأمور خارج نطاق الاستنتاجات. كما ينبغي أن تكون على صيغة اقتراح وليست بصيغة أمر أو تحذير، وأن تكون سهلة التنفيذ وضمن طاقات المنظمة ومواردها، أو ضمن طاقة المنظَّمَات وموارد الدراسة.

ويجب أن يتوافر في التوصيات المواصفات الآتية؛ ليحكم لها بالجودة:

١- أن تكون التوصية واقعية، وليست أموراً خياليَّة يعسر تطبيقها.

٢- أن تُصاغَ بأسلوب واضح، يمكن للجهات المعنية أن تستوعبها.

٣- أن تشمل تفاصيل كافية، تساعد الجهة المعنية على وضعها موضع التنفيذ.

٤- أن تشتمل على قائمة بالأفكار البحثيَّة التي يوصي الباحث زملاءه بإجراء بحوث تتعلق بها في المستقبل.

٥- أن تكون ذات صلة واضحة بالنتائج، بمعنى ألَّا يتقدم بتوصية غير مدعمة بنتيجة، وألَّا تكون هناك نتيجة مهمة توصَّل الباحث إليها، ثم أغفل ذكر توصية تخصها.

٦- يجب أن يبتعد الباحث عن صياغة توصيات لمجرد تسجيل مواقف، مع علمه باستحالة تنفيذها.[1]

المطلب الخامس: إعداد قائمة المصادر والمراجع:

بعد الانتهاء من تنقيح متن البحث، واستخراج النتائج والتوصيات يشرع الباحث بإعداد قائمة تشتمل على جميع الكتب التي اعتمد عليها في رسالته. وهناك طريقتان في إعداد قائمة المصادر والمراجع، هما:

أولاً: ترتيب أسماء الكتب وفق الترتيب الهجائي لحروف المعجم، بأن يذكر اسم الكتاب أولاً ثم اسم المؤلّف. وحجة من يلجأ إلى هذه الطريقة أن (اسم الكتاب أشهر من اسم الكاتب)، لكن هذه الطريقة تؤدّي إلى تكرار اسم المؤلف الواحد كلما ذكر أحد كتبه، ولا يمكن عن طريقها الوقوف على كتب مؤلف ما إلا بقراءة فهرس المصادر كاملاً.

ثانياً: ترتيب أسماء المؤلفين وفق الترتيب الهجائي لحروف المعجم، وهي الأكثر اختصاراً، فربما يذكر تحت اسم المؤلف الواحد أكثر من عشرين كتاباً، وهنا تراعى الأمور التالية:

١- إغفال (ال، أبو، أم، ابن) من اسم الشخص، ثم مراعاة أول الحروف بعد ذلك ووضعها في ترتيبها الهجائي.

٢- يُقدَم اللقب على الاسم الأول؛ لشهرته (الغزالي، الجويني، الرافعي)

ويمكن تقسيم قائمة المصادر على مجموعات بحسب الموضوع (تفسير، حديث، فقه، تراجم ...إلخ)، أو سرد الكتب كلها من غير تقسيم إلى مجموعات.

وسواء اختار الباحث التقسيم إلى مجموعات أو اختار ترك التقسيم فإنَّ الترتيب في داخل المجموعات وكذلك في الفهرس الخالي من المجموعات يكون

---

[1] ينظر: قواعد أساسية في البحث العلمي، ص ٥٤٣- ٥٤٥.

بإحدى الطريقتين اللتين تقدَّم ذكرهما. والباحث مخيَّر بين الطريقتين.[1]

قواعد يجب مراعاتها في ترتيب الكتب في قائمة المصادر والمراجع:

١- تقسم الكتب على قسمين أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغات الأجنبية، وينبغي أن يتصدر القرآن الكريم الترتيب احتراماً له وتوقيراً، ويفرد تقسيم ثالث لدوائر المعارف والقواميس والكتب المتعددة المؤلفين.

٢- يمكن للباحث أن يميز بين المصادر، والمراجع، مع إفراد الرسائل العلمية بتصنيف مستقل. ويمكن أيضاً التصنيف على حسب الموضوعات، كإفراد كتب التفسير، وكتب الحديث، وكتب الفقه، وكتب العقيدة، وكتب التراجم، والمعاجم، والموسوعات، والمجلات، في قوائم فرعية.

٣- يُستحسن عدم إعطاء أرقام متسلسلة لعناوين الكتب؛ حتى لا يتهم الباحث بأنه يريد أن يستعرض قراءاته وكثرة مراجعه، فالبحث العلمي الجاد يتحدث عن نفسه بغير هذه الأمور العارضة، وعلينا أن ندرك أن مجموعة قليلة من المصادر في مكانها المناسب؛ أفضل - بكثير- من مجموعة كبيرة في غير موضعها.[2]

الفروق بين قائمة الحواشي وقائمة المراجع:

١- يُكتَبُ اسم المرجع مرة واحدة فقط في قائمة المراجع، بينما يتكرر في قائمة الحواشي حسب تعدد مرات الاقتباس.

٢- لا تكتب أرقام الصفحات في قائمة المراجع، إلا في المقالات المنشورة في دوريات علمية إذ يشار إلى مجمل صفحات المقالة، أما في قائمة ثبت الحواشي فيشار إلى الصفحة أو الصفحات التي اقتبس منها فعلاً.

٣- لا تُرقَّم قائمة المراجع، على خلاف قائمة الحواشي.

---

[1] ينظر: أصول البحث العلمي، د. عبد الرحمن العزاوي، ص -١٠٩، ولمحات في المكتبة والبحث، ص ١١٨.

[2] ينظر: أصول البحث العلمي، د. عبد الرحمن العزاوي، ص ١٠٨ - ١١٠، ولمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ١١٨.

المبحث الثالث
المرحلة النهائية

بعد الانتهاء من صياغة البحث، وتنقيحه، واستخلاص نتائجه، يعرض الباحث بحثه المكتمل على المشرف، فإذا أقرَّ المشرف البحث بصيغته النهائية يمكن أن يعدَّ الباحث فهارس البحث، وهذه الخطوة تتطلَّب أن يكون البحث قد استقرَّ بصورته النهائيَّة حتى لا يختلف أرقام الصفحات بالتقديم والتأخير والحذف والزيادة.

وكذلك يجب على الباحث بعد أن يقرَّ المشرف الصيغة النهائيَّة للبحث أن يعدَّ تقريراً عن البحث، ليُعرَض على لجنة مختصَّة يتم اقتراحها لمناقشة البحث.

وهناك خطوات أيضاً يجب مراعاتها عند إخراج البحث من ملفِّه الالكتروني إلى الورق تمهيداً لعرضه للمناقشة.

المطلب الأول: إعداد تقرير البحث:

تطلق عبارة "تقرير البحث" على التقرير النهائي الذي يعدُّه الباحث، والذي يتضمن حصيلة نشاطاته بما في ذلك النتائج التي توصل إليها البحث.

وهناك علاقة وثيقة بين مخطط البحث وبين تقرير البحث، بل إن الأجزاء الأولى من تقرير البحث تكاد تكون هي نفسها التي يتكون منها مخطط البحث، حيث يتكون صلب التقرير من عناصر المخطط كلها، مضافةً إليها النتائج والمستخلص والاستنتاجات والمناقشة والتوصيات.[1]

كذلك يجري الباحث في التقرير التعديلات الملائمة بما يتفق مع الواقع الفعلي للبحث، فمثلاً إذا تناول الباحث في مخطط البحث الأدوات التي سيستخدمها لجمع المعلومات، فإن تقرير البحث يشير إلى الأدوات التي استخدمها فعلاً.

---

[1] ينظر: قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، ص ٥٣١.

ويعدُّ التقرير مرآة صادقة تعكس الجهود التي بذلها الباحث في إعداد البحث، كما تكشف عن قدرات الباحث وأسلوبه وأخلاقه، إضافة إلى ما يكشفه عن ملامح البحث والأهمية التي يمثلها والنتائج التي توصل إليها.

ويقدِّم الباحث تقرير البحث للمشرف الذي يقدُّر بوساطة التقرير الجهد الذي بذله الباحث في بحثه، والنتائج التي توصَّل إليها؛ تمهيداً لعرض البحث على المقيِّمين.

وتمكن الاستعانة بما كتبه الباحث في التقرير في صياغة المقدّمة التي توضع في مطلع البحث بعد صفحة الغلاف مباشرة؛ حيث إنَّ الباحث يكتب مقدِّمة بحثه بعد الانتهاء منه، ويفضَّل أن تُعطى صفحات المقدِّمة ترقيماً أبجدياً، بخلاف صفحات البحث التي ترقَّم ترقيماً عدديَّاً.[1]

ضوابط إعداد تقرير البحث:

ينبغي على الباحث الالتزام بقواعد محددة في كتابة تقرير البحث، وهي:

١-أن يبدأ كل فصل بمقدمة موجزة توضح أهدافه، وتستعرض أهم محتوياته.

٢- مراعاة التسلسل المنطقي بين أجزاء البحث.

٣- مراعاة الصياغة البسيطة غير المتكلفة؛ ليسهل فهم التقرير دون عناء.

٤- استخدام أسلوب الغائب، وليس المتكلم، فمثلاً بدلاً من قول (قمت بجمع المعلومات)، تستخدم عبارة (قام الباحث بجمع المعلومات).

٥- تحويل الأفعال إلى صيغة الفعل الماضي، فمثلاً بدلاً من عبارة "سيقوم الباحث بتصميم أداة الاستبيان" التي تضمنتها خطة البحث، يعاد صياغتها في تقرير البحث على النحو الآتي: "قام الباحث بتصميم أداة الاستبيان".

٦- إضافة التفاصيل التي لم تكن معروفة عند إعداد خطة البحث، فمثلاً لو تضمن المخطط الإشارة إلى الصعوبات التي يتوقعها الباحث، فإن التقرير يفصِّل الحديث في الصعوبات التي واجهها فعلاً.

---

[1] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢١٨.

٧- تنقيح التقرير من الأخطاء اللغوية، والإملائية، والمطبعية.

٨- الحرص على كتابة علامات الترقيم بشكل صحيح.[١]

مكونات تقرير البحث:

يتكون تقرير البحث عادة من ثلاثة أقسام رئيسة هي:

القسم الأول: الصفحات التمهيديَّة: وتشمل:

١- صفحة العنوان: وتشمل المعلومات الدالة على البحث والباحث، ومعلومات عن المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها الباحث، وعنوان البحث، ومعلومات توضح طبيعة البحث، والدرجة العلميَّة التي يريد أن يحصل عليها بهذا البحث، واسم الكلية التي ينتمي إليها، مع ذكر اسم القسم إذا كان في الكليَّة أقسام، وذلك على النحو الآتي: (عنوان البحث: بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة أو الماجستير في كلية الشريعة مثلاً، قسم .....)، ثم يذكر اسم الباحث، ثم اسم المشرف على البحث، والعام الدراسي الذي قُدِّمَ فيه البحث.

٢- صفحة الشكر والتقدير: عبارة عن صفحة أو جزء منها يقدم فيها الباحث شكره وتقديره لأساتذته، وكل من سانده، وقدم له المعلومات والتسهيلات التي مكنته من إنجاز البحث.

القسم الثاني: ملخَّص البحث:

ويتكون من: الأمور الآتية: ١- مقدمة، ٢- مشكلة البحث، ٣- أهمية المشكلة، ٤- أهداف البحث، ٥- فروض وتساؤلات البحث، ٦- حدود البحث، ٧- شرح مصطلحات البحث، ٨- استعراض الدراسات السابقة، ٩- بيان الخطة المعتمدة، ١٠- نتائج البحث.

ويمثل الملخَّص الجسم الرئيس من تقرير البحث، ويتضمن أفكاراً مركزة عن مشكلة البحث، وأهميَّته، وهدفه ومنهجه، وعلاقته بالدراسات السابقة،

---

[١] ينظر: مناهج البحث العلمي، د. المحمودي، ص ٢١٨ – ٢١٩.

وأبرز النتائج التي توصَّل إليها البحث، كما يستعرض في ملخَّص البحث خطَّة البحث أو الفصول التي تضمنها، ويبيِّن الأدوات التي اعتمدها، والإجراءات التي اتبعها، والخطوات العمليَّة التي قادت إلى إثبات الفروض أو نفيها، أو الإجابة على تساؤلات البحث.

وتعتبر صفحة المقدمة ذات أهمية بالغة، حيث إنها تمثل أول صفحة تقرأ في البحث، وفي تقرير البحث، لذا فإن الأمر يتطلب كتابتها بأسلوب يثير الاهتمام لدى القارئ، ويجب أن تستخدم فيها تعابير بسيطة وصياغة واضحة، والمقدمة لا تكتب إلا بعد الانتهاء من كتابة مادة البحث.

وأمَّا النتائج فيذكرها الباحث بشكل متسلسل حسب تسلسل التساؤلات وتسلسل الفروض، ويجب أن تتضمن أحكاماً واضحة توصَّل إليها الباحث عند إثبات الفروض أو نفيها، مع بيان العلاقات والأرقام الإحصائية التي توصلت إليها الدراسة. ولا يجب على الباحث في ملخَّص البحث توثيق المعلومات التي يذكرها، ولا الإحالة إلى الصفحات التي تشتمل عليها.

القسم الثالث: قائمة بأهم المصادر والمراجع:

وهي عبارة عن قائمة بالكتب والمصادر التي رجع إليها الباحث واستعملها في البحث، واعتمدها لإعداد الخطة.

وقائمة المصادر والمراجع تظهِرُ مدى جدية الباحث وتعمقه في البحث المقترح ومدى اعتماده على المصادر والبيانات الحديثة.[1]

يُقدَّم تقرير البحث إلى اللجنة المقترحة لمناقشة البحث، ويمكن أن يستعان بما جاء فيه في صياغة مقدِّمة البحث، كما يمكن أن يُقرَأ في افتتاحيَّة جلسة المناقشة.

---

[1] **ينظر: منهجيَّة البحث العلمي في العلوم القانونيَّة، د. عبود العسكري، ص ٧٧ – ٨٢.**

المطلب الثاني: إعداد الفهارس.

بعد الانتهاء من تنسيق البحث وكتابة مقدِّمته يحدِّد الباحث أنواع الفهارس التي يمكن أن تيسِّر على القارئ الرجوع إلى المعلومات الواردة في بحثه، ثم يعمد إلى اتخاذ بطاقات بعدد الفهارس التي ينوي إعدادها، ويجعل في رأس كل بطاقة عنواناً يدلُّ على الفهرس الذي ينوي إعداده، ثم يشرع بقراءة بحثه قراءة متأنية كلمة كلمة، وسطراً سطراً، وكلما مرَّ على آية قرآنية، أو حديث، أو بيت شعرٍ، أو اسم علم، أو مصطلح علميٍّ، أو .. إلخ. كتبه في البطاقة المخصَّصة له، ووضع بجانبه رقم الصفحة التي ورد فيها، وهكذا حتى ينتهي من قراءة البحث قراءة شاملة.[1] وتشتمل البحوث الشرعيَّة غالباً على سبعة فهارس، هي:

١- **فهرس الآيات القرآنيَّة:** ويرتَّب بحسب ترتيب الآيات القرآنية في المصحف الشريف، مع ذكر أرقام الصفحات التي وردت فيها كل آية.

٢- **فهرس الأحاديث النبويَّة:** وترتَّب على ترتيب الحروف الهجائيَّة لمتن الحديث، مع ذكر أرقام الصفحات التي ورد فيها كل حديث.

٣- **فهرس الأشعار:** ويرتَّب هجائياً على حروف القوافي، مع ذكر اسم الشاعر.

٤- **فهرس الأعلام:** ويذكر فيه الباحث أسماء الأعلام الواردة في متن البحث، ويُرتِّبه على ترتيب الحروف الهجائيَّة لاسم العلم أو كنيته أو لقبه الذي اشتهر به، مع اهمال ال- التعريف، وابن، وأب. (مثلاً: أبو السعود، السيوطي الطبري، ابن كثير) مع ذكر أرقام الصفحات التي ورد فيها الاسم.

٥- **فهرس المصطلحات والمسائل العلميَّة:** ويورد فيه الباحث المصطلحات التي شرحها في متن البحث وحواشيه، ويُرتِّبه على ترتيب الحروف الهجائيَّة مع ذكر أرقام الصفحة التي ورد فيها شرح المصطلح.

٦- **فهرس المصادر والمراجع:** تُكتَبُ المصادر والمراجع في القائمة وفقاً لما ورد في

---

[1] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٩٥.

هوامش البحث بتطابقٍ تام في الاسم والنسبة والبيانات؛ ويجب على الباحث أن يعرضها مرتبة بحسب الحروف الهجائية بالنسبة لاسم الكتاب أو المؤلِّف، وفق الطريقة التي استخدمها في توثيق المصادر في الهوامش من غير ذكر أرقام الصفحات التي ورد فيها المرجع في البحث.

وهناك طريقتان لتصنيف المراجع، هما:

أ- التصنيف بحسب أنواع المصادر (المخطوطات – الكتب المطبوعة – المجلات – الدوريات – الرسائل الجامعية – الصحف).

ب- التصنيف بحسب اللغة المستعملة (المصادر العربية – المصادر الأجنبية). وتعتبر هذه الطريقة هي الطريقة الشائعة في كتابة المصادر والمراجع

٧- **فهرس الموضوعات:** يقوم الباحث بوضع قائمة بالمحتويات الرئيسية والتفصيلية للبحث، وهي عبارة عن الأبواب والفصول والعناوين الرئيسية لمحتويات البحث والعناوين الفرعية مع بيان رقم الصفحة التي ورد فيها كل عنوان في متن البحث.

والهدف من كتابة القائمة هو إنها تعطي القارئ فكرة بسيطة عن العناصر الرئيسية والفرعية لمحتويات البحث. فإذا كان القارئ يرغب في التعرف على أقسام أو جوانب الموضوع من زاوية محدودة، فيستطيع ذلك عن طريق النظر إلى قائمة المحتويات من غير بذل عناء في تقليب صفحات البحث للوصول إلى الموضوع المطلوب، ويعتبر ذلك من أدبيات المخاطبة بين الباحث والقارئ.

ويمكن إنقاص بعض الفهارس أو إضافة فهارس أخرى كفهرس القراءات القرآنيَّة، أو فهرس الأماكن والبلدان، أو فهرس الحروب والأيام، ويرجع ذلك إلى اختلاف موضوعات البحوث ومحتوياتها.[1]

---

[1] **ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٩٥ – ٢٠٠.**

المطلب الثالث: أمور ينبغي مراعاتها قبل طباعة البحث:

بعد الانتهاء من صياغة البحث، واستخلاص نتائجه، وكتابة تقرير البحث، وإعداد فهارسه، يشرع الباحث بإخراج البحث من ملفِّه الالكتروني إلى الورق تمهيداً لعرضه للمناقشة.

ويجب أن تحظى طباعة البحث بعناية كبيرةٍ من الباحث؛ لأن طباعة البحث وتنسيقه بشكل فنيٍّ لائقٍ يساهم كثيراً في الاستفادة منه، ويسهِّل على القرَّاء الاطلاع على مادته.

ويجب على الباحث اتباع الإرشادات والقواعد الخاصة بالطباعة التي تقرها الجهة التي قدَّمَ البحثَ إليها.

أولاً: تنسيق الطباعة:

يفضل أن يتولى الباحث طباعة بحثه بنفسه، إلا أنه يمكن أن يستعين بشخص آخر، ولكن ينبغي عليه أن يتذكر أن البحث يحمل اسمه، وتقع عليه المسؤولية كاملة عن أي أخطاء سواءً كان هو السبب فيها، أو تسبب فيها أي شخص آخر استعان به؛ ولذلك يجب عليه مراجعة البحث للتحقُّق من خلوه من الأخطاء المطبعية.

ويجب على الباحث اتباع تعليمات الطباعة التي تقرها الجهة التي قدَّم البحثَ إليها، كاستخدام نوع موحد من الخط في متن البحث وعناوينه وهوامشه، وترك مسافة موحدة بين السطور، وفي بداية الفقرات.

وليكن ذلك مثلاً على النحو الآتي:

- العناوين الرئيسة: الخط (Simplified Arabic) حجم (١٧) على مدار البحث.
- العناوين الفرعية: الخط (Simplified Arabic) حجم (١٦) على مدار البحث.
- متن البحث: الخط (Simplified Arabic) حجم (١٤) على مدار البحث.
- هوامش البحث: الخط (Simplified Arabic) حجم (١٢) على مدار البحث.
- المسافة بين السطور (مفرد).
- المسافة البادئة في بداية كل فقرة (١ سم).

- التباعد بين الفقرات: (٦) نقاط.

ويجب على الباحث ترك هامش مناسب على جوانب الورقة قبل طباعة البحث، ويُفضَّل ألا يقلَّ عن ٢,٥ سم من كل جانب.

ثانياً: تنسيق صفحات البحث:

تُرقَّمُ صفحات البحث على النحو التالي:

١- ترقيم صفحات مقدمة البحث بالحروف الأبجدية: أ، ب، ج، د، هـ، و، ز

٢- ترقيم صفحات متن البحث بالأرقام العددية (١، ٢، ٣، ٤، ...الخ)

٣ - تُوضع أرقام الصفحات أسفل منتصف الصفحة، ما لم يطلب المشرف على البحث أو الجهة التي سيتقدم إليها ببحثه خلاف ذلك.

٤ - يجب إهمال ترقيم صفحة الغلاف.

المطلب الرابع: مناقشة البحث:

تعدُّ هذه الخطوة آخر خطوة من خطوات المرحلة النهائيَّة للبحث. والهدف من مناقشة البحث تقويم البحث للتأكُّد من مدى التزام الباحث بمعايير البحث العلمي، وتركّز لجنة المناقشة في التقويم على الناحية الشكليَّة والعلميَّة، وعلى المنهجيَّة والأسلوب، وعلى تقييم شخصيَّة الباحث العلميَّة، من حيث ظهور شخصيَّته، وقدرته على مناقشة الأفكار بحياديَّة وموضوعيَّة ومن حيث اتصافه بالتواضع والأمانة، وقدرته على صياغة الأفكار، ونقدها الأفكار.

ويطلب فيها من الباحث أن يتحلَّى بالهدوء والأدب، والحلم، والقدرة على تقبُّل النقد، والاصغاء إلى ملاحظات المقيِّمين مع الاستجابة للتعديل. وهذه الأمور التي تكتنف المناقشة من حيث ما يبديه الباحث من الصفات الأخلاقيَّة، والمهارات العلميَّة في الإصغاء والردِّ تدخل في تقويم الرسالة ودرجتها، إضافة لمادتها العلميَّة.

تجتمع اللجنة برئاسة المشرف على البحث، أو أقدم عضو من أعضاء لجنة المناقشة، حيث يمهّد رئيس اللجنة بكلمات عن موضوع البحث وأهميته، وعن جهد الطالب فيه، وموقفه منه، ومدى رضاه عن عمله، ثمَّ يطلب من

الباحث أن يقدّم عرضاً موجزاً عن بحثه في مدة تتراوح بين (١٠ - ١٥) دقيقة، ويمكن للباحث هنا أن يستعين بما كتبه في التقرير النهائي للبحث.

يبدأ العرض بتحيَّة اللجنة، ثم ملخصاً لموضوع البحث يبين فيه الباحث أهمية بحثه، وأسباب اختياره، ويعرض خطَّته، ويذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصَّل إليها، ويختم بشكر اللجنة التي وافقت على تقييم بحثه، كما يشكر أستاذه المشرف على جهوده التي بذلها في متابعة البحث.

بعد فراغ الطالب من عرضه تبدأ المناقشة، فيعرض المناقش الأول ملاحظاته على مضمون البحث وشكله، وربما يسأل بعض الأسئلة ويطلب من الباحث الإجابة عنها، ويجب على الباحث التجاوب مع أسلوب المناقش، فيصغي حيث يجب الإصغاء، ويجيب عن أسئلته حيث يُطلب منه، مع ضرورة التحلِّي بالأدب والهدوء في كل ذلك. ثم ينتقل العمل إلى المناقش التالي فيعرض ملاحظاته أيضاً، وهكذا بالطريقة ذاتها، حتى يُستكمَلَ العرضُ من جميع المناقشين. ثم ترفع الجلسة للتداول حول تقييم الرسالة والدرجة التي يستحقها الباحث، في اجتماع سريّ يختلي فيه أعضاء لجنة المناقشة وحدهم. يعود بعدها أعضاء اللجنة للاجتماع مع الباحث والحضور، حيث يعلن رئيس اللجنة النتيجة بقراءة القرار الصادر عن اللجنة، والموقَّع منهم جميعاً.[1]

[1] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ٢٠٢ – ٢٠٣.

جامعة
حلب
١٩٥٨
UNIVERSITY
OF
ALEPPO

الفصل الثالث
مصادر البحث في العلوم الشرعية.

تهتمُّ العلوم الشرعيَّة بدراسة الأصول الفكريَّة للمعتقدات الدينيَّة، والأحكام الاعتقاديَّة، استناداً إلى الأدلة اليقينيَّة (القرآن الكريم، وكلام النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم، والأدلة العقليَّة والمنطقيَّة) وما يرتبط بتلك الأصول من القواعد والقضايا الفكريَّة التي تبيِّن موقف الإسلام من الكون والحياة والإنسان، وما يتبعه من الأحكام العمليَّة والتكليفيَّة، ولذلك تتنوع المصادر التي تدرس العلوم الشرعيَّة بتنوع المجالات العلميَّة، وتنوع الموضوعات.

ويمكن تقسيم العلوم الشرعية الرئيسة على خمسة أقسام رئيسة، هي:

١- القرآن الكريم وعلومه.

٢- الحديث الشريف وعلومه.

٣- العقائد، والأديان.

٤- الفقه الإسلامي وأصوله.

وتحت هذه الأقسام الرئيسة يندرج فروع متعدِّدة تعدَّ علوماً مستقلّةً بذاتها، أفردها العلماء بالتصنيف والتأليف.

المبحث الأول
مصادر البحث في القرآن الكريم وعلومه.

البحث في القرآن الكريم يشمل دراسة جميع المسائل والموضوعات التي تتعلَّق بالقرآن، وتدور حوله، وتستمدُّ منه، وهو بذلك يعنى بدراسة:

١- المباحث المتعلقة بعلوم القرآن وإعجازه.

٢- نطق كلمات القرآن الكريم (علم التجويد والقراءات).

٣- إعراب القرآن الكريم.

٤- الدراسات الدِّلاليَّة لكلمات القرآن، والدراسات الأسلوبية لتراكيب القرآن.

٥- تفسير القرآن الكريم على اختلاف أنواعه، ويشمل:

أ- التفسير بالمأثور وما يتفرَّع عنه من دراسة أسباب النزول، والدراسات الحديثية والإسنادية المتعلِّقة بصحة الرواية وضعفها.

ب- التفسير بالرأي وما يشتمل عليه من اتجاهاتٍ متعددة: كالتفسير اللغوي، والبلاغي، والتفسير الفقهي، والتفسير العقدي، والتفسير الإشاري، أو الصوفي، والتفسير الموضوعي، والتفسير العام، والتفسير التحليلي.

٦- أصول التفسير: الذي يدرس القواعد والأصول الضابطة لعملية التفسير.

٧- مناهج المفسرين: ويشمل البحث في طرائق المفسرين، والأدوات التي يستندون إليها في التفسير، ومناهجهم في التأليف.

والمصدر الأساس في البحوث والدراسات القرآنية هو المصحف الشريف الذي يضمُّ بين دفتيه كلام الله تعالى المنزَّل على النبي صلى الله وسلم، ثم المصادر المؤلَّفة في الموضوعات التي تندرج ضمن المحور الرئيس، وهي كالآتي:

المطلب الأول: مصادر البحث في علوم القرآن:

علوم القرآن: مصطلح يطلَق على العلم الذي يُعنى بدراسة المباحث الكليَّة التي تتعلق بالقرآن الكريم، كالناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمكيِّ والمدني، وغير ذلك. وهو من هذه الناحية يشبه علم مصطلح الحديث الذي يجمع أشتات علوم الحديث في مصنَّف واحد.[١]

والغاية التي نشأت لأجلها علوم القرآن هي ضبط الفهم الصحيح للقرآن، ولذلك فإنَّ خدمتها في هذا الاتجاه تجميعاً وتعميقاً وتقعيداً يعدُّ من أهم المقاصد العلميَّة التي يقصدها الباحثون في علوم القرآن.[٢]

---

[١] ينظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١١/١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص ١٢.

[٢] ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعيَّة، ص ١٥٥.

ومن أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها في دراسة البحوث المتعلقة بعلوم القرآن:

١- البرهان في علوم القرآن، لعلي بن إبراهيم الشهير بالحوفي (٣٣٠هـ)

٢- فنون الأفنان في علوم القرآن، لابن الجوزي (٥٩٧هـ)

٣- البرهان في علوم القرآن، للإمام محمد بن عبد الله الزركشي، (٧٩٤هـ)

٤- الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)

٥- مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ)[١]

المطلب الثاني: مصادر البحث في التجويد والقراءات:

أولاً: مصادر علم التجويد:

علم التجويد: هو العلم الذي يدرس كيفيَّة نطق الكلمات القرآنيَّة، ويهتمُّ بتحسين التلاوة، وإعطاء الحروف حقَّها مخرجاً وصفةً.[٢]

ومن المصادر التي يمكن الرجوع إليها في البحوث المتعلِّقة بعلم التجويد:

١- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)

٢- التحديد في الاتقان والتجويد، لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)

٣- الموضِّح في التجويد، لعبد الوهاب بن محمد القرطبي (٤٦١هـ)

٤- التمهيد في معرفة التجويد، لأبي العلاء الهمذاني العطَّار (٥٦٩هـ)

٥- المقدمة في تجويد القرآن، للإمام ابن الجزري (٨٣٣هـ) وتعرف بالجزرية.

٦- التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري (٨٣٣هـ)

٧- الدر اليتيم في التجويد، لمحمد بن بيرعلي البركلي (٩٨١هـ)

---

[١] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٣٣ - ٣٤.

[٢] العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة المصري (توفي بعد ١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، الإسكندرية، ط١/ ١٤٢٥هـ- - ٢٠٠٤م، ص ٧.

٨- المِنَح الفكريَّة في شرح المقدِّمة الجزريَّة، لأبي الحسن الهروي القاري (١٠١٤هـ)

٩- بغية المستفيد في علم التجويد، لابن بَلبَان الحنبلي (١٠٨٣هـ)

١٠- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح المرصفي (١٤٠٩هـ)[١]

ثانياً: مصادر علم القراءات:

علم القراءات: هو العلم الذي يدرس كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل وجه لناقله.[٢]

والكتب المصنَّفة في علم القراءات متنوعة، فبعضها يهتم بإيراد القراءات المتواترة فقط، وبعضها يختصُّ بإيراد القراءات الشاذَّة فقط، وبعضها يجمع بينهما، وهناك مصادر تهتم بالاحتجاج للقراءات، وبيان وجوه إعرابها ودلالاتها وبلاغتها.

مصادر القراءات المتواترة:

القراءات المتواترة: هي القراءات التي نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند. وهي قراءة الأئمة: نافع، وابن كثير، وعامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي عمر بن العلاء البصري، وأبو جعفر المدني، ويعقوب، وخلف.[٣]

ومن أهم الكتب التي يمكن الرجوع إليها في عزو القراءات المتواترة:

١- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد (٣٢٤هـ)

٢- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر ابن مهران الأصبهاني (٣٨١هـ)

٣- الغاية في القراءات العشر، لأبي بكر ابن مهران الأصبهاني (٣٨١هـ).

---

[١] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٤٦ - ٤٨.

[٢] ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، (٨٣٣هـ)، تحقيق: عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار البلاغ، الجزائر، ط١/١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ١٧.

[٣] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د. ط./١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ج١/ ٢٦٤.

٤- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر ابن غلبون (٣٩٩هـ).

٥- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)

٦- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)

٧- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر الأنصاري الأندلسي (٤٥٥هـ).

٨- التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري (٤٧٨هـ).

٩- الكفاية الكبرى في القراءات العشر، لأبي العز ابن بندار القلانسي (٥٢١هـ).

١٠- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر الأنصاري ابن الباذش (٥٤٠هـ).

١١- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٨٣٣هـ)

١٢- تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري (٨٣٣هـ)

١٣- طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٨٣٣هـ).

مصادر الاحتجاج للقراءات المتواترة:

وهي المصادر التي تهتم بتوجيه القراءات المتواترة، والكشف عن وجوه إعرابها، وعللها، وحججها، وبيان معانيها، والإيضاح عنها،[1] وأهمها:

١- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين ابن خالويه (٣٧٠هـ)

٢- إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين ابن خالويه (٣٧٠هـ).

٣ - علل القراءات، لأبي منصور الأزهري (٣٧٠هـ).

٤- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ)

٥ - حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (٤٠٣هـ)

٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب

---

[1] ينظر: الأصول، دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، حسان تمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط./ ١٩٨٢م، ص٩٤.

القيسي (٤٣٧هـ).

٧- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ).

٨- الموضِّح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم (٥٦٥هـ)

٩- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة المقدسي (٦٦٥هـ).

١٠- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين الدمياطي البنَّاء (١١١٧هـ)

مصادر القراءات الشاذة والاحتجاج لها:

القراءات الشاذة: هي كل قراءة لم يتحقق فيها شروط قبول القراءات، وهي: (صحة السند، وموافقة رسم المصحف، وموافقة وجه من وجوه النحو).[١]

ومن المصادر التي يمكن الرجوع إليها في دراستها:

١- المُحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والكشف عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ).

٢- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي (١٤٠٣هـ).

٣- كتب التفسير التي أوردت القراءات الشاذة، واهتمت بتوجيهها، كالبحر المحيط، والمحرَّر الوجيز، وروح المعاني.

المطلب الثالث: مصادر البحث في أسباب النزول والناسخ والمنسوخ:

يصنِّف العلماء أسباب النزول والناسخ والمنسوخ في مباحث الرواية التي تعتمد على الروايات المنقولة والآثار.

أولاً: مصادر البحث في أسباب النزول:

علم أسباب النزول: هو العلم الذي يدرس الأحداث والوقائع التي جرت قبيل نزول الآية أو الآيات التي جاءت للحديث عنها، وبيان أحكامها.[٢]

---

[١] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ج١/ ٢٦٤.

[٢] ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١/١٩٩٦م، ج١/ ٧٦.

ومن مصادر البحث في أسباب النزول:

١- أسباب النزول، للإمام علي بن المديني (٢٣٤هـ)، وهو أول من صنَّف فيه.

٢- أسباب النزول، للشيخ عبد الرحمن بن محمد مطرف الأندلسي (٤٠٢هـ)

٣- أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (٤٦٨هـ)

٤- أسباب النزول: للإمام عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (٥٩٧هـ)

٥- لباب النقول في أسباب النزول، للإمام السيوطي (٩١١هـ)[١]

ثانياً: مصادر البحث في الناسخ والمنسوخ:

النسخ: هو رفع حكم متقدِّم بحكم آخر متأخِّرٍ عنه، بدليل شرعي.[٢]

وهو من العلوم التي يجب على المفسِّر أو الباحث في التفسير التمكُّن منها قبل البحث في التفسير، ومن أهم المصادر التي يمكن اعتمادها في معرفة الناسخ والمنسوخ:

١- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى، للإمام التابعي قتادة بن دعامة السدوسي (١١٨هـ)، وهو أول من صنَّف فيه.

٢- الناسخ والمنسوخ في القرآن، للإمام محمد ابن شهاب الزهري (١٢٤هـ).

٣- الناسخ والمنسوخ في القرآن، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ).

٤- الناسخ والمنسوخ في القرآن، للإمام أبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ).

٥- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عزَّ وجل، لأبي القاسم البغدادي (٤١٠هـ).

٦- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لمكيّ بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ).

٧- عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ، لأبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ).[٣]

---

[١] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٣٥ - ٣٦.

[٢] ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، ج٢/ ١٢٧.

[٣] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٦٧ - ٦٩.

المطلب الرابع: مصادر البحث في غريب القرآن:

علم غريب القرآن: هو العلم الذي يعنى بتفسير الألفاظ والمفردات القرآنيَّة بما جاء في لغة العرب.[1]

والمادة العلميَّة للبحث في غريب القرآن تؤخذ من مصادر متنوعة، أهمها:

١- **المعاجم اللغوية:** وهي الكتب التي تدرس معاني الكلمات العربيَّة، وتصاريفها، واشتقاقاتها، على ترتيب الحروف الهجائيَّة للجذر اللغويّ، ومن أهمها: تهذيب اللغة - لأبي منصور الأزهري (٣٧٠هـ)، والصحاح، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٣٩٥هـ)، ولسان العرب لابن منظور (٧١١هـ)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (٨١٧هـ)، وتاج العروس للمرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)

٢- **كتب غريب القرآن**، وهي الكتب التي تدرس معاني الكلمات القرآنيَّة بالنظر إلى سياقها، مثل: معاني القرآن، للفرَّاء (٢٠٧هـ)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنَّى (٢١٠ هـ)، ونزهة القلوب في تفسير كلام علام الغيوب، لأبي بكر بن عز السجستاني (٣٣٠هـ)، والعمدة في غريب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، وعمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (٧٥٦هـ).

٣- **كتب الوجوه والنظائر**، وهي الكتب التي تدرس معاني الكلمات القرآنية المتفقة في اللفظ المختلفة في المعنى،[2] ومن أهمها: تحصيل نظائر القرآن، للحكيم الترمذي (٢٥٥هـ)، والوجوه والنظائر في القرآن، للحسين الدامغاني (٣٩٨هـ)، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لأبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز آبادي (٨١٧هـ).

---

[1] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ج٢/ ٣.

[2] ينظر: البرهان في علوم القرآن، ج٢/ ١٠٢، والإتقان في علوم القرآن، ج٢/ ١٤٤.

المطلب الخامس: مصادر البحث في الأساليب القرآنية:

الدراسات البيانيَّة لأساليب القرآن الكريم تتطلَّب من الباحث الرجوع إلى كتب البلاغة، والكتب المتخصِّصَة بإعجاز القرآن، ودراسة الأساليب القرآنية:

١- **كتب البلاغة:** مثل: أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، والإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدين القزويني (٧٣٩هـ)، وموجز البلاغة، لابن عاشور، (١٣٩٣هـ).

٢- **كتب إعجاز القرآن:** وهي الكتب التي تهتم بإبراز وجوه الإعجاز البياني في نظم القرآن الكريم، ومن أهمها: إعجاز القرآن، لأبي بكر الباقلاني (٤٠٣هـ)، دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للفخر الرازي (٦٠٦هـ).

٣- **كتب تدرس الأساليب القرآنية تفصيلاً**، مثل: دراسات لأسلوب القرآن، للأستاذ عبد الخالق عضيمة، بالإضافة إلى الكتب المختصَّة بدراسة أسلوب من أساليب القرآن دراسة مستقلة، نحو: الأمثال، والقسم، ...إلخ.

ولا غِنى للباحث أيضاً عن الرجوع إلى كتب التفسير اللغوي في البحوث المتعلقة بأساليب القرآن، وسيأتي ذكرها في القسم الخاص ببيان مصادر التفسير اللغوي.

المطلب السادس: مصادر البحث في إعراب القرآن الكريم:

إعراب القرآن: هو العلم الذي يهتم بتخريج الجمل القرآنية على القواعد النحوية.[1] ومن أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها في البحوث المتعلقة بإعراب القرآن:

١- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)

٢- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)

---

[1] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ج٢/ ٣٢٠.

٣ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، للحسين ابن خالويه (٣٧٠هـ)

٤- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)

٥- الملخَّص في إعراب القرآن، لأبي زكريا الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ)

٦- إعراب القرآن، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (٥٤٣هـ).

٧- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)

٨- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)

المطلب السابع: مصادر البحث في إعجاز القرآن الكريم:

علم إعجاز القرآن: هو العلم الذي يدرس نظم القرآن وأساليبه البيانيَّة، ويبرز خصائصه البلاغية العليا التي تؤكِّد كون القرآن يفوق في بلاغته قدرة البشر.[١]

ومن أبرز المصادر التي يمكن الرجوع إليها في دراسة إعجاز القرآن:

١- النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى الرماني (٣٨٦هـ).

٢- بيان إعجاز القرآن، للإمام أبي سليمان الخطابي (٣٨٨هـ).

٣- إعجاز القرآن، للقاضي الباقلاني (٤٠٣هـ)

٤- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ).

٥- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للإمام الفخر الرازي (٦٠٦هـ).[٢]

المطلب الثامن: مصار البحث في التفسير:

يقسم التفسير من حيث اعتماده على الروايات أو الاجتهاد إلى: التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي.

أولاً: مصار البحث في التفسير المأثور:

التفسير المأثور: هو ما جاء في القرآن، والسنة النبويَّة، وما نُقِل عن الصحابة والتابعين من الروايات المبيِّنة لمعاني الآيات القرآنية.[٣]

---

[١] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ج٤/ ٣.

[٢] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٧٤ - ٧٦.

[٣] ينظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص ٣٥٨.

ومن أهم مصادر التفسير المأثور.

١- جامع البيان في تفسير آيِّ القرآن، لابن جرير الطبري (٣١٠ هـ)

٢- بحر العلوم، لأبي الليث السمرقندي (٣٧٥هـ)

٣- الكشف والبيان في تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي (٤٢٧هـ)

٤- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)

٥- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لأبي زيد الثعالبي (٨٧٦هـ)

٦- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدِّين السّيوطي (٩١١هـ)[١]

ثانياً: مصادر التفسير بالرأي:

التفسير بالرأي: هو تفسير القرآن بالاجتهاد اعتماداً على أدوات التفسير.[٢]

ومصادر التفسير بالرأي هي أساس البحث في تفسير القرآن؛ لنظراً لما تشتمل عليه من التحليل والنقد والاستدلال المستند إلى عدد من العلوم اللغويَّة والنقليَّة والعقليَّة، ولذلك لا غنى للباحث في موضوعات القرآن من الرجوع إليها.

وكتب التفسير بالرأي تختلف باختلاف الطابع الغالب عليها، (النحو، اللغة، البلاغة، الفقه، العقيدة، التصوُّف) ومن أهمها:

١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)

٢- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)

٣- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، (٥٩٧هـ)

٤- مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)

٥- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي (٦٧١هـ)

---

[١] ينظر: قواعد البحث العلمي ومناهجه ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، ص ١٠٣.

[٢] ينظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص ٣٦٢.

٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للإمام البيضاوي، (٦٨٥هـ).

٧- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات النَّسفي (٧٠١هـ)

٨- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري (٧٢٨هـ)

٩- التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم ابن جزيء الكلبي (٧٤١هـ).

١٠- لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلي بن محمد الشهير بالخازن (٧٤١هـ)

١١- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)

١٢- تفسير ابن عرفة المالكي، لأبي عبد الله ابن عرفة الورغمي (٨٠٣هـ).

١٣- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص ابن عادل الدمشقي (٨٨٠هـ).

١٤- السراج المنير، للخطيب الشربيني (٩٧٧هـ)

١٥- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي (٩٨٢هـ)

١٦- البحر المديد، لأبي العباس ابن عجيبة الحسني الفاسي (١٢٢٤هـ).

١٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي (١٢٧٠هـ)

١٨- محاسن التأويل، لجمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)

١٩- التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ)

٢٠- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، للدكتور وهبة الزحيلي (٢٠١٥م)[1]

وهذه الموسوعات التفسيريَّة يغلب عليها الطابع الشخصي الغالب على ثقافة المؤلّف، ولذلك نجد بعضها يغلب عليه الطابع البلاغي كتفسير الكشاف، وبعضها يغلب عليه الطابع العقدي كتفسير الرازي، وبعضها يغلب عليه الطابع الفقهي كتفسير القرطبي، وبعضها يغلب عليه الطابع النحوي كتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

وهناك مؤلَّفات في التفسير الفقهي اختصَّت **بتفسير آيات الأحكام**، وأذكر منها:

---

[1] **ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٥٤ - ٦٢.**

١- أحكام القرآن، لأبي بكر الرازي الجصَّاص الحنفيّ (٣٧٠هـ). وهو من أئمة الفقه الحنفي في القرن الرابع الهجري. ويعتبر كتابه (أحكام القرآن) من أهم كتب التفسير الفقهي في المذهب الحنفي. وقد اقتصر المؤلف في هذا الكتاب على تفسير الآيات التي تتعلق بالأحكام الفرعية، فكان يذكر الآية أو الآيات، ثم يشرحها مستشهداً بشيء من المأثور، ويستطرد في ذكر المسائل الفقهية التي تتصل بها من قريب أو بعيد، ويسوق الخلافات المذهبية، لكن يُؤخَذُ على هذا الكتاب أنَّ الجصاص كان يتعصب لمذهب الحنفية تعصبًا شديداً، يحمله على التعسف في تفسير الآيات؛ انتصارًا لمذهبه، وهو في أثناء ذلك يشتد في الرد على المخالفين، ويتعنَّت في ردِّ أدلتهم، تمهيداً لردِّ أقوالهم، ويستعمل في سبيل ذلك بعض العبارات اللاذعة. الكتاب مطبوع في ثلاث مجلدات، وهو متداول بين أهل العلم، ويعدُّ من مراجع الفقه الحنفي.

٢- أحكام القرآن، لأبي الحسن الطبري المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (٥٠٤هـ)، ويعدُّ هذا التفسير من أهم المؤلفات في التفسير الفقهي عند الشافعية، وقد اقتصر المؤلف في هذا الكتاب على تفسير الآيات التي تتعلق بالأحكام الفرعية، وكان المؤلف شافعياً متعصِّباً لا يقل في تعصبه لمذهبه عن الجصَّاص في تعصُّبه لمذهب الحنفية، مما جعله يُفسِّر آيات الأحكام على وفق قواعد مذهبه الشافعي، ويحاول أن يجعلها غير صالحة لأن تكون في جانب مخالفيه.

٣- أحكام القرآن، لأبي بكر بن العربي المالكي (٥٤٣هـ). من علماء الأندلس المتبحرين في الفقه المالكي. ويعدُّ كتابه (أحكام القرآن) أهم مرجع للتفسير الفقهي عند المالكية. وابن العربي في تفسيره رجل معتدل منصف، لا يتعصب لمذهبه كثيرًا، ولا يتعسف في تفنيد آراء المخالفين ، لكنه في المقابل كان يتغاضى عن كل زلة علمية تصدر من مجتهد مالكي. منهجه في الكتاب أنَّه يذكر آراء العلماء في تفسير الآية مقتصرًا على آيات الأحكام فقط، ويُبين احتمالاتها المختلفة لدى المذاهب المتعددة، ويُفرد كل نقطة في تفسير الآية بعنوان. فيقول: المسألة الأولى، المسألة الثانية، وهكذا، وقلَّما يقسو في الرد على مخالفيه. وكان يتعرض لنقد الأحاديث

الضعيفة ويحذِّر منها.

ويعّدُ كتاب (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله القرطبي، من مراجع التفسير الفقهي للفقه المالكي، لكن بما أنَّ القرطبي لم يقتصر في تفسيره على آيات الأحكام، وإنما فسَّر القرآن الكريم باعتماد أسلوب التفسير التحليلي، كما هو الحال في معظم الموسوعات التفسيريَّة، إذ كان يذكر سبب النزول، ويعرض للقراءات والإعراب، ويشرح الغريب من الألفاظ، عددت هذا الكتاب في قائمة الموسوعات التفسيريَّة العامَّة، وإن كان القرطبي يفيض في بحث آيات الأحكام، وذكر مسائل الخلاف، وعرض أدلة كل رأي، والتعليق عليها، من غير أن يتعصب لمذهبه المالكي.[1]

المطلب التاسع: مصادر البحث في أصول التفسير:

علم أصول التفسير: هو العلم الذي يدرس القواعد الكليَّة التي تعين على فهم القرآن الكريم، ومعرفة تفسيره، وضبط عملية الاستنباط منه.[2]

وهو من هذه الناحية يشبه علم أصول الفقه الذي يضبط عملية استنباط الأحكام الشرعية العمليَّة من النصوص الشرعيَّة.

والبحوث المتعلِّقة بهذا العلم توجب على الباحث الرجوع إلى كتب علوم القرآن ومقدمات التفسير؛ لأنها المصادر التي استمد منها المؤلِّفون المعلومات التي كتبوها في كتب أصول التفسير.

ومن أشهر ما أُلِّف في هذا العلم:

١- مفتاح اللبِّ المُقفل لفهم القرآن المنزَّل، لأبي الحسن الحرَّالي (٦٣٨هـ)

٢- الإكسير في علم التفسير، لأبي سليمان نجم الدين الطوفي (٧١٦هـ)

٣ التيسير في قواعد علم التفسير، لمحيي الدين الكافيجي (٨٧٩هـ)

---

[1] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٥٤ - ٦٢.

[2] ينظر: التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٧/١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م، ج٢/٤٩١- ٥٠٠، ج٣/ ١ - ١٨.

٤- التحبير في علم التفسير، للسيوطي (٩١١هـ)

٥- الفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي الهندي (١١٧٩هـ)

٦- الإكسير في أصول التفسير، محمد صدِّيق خان الهندي (١٣٠٧هـ)

٧- التكميل في أصول التأويل، عبد الحميد الفراهي (١٣٤٩هـ)[1]

المطلب العاشر: مصادر البحث في مناهج المفسرين.

ويشمل البحث في طرائق المفسرين، والأدوات التي يستندون إليها في التفسير، ومناهجهم في التأليف، وتحديد اللون التفسيري الغالب في التفسير.

والمصدر الأساس هو الكتاب الذي يريد الباحث دراسة منهجه، ويمكن الاستعانة ببعض الكتب التي تقدِّم عرضاً موجزاً لمناهج المفسِّرين، مثل:

١- التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور

٢- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي.

٣- تعريف الدارسين بمناهج المفسِّرين، صلاح الخالدي.

مصادر البحث في تراجم الأعلام من المفسِّرين والقراء والنحويين:

١- غاية النهاية في طبقات القراء، للإمام ابن الجزري (٨٣٣هـ)

٢- معرفة القرَّاء الكبار، للذهبي (٧٤٨هـ)

٣- العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذَّهبي(٧٤٨هـ).

٤- سير أعلام النبلاء، للذهبي (٧٤٨هـ)

٥- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي (٨١٧هـ)

٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (١٢٥٠هـ)

٧- تاريخ العلماء النحويين، لأبي المحاسن التنوخي (٤٤٢هـ)

٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (٩١١هـ)

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص ٢٣.

٩- طبقات المفسرين، للسيوطي (٩١١هـ)

١٠- طبقات المفسرين، للأدنةوي

ويمكن الاستعانة بكتاب: (الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي. لترجمة الأعلام من المتأخِّرين.

المبحث الثاني

مصادر البحث في الحديث الشريف وعلومه.

البحث في الحديث الشريف يشمل دراسة جميع المسائل والموضوعات التي تتعلق بالحديث، وتدور حوله، وتستمد منه، وهو يعنى ب-:

أولاً: دراسة متون الحديث وأسانيدها.

ثانياً: دراسة معاني الحديث وما يرشد إليه من فقه الحياة.

ثالثاً: دراسة علم مصطلح الحديث.

ومصادر البحث في الحديث الشريف تتنوَّع بحسب تنوُّع الأهداف التي قصدها علماء الحديث في مؤلفاتهم، فمنها ما يختصُّ برواية الحديث، ومنها ما يتوجَّه إلى بيان معانيه وما يرشد إليه من الأحكام، أو إلى تنقيح أسانيد الحديث ومتونه، وبيان صحيحه وسقيمه وعلله، ومنها ما يبحث في أحوال رجال السند. وبناءً على ذلك تتنوع مصادر البحث في علوم الحديث إلى ثلاثة أنواع رئيسة، هي:

أولاً: الكتب التي جمعت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: كتب شروح الحديث.

ثالثاً: كتب علم مصطلح الحديث.

رابعاً: كتب تخريج الأحاديث والحكم عليها.

وهذه الأنواع الرئيسة تضمُّ أقساماً متعددةً، تختلف بحسب الموضوعات التي تهتم بدراستها، وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: الكتب التي جمعت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم:

وتنقسم على أقسام، أهمها: الصحاح، والسنن، والمسانيد والمصنَّفات.

وفيما يأتي عرضٌ لأهم المصادر المؤلَّفة في كل قسم من تلك الأقسام:

أ- **الصحاح**: وهي كل كتاب اشترط مصنِّفه جمع الأحاديث الصحيحة، والتزم بذلك، وهي كثيرة، لكن شرط الصحة لم يسلم في واقع الحال لجميع كتب الصحاح، فأعلاها رتبةً ما صنفه الشيخان البخاري ومسلم، وما تلاهما لم يرقَ في الدقَّة والتحرِّي إلى المستوى نفسه،[1] وأذكر من كتب الصحاح:

١- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).

٢- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، للإمام مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (٢٦١هـ).

٣- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمَّد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ).

٤- صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد ابن حبان البستي (٣٥٤هـ).[2]

ب - **السُّننُ**: وهي الكتب التي جمعت الأحاديث المرفوعة مرتَّبة على الأبواب الفقهية، وكتب السنن لا تشمل الحديث الموقوف والمقطوع؛ لأن الحديث الموقوف عندهم لا يسمى سنَّة، بل يسمى (حديثاً)،[3] ومنها:

١- سنن سعيد بن منصور ابن شعبة المروزي (٢٢٧هـ).

٢- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ).

٣- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ).

٤- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧٣هـ).

---

[1] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ١٣٩.

[2] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٣٩ - ١٤٠.

[3] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٣٢.

٥- سنن التِّرمذي، للإمام الترمذي (٢٧٩هـ)، ويمتاز بالحكم على الحديث.

٦- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ).

٧- سنن الدار قُطني (٣٨٥هـ)

٨- السنن الصُغرى، لأبي بكر البيهقي (٤٥٨هـ)

٩- السُّنن الكبرى؛ لأبي بكر البيهقي (٤٥٨هـ)[١]

ج - **المسانيد:** وهي الكتب التي تجمع الأحاديث المتصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون ترتيبها على أسماء رواتها من الصحابة، بحيث يكون حديث كل صحابي مجموعاً في مسند مستقلٍ، وترتب المسانيد بحسب أفضلية الصحابة، أو سابقتهم في الإسلام، وقد ترتَّب بحسب ترتيب حروف المعجم،[٢] وأهمها:

١- مسند أبي حنيفة، للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ)،

٢- مسند الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٣هـ).

٣- مسند الشافعي، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).

٤- مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ).

٥- مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن إبراهيم المروزي (٢٣٨هـ).

٦- مسند الإمام أحمد، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ).

٧- مسند عبد بن حَميد، لأبي محمد عبد بن حَميد (٢٤٩هـ).

٨- مسند الحُمَيدي، لعبد الله بن الزبير بن عيسى (٢٩١هـ)

٩- مسند البزَّار (البحر الزخّار)، لأبي بكر أحمد بن عمر (٢٩٢هـ)

١٠- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ).

---

[١] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ١٣٣ - ١٣٨.

[٢] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٢٢.

١١- مسند الشَّاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (٣٣٥هـ).

١٢- مسند الشاميين، لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ).[١]

د- المعاجم: وهي الكتب التي تجمع الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ أو البلدان، وترتَّب غالباً على ترتيب حروف المعجم،[٢] وأهمها:

١- معجم أبي يعلى الموصلِّي (٣٠٧هـ): روى فيه عن (٣٣٥) شيخاً، ورتبه على أسماء شيوخه حسب ترتيب المعجم وقدَّم مَن اسمه محمد؛ تبرُّكاً.

٢- معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد البصري (٣٤١هـ)، روى فيه عن (٣٣٦) شيخاً، ورتبه حسب الحرف الأول فقط من أسماء الشيوخ، وابتدأ بمن اسمه محمد؛ تبرُّكاً.

٣- المعجم الكبير للطبراني، (٣٦٠هـ)، رتَّبه على أسماء الصحابة حسب ترتيب حروف المعجم، لكنه أفرد مسند أبي هريرة في مصنَّف مستقلٍ.

٤- المعجم الأوسط، للطبراني (٣٦٠هـ)، رتَّبه على أسماء شيوخه، وهم حوالي ألفي رجلٍ.

٥- معجم أبي بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ)، أخرج فيه حديث (٤١٠) من الشيوخ.[٣]

هـ- المصنَّفاتُ: وهي الكتب المصنَّفة على الأبواب الفقهية، وتشملُ الأحاديث المرفوعة كما في السنن، وتشمل أيضاً أقوال الصحابة والتابعين، الموقوفة، والمقطوعة،[٤] ومنها:

١- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ).

٢-المصنف لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (٢٣٥هـ).

---

[١] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ١٢٢ - ١٣٠.

[٢] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٣٠.

[٣] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٣٠ - ١٣٢.

[٤] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١١٩.

وهما يوافقان الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) في طريقة تصنيفه التي اتبعها في كتابه الموطأ، إلا أنه كان يتحرَّى الصحَّة في مروياته أكثر منهما.

والأقسام الأربعة الأخيرة تشتمل المؤلَّفات فيها على الحديث الصحيح والحسن والضعيف، لذا يجب على الباحث أن يتحرَّى درجة الحديث والحكم عليه قبل الاستشهاد به، أما كتب الصِحاح، فقد اكتفى مؤلِّفوها بذكر الأحاديث الصحيحة فقط، لذا يمكن للباحث أن يكتفي بالاستشهاد بورود الحديث في أحد كتب الصحيحين؛ للحكم عليه بالصحَّة.

المطلب الثاني: مصادر شروح الحديث:

كتب شروح الحديث: هي الكتب التي اعتنت بشرح غريب الحديث، وبيان معانيه، والكلام على أسانيده، وبيان الفوائد التي تُستَنبطُ منه.

والمؤلِّفون في شرح الحديث بعضهم اتجه إلى شرح الحديث من غير أن يتقيَّد بأحاديث كتاب معيِّن كالبغوي في كتاب (شرح السنة)، لكن معظمهم اتجه إلى دراسة أحاديث كتاب معيَّن من مشاهير كتب الحديث.[1]

أ- **شروح البخاري:** كثرت الكتب التي اعتنت بشرح أحاديث البخاري؛ نظراً لأهمية الصحيح، وقيمة منهجه. ومن أهم الشروح على البخاري:

١- إعلام السنن في شرح صحيح البخاري، أو الإعلام بشرح ما أشكل في الصحيح على الأفهام، للخطَّابي (٣٨٨هـ)

٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (٦٧٢هـ)

٣- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للشمس الكرماني (٧٨٦هـ)

٤- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)

٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (٨٥٢هـ). وهو من أجلّ شروح (صحيح البخاري) وأعظمها نفعاً،

---

[1] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ١٦٥.

لما يشتملُ عليه من الفوائد الحديثيَّة والفقهية، وما ينفردُ به من جمع طرق الحديث الواحد، التي يتبيَّن بها ترجيح أحد الاحتمالات في الإسناد أو المتن.

٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني (٨٥٥ هـ)

٧- التوشيح على الجامع الصحيح، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)

٨- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين القسطلاني (٩٢٣هـ).[١]

ب - شروح صحيح مسلم: من أهم الشروح على صحيح مسلم:

١- المعلم بفوائد مسلم، للإمام محمد بن علي المارزي (٥٣٦هـ).

٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٤٥٥)

٣- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح (٦٤٣هـ)

٤- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي (٦٧٦هـ).

٥- الديباج على صحيح مسلم بن الحجَّاج، للسيوطي (٩١١هـ).[٢]

ج - شروح سنن أبي داوود:

١- معالم السنن، للخطَّابي (٣٨٨هـ)

٢- شرح سنن أبي داوود، للبلقيني (٨٠٥هـ)

٣- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داوود، للسيوطي (٩١١هـ)

٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لشمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)

٥- بذل المجهود في حلِّ أبي داوود، للسهارنفوري (١٣٤٦هـ)

٦- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داوود، للسبكي (١٣٥٢هـ).[٣]

---

[١] **ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ١٦٥ - ١٦٨.**

[٢] **ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٦٨ - ١٧٠.**

[٣] **ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٧٠ - ١٧١.**

د - شروح سنن الترمذي:

١- عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لابن العربي المالكي (٥٤٣هـ)

٢- النفح الشذيُّ شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس (٧٣٤هـ)

٣- شرح سنن الترمذي، للزين العراقي (٨٠٦هـ)

٤- قوت المغتذي على جامع الترمذي، للسيوطي (٩١١هـ)

٥- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، للمباركفوري (١٣٥٣هـ).[١]

هـ- - شروح سنن النسائي:

١- زهرة الرُّبى على المجتبى، للسيوطي (٩١١هـ) وهو شرح مختصر لبعض المسائل الفقهية الواردة في سنن النسائي.

٢- حاشية السندي على المُجتبى، لأبي الحسن الهندي (١١٣٨هـ).[٢]

و- شروح سنن ابن ماجه:

١- الإعلام بسنته صلى الله عليه وسلم، لعلاء الدين مُغلْطاي (٧٦٢هـ)

٢- الديباجة في شرح سنن ابن ماجه، للكمال الدميري (٨٠٨هـ)

٣- مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه، للسيوطي (٩١١هـ).[٣]

ز- شروح موطَّأ الإمام مالك:

١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ الأندلسي (٤٦٣هـ). وهو موسوعة حديثية شاملة، جمع فيها المؤلِّف كثيراً من الشواهد لأحاديث (الموطَّأ) مع عناية بالغة بدراسة كل ما يتعلَّق بشرح الحديث وبيان معانيه، واستنباط أحكامه، ودراسة أسانيده، وبيان علله، وأحوال رجاله. ولم يَسِر ابن عبد البرّ في كتابه (التمهيد) على منهج

---

[١] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ١٧٢ - ١٧٣.

[٢] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٧٣ - ١٧٤.

[٣] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٧٤ - ١٧٥.

(الموطأ) في ترتيب الأحاديث والآثار على أبواب الفقه، بل رَتَّبَه ترتيباً معجمياً بحسب أسماء شيوخ الإمام مالك.

٢- المنتقى شرح موطَّأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس، للباجي (٤٧٤هـ)

٣- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لابن العربي (٥٤٣هـ)

٤- تنوير الحوالك شرحٌ على موطأ مالك، للسيوطي (٩١١هـ)

٥- أوجز المسالك إلى موطأ مالك، لمحمد زكريا الكاندهلوي (١٤٠٢هـ)[١]

ح - شروح عامة:

١- شرح السنَّة، للبغوي (٥١٥هـ). جمع في هذا الكتاب ما ترَّقى من الحديث المحتجِّ به في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثيَّة، واختار أحاديثه من جميع أبواب العلم، فجاء الكتاب شاملاً لأحاديث تتعلق بأصول الدين والعقائد والعبادات، والعلم والمعاملات، والوحي والنبوات، والمناقب والسير والمغازي، وما له صلة بمحاسن الأخلاق والآداب، ولم يقتصر على الأحاديث الصحيحة، ففي الكتاب شروح لبعض الأحاديث الصحيحة، وبعض الأحاديث من رتبة الحسن، لكنه لا يذكر الأحاديث الضعيفة على وجه الاستقلال، ولكن يدرسها على سبيل المتابعة لأحاديث هي في رتبة الحسن أو الصحيح.[٢]

ومما جاء على هذا المنوال، لكنه تقيد بشرح كتاب اتبع ذلك المنهج في اختيار الأحاديث الشروح التي وضعت على كتاب: (بلوغ المرام من أدلة الأحكام)، لابن حجر (٨٥٢هـ)، فهذا الكتاب عليه شروح، منها:

أ- سُبُلُ السلام شرح بلوغ المرام، لمحمَّد بن إسماعيل الصنعاني (١١٨٢هـ).

ب- إعلام الأنام بشرح بلوغ المرام، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر (٢٠٢٠م).

---

[١] ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ١٧٦ - ١٧٧.

[٢] ينظر: المرجع السابق، ج١/ ١٧٨ - ١٧٩.

المطلب الثالث: كتب علم مصطلح الحديث.

علم مصطلح الحديث: هو العلم الذي يجمع القواعد والمباحث الحديثية المتعلقة بالإسناد والمتن، أو بالراوي والمروي، وبه تُعرَفُ ضوابط قبول الرواية أو ردّها.[1]

وتتنوع علوم الحديث إلى أنواع بحسب العلم الذي تختص بدراسته، ونبدأ بالكتب التي تدرس المباحث الكليَّة العامة لعلوم الحديث:

أ- مصادر علم مصطلح الحديث: من أهمها:

١- المحدِّث الفاصل بين الراوي والوعي، للرامهرمزي (٣٦٠هـ)

٢- معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ).

٣- الكفاية في قوانين الرواية، للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)

٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)

٥- الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (٥٤٤هـ)

٦- معرفة أنواع علوم الحديث، المعروفة باسم المقدِّمة ابن الصلاح (٦٤٣هـ)

٧- الإرشاد في أصول الحديث، للنووي (٦٧٦هـ)

٨- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للنووي (٦٧٦هـ)

٩- الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، لابن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)

١٠- التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصَّلاح، للزين العراقي (٨٠٦هـ)

١١- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)

١٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١٣- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لجمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)

---

[1] **ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣/ ١٤٠١هـ- - ١٩٨١م، ص ٣٢.**

١٤- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري (١٣٣٨هـ)

١٥- منهج النَّقد في علوم الحديث، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر (٢٠٢٠م).[١]

ب- مصادر علم علل الحديث: وهي الكتب التي اعتنت بالكشف عن العلل الخفيَّة التي تقدح في صحة السند،[٢] ومنها:

١ - العلل المنقولة عن يحيى بن سعيد القطَّان (١٩٨هـ)

٢- علل الحديث ومعرفة الرجال، لعلي بن المديني (٢٣٤هـ).

٣- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)

٤- العلل، للإمام البخاري (٢٥٦هـ)

٥- علل الحديث، لعبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).

٦- علل الحديث، لأبي عليِّ النيسابوري (٣٤٩هـ)

٧- العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة، للدارقطني (٣٨٥هـ)

٨- علل الحديث، للحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)

٩- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (٥٩٧هـ)

١٠- الزهر المطلول في الخبر المعلول، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).[٣]

ج- مصادر علم الجرح والتعديل: وهي الكتب التي اعتنت بالحكم على رجال السند، ومن أهمها:

١- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).

٢- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)

٣- الكمال في أسماء الرجال، لعبد الغني المقدِسي (٦٠٠هـ).

---

[١] **ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ١٥٦ - ١٦٤.**

[٢] **ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٥٤.**

[٣] **ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٢٠٠ - ٢٠٤، ولمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ٢٠٩.**

٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المِزّي (٧٤٢هـ).

٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)

٦- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)

٧- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).[١]

وبالمجمل فإن المجالات التي تتشعب فيها الدراسات الحديثيَّة كثيرة، والكتب التي أُلِّفت لخدمة علم الحديث كثيرة جداً تفوق الحصر، فقد اجتهد العلماء في دراسة الحديث من جوانب متعددة تناولت المستدركات على بعض كتب الحديث، والمستخرجات من بعض كتب الحديث، والأجزاء الحديثية، والناسخ والمنسوخ، ومعرفة أسباب ورود الحديث، وغريب الحديث، ومشكل الحديث، ومبهمات الحديث، ورجال الحديث، وغير ذلك.[٢]

ويمكن أن نعدَّ البحث في **سيرة النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأفعاله**، مما يندرج ضمن محور البحث في الحديث الشريف.

ومن أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها للبحث في سيرة النبيِّ ﷺ:

١- مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي عبد الله الواقدي (٢٠٧هـ)

٢- سيرة النبي صلى الله عليه وسلَّم، لعبد الملك بن هشام (٢١٨هـ)

٣- دلائل النبوَّة، لأبي نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ)

٤- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، للقاضي عياض (٥٤٤هـ)

٥- فقه السيرة النبويَّة، للأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي (٢٠١٣م).[٣]

---

[١] **راجع: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٣٢٩ - ٣٥٩، ولمحات، د. عجاج الخطيب، ص ٢١٣ - ٢١٨.**

[٢] **ينظر: مصادر الدراسات الإسلاميَّة، ج١/ ٩٩ - ٥٦٩.**

[٣] **راجع: المرجع السابق، ج١/ ٢٥٦ - ٢٦٩، ولمحات، د. عجاج الخطيب، ص ٢٢٨ - ٢٣٤.**

المطلب الرابع: كتب تخريج الأحاديث والحكم عليها.

أولاً: أهميَّة علم التخريج:

انصرفت همة المحدثين وعنايتهم بالأحاديث النبويَّة جمعاً وتدويناً وتخريجاً وشرحاً؛ نظراً لأهميتها من حيث كون السنَّة النبويَّة هي المصدر التشريعي الثاني بعد كتاب الله عز وجل، ولذلك اهتمَّ علماء الأمة بعلم التخريج؛ نظراً لأهميته في تنقيح كتب العلوم الشرعيَّة؛ إذ لا يخلو كتابُ فقهٍ من أدلة حديثية تستنبط منها الأحكام، ولا يخلو كتابُ أصولٍ من أحاديث تبنى عليها قواعد الفقه في الإسلام.

وكذلك حفلت كتب التفسير بقدر هائل من الأحاديث النبوية التي تفسر كلام الله عزَّ وجلَّ، ويضاف إلى ذلك ما نجده من كتب السير والشمائل والأخلاق والآداب والعقائد، واللغة والبلاغة وعلوم العربية التي تستقي مادتها من النبع النبوي الصافي.

وقد برزت عناية العلماء بعلم التخريج؛ لأنَّ العلماء على اختلاف تخصصاتهم وعلومهم قد أهملوا الحكم على الأحاديث وبيان درجتها في كتبهم، فالعلماء أودعوا في كتبهم النصوص النبوية من غيرِ بيان درجتها والحكم عليها، ولم يلتفت كثير منهم إلى هذا الجانب المهم لسبب أو لآخر، ولعل من أهم هذه الأسباب أنهم أوكلوا هذا العمل لأهل الفن، وهذا ما دعا إلى نهوض عدد من المحدِّثين بتجريد هذه الأحاديث والحكم عليها، وبيان مخارجها في مصنفات مستقلة.

وقد تعددت مصنفات علم التخريج تبعاً لتعدد موضوعات هذه المصنفات، والكتب التي اهتموا بتخريج أحاديثها، ومن أشهرها:

١ - تغليق التعليق: للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) خرج فيه المعلقات في صحيح البخاري، وعددها (١٣٤١) حديثاً، وقد طبع في خمسة مجلدات عام (١٤٠٥هـ) بتحقيق: سعيد القزقي.

٢- تخريج الأربعين النووية، للحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ).

٣- الحاوي في بيان آثار الطحاوي، لعبد القادر القرشي (٧٧٥هـ)(٣). وهو تخريج

لأحاديث شرح معاني الآثار.

٤- تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري، تخريج: جمال الدين الزيلعي (٧٦٢هـ). استوعب ما جاء في تفسير الكشَّاف من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طرقها وتسمية مخارجها، لكن فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرض غالباً للآثار الموقوفة.

٥- الفتح السماوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، لزين الدين عبدالرؤوف المناوي (١٠٣١هـ). طبع بتحقيق أحمد السلفي في دار العاصمة بالرياض عام (١٤٠٩هـ) في (٣) مجلَّدات.

٦- تخريج أحاديث تفسير أبي الليث السمرقندي، تخريج الإمام زين الدين قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ).

٧- التنكيت والإفادة في تخريج خاتمة سفر السعادة للفيروزآبادي، تخريج: شمس الدين محمد بن حسن ابن همام الدمشقي (١١٧٥هـ). وقد طبع الكتاب بتحقيق: أحمد البزرة في دار المأمون بدمشق عام (١٤٠٧هـ) في (١٣٧ صفحة)، وهو تخريج لأحاديث ذكرها الفيروز آبادي في خاتمة كتابه سفر السعادة، وذكر أنها ترد في أبواب العلم ولا يصح منها شيء.

٨- تخريج أحاديث الأم للشافعي، تخريج الإمام البيهقي (٤٥٨هـ)

٩- تخريج أحاديث المهذب للشيرازي، لأبي بكر الحازمي (٥٨٤هـ)

١٠- الطراز المذهب في الكلام على أحاديث المهذب للشيرازي، للمنفلوطي (٧٤١هـ)

١١- الكفاية في معرفة أحاديث الهداية للمرغيناني الحنفي، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني (٧٥٠هـ).

١٢- بغية الراشد في تخريج أحاديث شرح العقائد النسفية، لابن قطلوبغا (٨٧٩هـ).

١٣- نصب الراية لأحاديث الهداية، تخريج الزيلعي (٧٦٢هـ). طبع الكتاب في الهند في (٤) مجلدات، وعني بتصحيحه أعضاء المجلس العلمي (١٣٥٧هـ)، وهو من

أشهر كتب التخريج وأوسعها وأكثرها فائدة، ونظراً لأهميَّة هذا الكتاب فقد ألف ابن قطلوبغا كتابا سماه (منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي)، حققه محمد زاهد الكوثري، وطبع في القاهرة عام (١٣٧٠هـ).

١٤- تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)

١٥- تخريج أحاديث الاختيار لتعليل المختار، لأبي الفضل عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي، تخريج: ابن قطلوبغا (٨٧٩هـ).

١٦- تخريج أحاديث المقنع لابن قدامة، لابن المبرد يوسف بن حسن الصالحي (٩٠٩هـ)

١٧- الهداية إلى تخريج أحاديث البداية، لأحمد بن محمد الغماري(١٣٨٠هـ)، طبع في بيروت في عالم الكتب في (٨) مجلّدات، والبداية هو: بداية المجتهد لابن رشد.

١٨- تخريج أحاديث أصول البزدوي، لابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ)(٨).

١٩- تخريج أحاديث الشفا للقاضي عياض، لابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ)(٣).

٢٠- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لزين الدين العراقي (٨٠٦هـ)، وقد طُبع على هامش الإحياء، واستدرك على العراقي ابن قطلوبغا في كتاب سمَّاه: (تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء).[1]

من هذا العرض المجمل لكتب التخريج يظهر أن هذه الكتب لم تغادر نوعاً من أنواع العلم إلا وضربت فيه بحظ وافر، وأنها كانت سياجاً منيعا حفظ الله به سنة النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد من التصنيف، بل صنفت كتب في ضبط قواعد هذا العلم وطرقه وكيفية تحصيله، وهو ما سيتبيَّن في الفقرة الآتية.

---

[1] **ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني (١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٦/١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص ١٤٠- ١٤٣.**

ثانياً: طرائق تخريج الأحاديث:

لم يعتن العلماء المتقدمون بوضع كتاب جامع للتعريف بأصول التخريج وقواعده، بل كانت قواعد هذا العلم وأصوله كغيرها من القواعد مبثوثة في ثنايا كتب المصطلح، في مباحث المتابعات والشواهد، والجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء، وآداب طالب الحديث ونحوها، ثم برزت الحاجة إلى هذا العلم فانبرى المتأخرون والمعاصرون لخدمة هذا العلم؛ للحاجة إليه، فوضعوا طرائق للتخريج تمكِّن مَنْ ليس عنده علم بالسنة من العثور على الحديث الذي يريده من غير مشقة، ومن أشهر هذه الكتب: (حصول التفريج في أصول التخريج، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، و(أصول التخريج ودراسة الأسانيد، للشيخ محمود الطحان)

من هنا نعلم أنَّه يجب على الباحث ألا يهمل تخريج الأحاديث التي يذكرها في بحثه، ويمكن تخريج الأحاديث باعتماد طريقة من **طرائق تخريج الأحاديث**، وهي:

١- التخريج عن طريق معرفة الراوي الأعلى للحديث، أي الصحابي في الحديث الموصول، أو التابعي في الحديث المرسل.

٢- التخريج عن طريق معرفة أول لفظة من متن الحديث.

٣- التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

٤- التخريج عن طريق النظر في حال الحديث سندًا أو متنًا.

٥- التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة.[1]

وهناك كتب تعين الباحث على معرفة موضع الحديث في مصادره الأصلية، وبيان درجته، وهي تتنوَّع بتنوُّع طرائق التخريج.

---

[1] ينظر: أصول كتابة البحث العلمي، ص ١٣٩ – ١٤٥، وعلم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، محمد محمود بكار، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، د.ت، ص ٢١.

أولاً: التخريج عن طريق معرفة الراوي الأعلى للحديث:

يلجأ الباحث إلى هذه الطريقة إذا كان اسم الصحابي مذكورًا في الحديث الذي يراد تخريجه، والمصنَّفات التي يبحث فيها بهذه الطريقة هي:

١- المسانيد: وهي المصنفات التي تجمع أحاديث كل صحابي على حدة، بغض النظر عن موضوع الحديث.

٢- المعاجم: وهي الكتب التي رتبت الأحاديث على مسانيد الصحابة.

٣- كتب الأطراف: وهي الكتب التي اقتصر مصنفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكر أسانيده إما على سبيل الاستيعاب أو بالنسبة لكتب مخصوصة.

وكتب الأطراف لا تذكر متن الحديث كاملاً، وإنما هي مفتاح يدل الباحث على الكتاب الذي خرَّج الحديث. ومن أهمها:

١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ جمال الدين المزي (٧٤٢هـ) الذي جمع أحاديث الكتب الستة (صحيح الإمام البخاري - صحيح الإمام مسلم - سنن الإمام أبى داود - سنن الإمام الترمذي - سنن الإمام النسائي - سنن الإمام ابن ماجه)، وجمع أسانيد الحديث الواحد في مكان واحد، ورتَّب الأحاديث على أسماء الصحابة، أو التابعين، على حروف المعجم في اسم الراوي واسم أبيه، وجمع تحت اسم كل صحابي أو تابعي ما له من أحاديث في الكتب الستة. واستخدم رموزاً تدلُّ على موضع الحديث، ذكرها في أول الكتاب. مثل: (خ) صحيح البخاري، (د) سنن أبي داود، (ت) سنن الترمذي.

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)

٣- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث، لعبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).[1]

---

[1] ينظر: علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، ص ٣٦ - ٤٥.

ثانياً: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث:

يلجأ الباحث إلى هذه الطريقة إذا عرف أول كلمة من متن الحديث. ومن أهم الكتب التي يمكن عن طريق تخريج الحديث على هذه الطريقة:

١- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، للزركشي (٧٩٤هـ)

٢- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)

٣- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)

٤- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، للعلامة عبد الرحمن بن علي ابن الديبع الشيباني (٩٤٤هـ)

٥- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعلامة إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ).

٦- الجامع الكبير (جمع الجوامع)، للإمام السيوطي (٩١١هـ).

٧- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، للإمام السيوطي (٩١١هـ).[1]

ثالثاً: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث:

يتوقف التخريج بهذه الطريقة على معرفة موضوع الحديث، فإذا وُفِّقَ الباحث لتحديد موضوع الحديث، أمكن الوصول إليه في الكتب المصنفة على هذه الطريقة، بشرط أن يتفق تحديد الباحث لموضوع الحديث مع مؤلف الكتاب الذي يبحث فيه. والمصنفات التي يبحث فيها بهذه الطريقة، هي: كل كتاب رتبت أحاديثه على الأبواب والموضوعات، مثل: موطأ الإمام مالك، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومستدرك الحاكم، وسنن البيهقي.

---

[1] ينظر: علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، ص ٢٢ – ٣٥.

وأهم الكتب التي تستخدم لتخريج الحديث عن طريق معرفة موضوعه:

١- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)

٢- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين الهندي (٩٧٥هـ)

٣- نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية، لجمال الدين الزيلعي (٧٦٢هـ)، خرَّج أحاديث كتاب الهداية في الفقه الحنفي، للإمام المرغيناني (٥٩٣هـ).

٤- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ العراقي (٨٠٦هـ) خرَّج كتاب إحياء علوم الدِّين، للغزالي (٥٠٥هـ)

٥- الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)، لخَّص كتاب نصب الراية، دون إخلال بمقاصد الأصل.

٦- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر (٨٥٢هـ).

٧- الفتح السماوي في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، لمحمد عبد الرؤوف المُناوي (١٠٣١هـ)[١]

رابعاً: التخريج عن طريق النظر في حال الحديث سنداً ومتناً:

يلجأ إلى هذه الطريقة بعد النظر في سند الحديث ومتنه، فإذا كان في السند أو المتن ما يجعله متميزاً نبحث في الكتب الخاصة بما يتميز به الحديث.

فإذا كان الحديث قدسياً نبحث في الكتب المصنفة في الأحاديث القدسية مثل: الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية للعلامة محمد المدني (١٢٠٠هـ)

وإذا ظهرت على المتن علامات الوضع، نبحث عنه في كتب الموضوعات. مثل:

١- الموضوعات، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٩٧هـ)

٢- اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام السيوطي (٩١١هـ-)

وإذا كان الحديث مرسلاً فيستعان بالكتب التي جمعت المراسيل، مثل: كتاب المراسيل لأبي داود، وكتاب المراسيل لابن أبي حاتم الرازي.[٢]

---

[١] ينظر: علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، ص ٤٦ - ٥٦.

[٢] ينظر: علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، محمد محمود بكار، ص ٤٦ - ٥٦.

خامساً: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من متن الحديث:

ويستخدم لهذه الطريقة: كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ)، الذي صنَّفه جماعة من المستشرقين لخدمتهم في أبحاثهم، وهو يخرّج أحاديث الكتب التسعة (صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجه، سنن الدارمي، موطأ الإمام مالك، مسند الإمام أحمد)، واستخدم مصنفو المعجم رموزاً لهذه الكتب، وهي مسجلة في أسفل كل صفحتين متقابلتين من المعجم.

والتخريج بوساطة المعجم المفهرس هي أسهل طريقة للتخريج، فيكفي أن يتخير الباحث كلمة أو أكثر من متن الحديث يقل دورانها على الألسنة، ثم يجرد الكلمة فيردها إلى أصلها، ثم يبحث عنها في المعجم المفهرس. فقد رتَّب مصنفو المعجم مواد الكلمة في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ حسب ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام، ولكن ليس للأحرف ولا الأسماء والأفعال التي يكثر ورودها في الكلام ذكر في المعجم، ك- (جاء وقال) وغير ذلك.

وينبغي أن يعلم الباحث أن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ليس كتاباً يعتمد عليه في تخريج الحديث، لأن المعجم مفتاح يضع يد الباحث على أماكن وجود الحديث في كتب السنة التي يتعامل معها وعلى الباحث الرجوع إلى كتب السنة التي أشار إليها المعجم.

المبحث الثالث

مصادر البحث في العقائد، والأديان.

البحث في العقائد يشمل دراسة جميع الموضوعات العقديَّة والفكريَّة التي تتعلق بصفات الله وأركان الإيمان، وما يلحق بها، كما يشمل دراسة الموضوعات التي تتعلق بأصول الديانات، وتاريخها، والفرق المنبثقة عنها، بالإضافة إلى المذاهب العقديَّة المتنوِّعة، والمسائل الفلسفية، والقضايا المنطقيَّة،

والموضوعات الفكريَّة المعاصرة. أي إنَّ البحث في هذا الجانب يشمل دراسة الموضوعات المتعلِّقة بالمحاور الآتية:

أولاً: مسائل علم الكلام.

ثانياً: الفرق والمذاهب العَقَديَّة.

ثالثاً: الفلسفة الإسلامية.

رابعاً: علم المنطق.

خامساً: الأخلاق والتَّزكية والتصوُّف.

سادساً: تاريخ الأديان.

سابعاً: القضايا الفكرية المُعاصِرَة.

وفيما يأتي عرضٌ لأهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها للبحث في أحد الموضوعات المتعلِّقة بالقضايا الاعتقاديَّة.

المطلب الأول: مصادر البحث في علم الكلام.

علم الكلام: هو العلم الذي يهتم بدراسة المسائل المتعلِّقة بالإلهيَّات والنبوَّات والسَّمعيَّات، وطرائق إثبات العقائد الدينيَّة، بإيراد الحجج لها، ودفع الشُّبَه عنها.[1]

ومن أهم مصادر البحث في علم الكلام:

١- الإبانة عن أصول الدِّيانة، لأبي الحسن الأشعري (٣٢٠هـ).

٢- اللُّمع في الردِّ على أهل الزيغ والبدع، لأبي الحسن الأشعري (٣٢٠هـ).

٣- تأويل الأحاديث المشكلة الموضّحة وبيانها بالحجة والبرهان، لأبي الحسن الطبري (٣٨٠هـ)، وهو يُعنى بدراسة الصفات الإلهيَّة الواردة في النصوص القرآنية والنبويَّة، كالضحك والعجب والفرح، وتأويل معانيها الظاهرة.

---

[1] **ينظر: المواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٥هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، ط١/ ١٩٩٧م، ج١/ ٣١.**

٤- التمهيد (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، لأبي بكر محمد بن الطيِّب الباقلاني (٤٠٣هـ)، اهتمَّ بتفصيل مسائل الصفات والقدر وفق مذهب الأشاعرة، وإيراد الحجج العقليَّة في الردِّ على المخالفين.

٥- الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به، للباقلاني (٤٠٣هـ).

٦- أصول الدين، للإمام عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ).

٧- الاعتقاد، للحافظ أبي بكر البيهقي (٤٥٨هـ).

٨- الشامل في أصول الدين، لأبي المعالي الجويني (٤٧٨هـ).

٩- الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني (٤٧٨هـ).

١٠- الأربعين في أصول الدين، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ).

١١- الاقتصاد في الاعتقاد، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ).

١٢- إلجام العوام عن علم الكلام، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ).

١٣- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ).

١٤- فضائح الباطنيَّة، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ).

١٥- العقائد النسفيَّة، لأبي حفص عمر بن محمَّد النسفي (٥٣٧هـ)

١٦- المحصِّل (محصل أفكار المتقدِّمين والمتأخِّرين من العلماء والحكماء والمتكلِّمين)، للإمام فخر الدِّين الرازي (٦٠٦هـ)

١٧- الأربعين في أصول الدِّين، للإمام فخر الدِّين الرازي (٦٠٦هـ)

١٨- أبكار الأفكار، لأبي الحسن الآمدي (٦٣١هـ) وهو من المصادر الأساسية، واعتمد عليه الإيجي في كتابه المواقف.

١٩- المواقف في علم الكلام، لعضد الدين الإيجي (٧٥٥هـ)، قسَّمه إلى ستة مواقف، تحدَّث فيها عن: المقدِّمات المنطقية والمباحث الفلسفيَّة، والأعراض، والجواهر، والإلهيَّات والسمعيات.

٢٠- جوهرة التوحيد، للإمام اللقاني (١٠٤١هـ)

وجميع المؤلَّفات الآنفة الذكر تشرح عقيدة أهل السنة وفق مذهب الأشاعرة. وتردُّ على المخالفين بالحجج والأدلَّة النقليَّة، والعقليَّة والمنطقيَّة.

ومن أشهر المؤلَّفات **الماتريدية** في علم الكلام:

١- التوحيد في علم الكلام، لأبي منصور الماتريدي السمرقندي (٣٣٣هـ).

٢- مؤلَّفات أبي المعين النسفي (٥٠٨هـ)، وهي: (تبصرة الأدلة، وبحر الكلام، والتمهيد لقواعد التوحيد).

٣- مؤلَّفات نور الدين الصابوني (٥٠٨هـ)، وهي: (الهداية، والكفاية، والبداية في أصول الدين)

وقد كان للأشاعرة والماتريديَّة الفضل الأكبر في دحض عقيدة **المعتزلة** والرد عليهم. (والمعتزلة: فرقة كلاميَّة غلبت عليهم النزعة العقليَّة، فاعتمدوا على العقل في تأسيس عقائدهم، وقدَّموه على النقل). وتعدُّ مؤلّفات القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) من أهم **مصادر البحث في فكر المعتزلة**، وأذكر منها:

١- المغني في أبواب التوحيد والعدل

٢- شرح الأصول الخمسة، وهو أجمع كتاب في تبيين الأصول الخمسة التي تبنَّاها المعتزلة في مسائلهم العقديّة، وبناء فكرهم الاعتزالي.

٣- تنزيه القرآن عن المطاعن.

٤- متشابه القرآن.

٥- المختصر في أصول الدين.

ولا غنى عن الاطلاع عما كتبه جهابذة الفكر من العلماء المعاصرين، والاستئناس بما سطرته أقلامهم في بيان عقيدة الحق، وأذكر منها:

١- العقيدة الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حبنكة الميداني (١٤٢٥هـ)

٢- كبرى اليقينيَّات الكونيَّة، للأستاذ الدكتور محمَّد سعيد رمضان البوطي (٢٠١٣هـ) رحمه الله.

المطلب الثاني: مصادر البحث في الفرق والمذاهب العَقَديَّة.

يمكن الرجوع إلى مصادر علم الكلام عند دراسة الفِرَق الإسلامية؛ لأن معظم الكتب المؤلَّفة في علم الكلام لم تقتصر على شرح عقيدة الأشاعرة أو الماتريدية، بل اهتمت أيضاً بذكر المذاهب والفرق المخالفة وإيراد حججهم والرد عليها.

ويمكن أن نعدَّ كتب القاضي عبد الجبار من مصادر البحث في مذهب المعتزلة.

وأهم من الكُتب المؤلَّفة في بيان الفرق والمذاهب العقديَّة:

١ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين، لأبي الحسن الأشعري (٣٣٠هـ)

٢- الفَرق بين الفِرَق، وبيان الفِرقَة النَّاجية، عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ).

٣- الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل، لابن حزَم الأندلسي (٤٥٦هـ)

٤- التبصير في الدِّين، وتمييز الفِرقَة النَّاجية عن الفِرَق الهالكين، لأبي المظفَّر طاهر بن محمَّد الإسفرايني (٤٧١هـ)

٥- الملل والنِّحَل، لأبي الفتح الشهرستاني (٥٤٨هـ)

٦- اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين، لفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)

٧- أصول الفِرَق والأديان والمذاهب الفكريَّة، سفر الحوالي

٨- المذاهب الإسلاميَّة، للشيخ محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ) [1]

المطلب الثالث: مصادر البحث في الفلسفة الإسلامية.

١- رسائل الكندي، وهي مجموعة رسائل تحتوي مواضيع متفرِّقة ومستقلِّة في قضايا فلسفيَّة متنوعة، ليعقوب بن إسحاق الكندي (٢٦٠هـ) وهي كالآتي:

أ- رسالة في الفاعل الحق الأول والتام، والفاعل الناقص الذي هو بالمجاز.

ب- رسالة في حدود الأشياء ورسومه.

ج- رسالة في وحدانية الله وتناهي جرم العالم.

---

[1] ينظر: قواعد البحث العلمي ومناهجه ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، د. أمين محمد سلَّام المناسية، مؤسسة رام، الأردن، ط١/ ١٤١٥ - ١٩٩٥م، ص ١٣٣.

د- رسالة في الإبانة عن العلَّة الفاعلة القريبة للكون والفساد.

هـ- رسالة في الإبانة عن سجود الجرم الأقصى.

و- رسالة في الجواهر الخمسة.

٢- المدينة الفاضلة، للفارابي (٣٣٩هـ) ذكر فيه المبادئ الفلسفيَّة والأخلاقية التي يدين بها، والتي يجب مراعاتها في إنشاء المدينة الفاضلة، وسير شؤونها.

٣- الإشارات والتنبيهات، لابن سينا (٤٢٨هـ)

٤- مقاصد الفلاسفة، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)

٥- تهافت الفلاسفة، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)[١]

المطلب الرابع: مصادر البحث في علم المنطق.

علم المنطق: هو العلم الذي يدرس القضايا التي تعصم الذهن من الوقوع في الخطأ في التفكير.[٢]

ومن أهم المؤلَّفات التي يمكن الرجوع إليها:

١- الألفاظ المستعملة في المنطق، للفارابي (٣٣٩هـ)

٢- معيار العلم، لأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)

٣- الشمسيَّة في القواعد المنطقيَّة، لنجم الدين القزويني الكاتبي (٦٩٣هـ)

٤- لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، قطب الدين الرازي (٧٦٦هـ)، قسمه إلى قسمين: القسم الأول في المنطق، والثاني: في الأمور الفلسفية العامَّة والجواهر والأعراض، والعلم الإلهيِّ خاصَّةً.

٥- تهذيب المنطق والكلام، سعد الدِّين التفتازاني (٧٩٢هـ)، جعله في قسمين:

---

[١] ينظر: قواعد البحث العلمي ومناهجه ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، ص ١٣٢.

[٢] ينظر: التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، ت. ٨١٦هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٣٠١.

الأول في المنطق، والثاني: في علم الكلام.[1]

المطلب الخامس: مصادر البحث في الأخلاق والتَّزكية والتصوُّف.

١- أخلاق الملوك، لأبي عثمان الجاحظ (٢٥٥هـ)

٢- أخلاق العلماء، لأبي بكر الآجري (٣٠٦هـ)

٣ - تهذيب الأخلاق، لابن مسكويه الفارسي (٤٢١هـ)

٤- الأخلاق، لابن سينا (٤٢٨هـ)

٥ - إحياء علوم الدين، للإمام الغزالي (٥٠٥هـ)

٦- الحكم العطائيَّة، للشيخ تاج الدين ابن عطاء الله الإسكندراني (٧٠٩هـ)

٧- الفتوحات المكيَّة في معرفة أسرار المالكية والملكية، لابن عربي (٦٣٨هـ)

٨- الأنوار القدسيَّة في معرفة قواعد الصوفيَّة، عبد الوهاب الشعراني (٩٧٣هـ)

٩- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، لأبي طالب المكيِّ (٣٨٦هـ)

١٠- الرسالة القشيرية في علم التصوف، لأبي القاسم القشيري (٤٦٥هـ)

١١- عوارف المعارف، لأبي الفتوح السهروردي (٥٨٧هـ)

١٢- هياكل النور، لأبي الفتوح السهروردي(٥٨٧هـ)

١٣- الغنية لطالبي طريق الحق في الأخلاق والتصوُّف والآداب الإسلاميَّة، للشيخ عبد القادر الجيلاني (٥٦١هـ)

١٥- الفتح الربَّاني والفيض الرَّحماني، للشيخ عبد القادر الجيلاني. (٥٦١هـ)

١٦- حلَّة أهل الحقيقة مع الله، للسيد أحمد الرفاعي (٥٧٨هـ)

١٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ)

١٨- مشارق أنوار القلوب ومفاتح أسرار الغيوب، لأبي زيد ابن الدباغ (٦٩٩هـ)

---

[1] **ينظر: قواعد البحث العلمي ومناهجه ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، ص ١٢٩ - ١٣٢.**

١٩- الإشارات الإلهيَّة، لأبي حيَّان التوحيدي (٣٦٠هـ)

٢٠- المواقف والمخاطبات في التصوُّف، لمحمَّد بن عبد الجبَّار النفري (٣٥٤هـ)

إضافة لشعر جلال الدين الرومي (٦٧٢هـ)، وشعر ابن الفارض (٦٣٢هـ).

المطلب السادس: مصادر البحث في تاريخ الأديان.

حظي البحث في علوم مقارنة الأديان وتاريخها باهتمام الباحثين المعاصرين، وأُلِّفت فيه عددٌ من الدراسات العقديَّة المعاصرة، لذا فإن مصادر البحث في تاريخ الأديان، وعلم مقارنة الأديان عبارة عن مجموعةٍ من الرسائل والبحوث المقدَّمة من الباحثين المعاصرين، والأوراق البحثيَّة المقدَّمة إلى المؤتمرات العلميَّة المختصَّة بهذا المجال، وبناءً عليه تنقسم مصادر البحث في الأديان وتاريخها إلى قسمين:

١- الكتاب المقدَّس (العهد القديم، والعهد الجديد) إذ هو المصدر الأساس للبحث في الديانة اليهوديَّة والمسيحيَّة، إضافة إلى شروح الكتاب المقدَّس، ورسائل الرسل.

٢- الرسائل الجامعيَّة والبحوث المعاصرة، ويمكن الاطلاع عليها عن طريق فهارس الكتب ومحرِّكات البحث.

المطلب السابع: مصادر البحث في القضايا الفكرية المُعاصِرَة.

تتولى الدراسات الفكريَّة المعاصرة مهمة الدفاع عن العقيدة الإسلاميَّة في وجه التيارات الطاعنة الهادفة إلى تقويض الفكر الإسلامي، فهي بذلك توافق علم الكلام في مهمته وأهدافه، إلا أن الموضوعات تختلف عن موضوعات علم الكلام، فقضايا الذات والصفات، والوعد والوعيد، لم تعد هي القضايا الأساس في الفكر المعاصر، بل ظهرت موضوعات جديدة فرضتها التطورات الاجتماعيَّة، والشُّبهات الفكريَّة.

ويمكن تصنيف البحوث الفكرية المعاصرة في ثلاثة اتجاهات، هي:

أولاً: الدفاع عن الإسلام بهدف توصيله إلى أذهان الناس صافياً من شوائب

الشُّبهات التي تربك إيمان بعض الناس بصلاحية الإسلام وشموله ودوره الحضاريِّ الفعَّال في جميع المجالات الإداريَّة والاقتصادية والاجتماعيَّة والتنمويَّة والتربويَّة.

ثانياً: عرض صورة الإسلام الحقّ ومشروعه الحضاري بأسلوب علميٍّ منطقيٍّ، وبصورة بحوث جزئيَّة وكليَّة تهتم بأصول الإسلام العقديَّة، وما يترتَّب عليها من آثار في كافَّة المجالات الإنسانيَّة.

ثالثاً: تأصيل البناء المنهجي، وتقويمه تقويماً ذاتيَّاً، وتأصيل المصطلحات، وبيان دلالاتها العلميَّة، وأصولها الشرعيَّة؛ بهدف جعل البحوث الفكريَّة أقدر على التعبير عن حقيقة الإسلام دون خلط أو اضطراب أو سطحيَّة، وأقدر على المواجهة، وأثبت عند المناظرة؛ لأن الفكر بقدر ما تمتن مناهجه، تظهر حجته ويعلو برهانه.

ومصادر البحث في هذا المحور – كما يتضح من العنوان -هي المؤلفات والبحوث والمقالات المعاصرة، وهي متنوعة تتخذ صفة الاستقلال والتعدد والاختلاف بحسب نوع الفكرة والقضيَّة موضوع البحث، ويمكن الاستعانة بمحرِّكات البحث على الشَّابكة للاطلاع على البحوث العلميَّة، والرسائل الجامعيَّة، ومعرفة الباحثين الذين اهتموا بالبحث في هذا المجال.

المبحث الرابع
مصادر البحث في الفقه الإسلامي وأصوله.

المطلب الأول: مصادر البحث في أصول الفقه.

علم أصول الفقه هو: العلم الذي يدرس القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية.[1]

ويُعد الإمام الشافعي رحمه الله أول من ضبط أصول الاستنباط في قواعد

---

[1] ينظر: الموافقات، للإمام الشاطبي، ج٢/ ٣.

كليَّةً عامَّة؛ وأول من صنَّف في علم الأصول؛ إذ ألَّف كتابه (الرسالة)، وكان الفقهاء قبله يجتهدون في استنباط الأحكام اعتماداً على فهمهم لمعاني النصوص الشرعية وعللها وما تومئ إليه نصوصها ومقاصدها، دون الاستناد إلى حدود مرسومة للاستنباط.

ثم توالى التأليف في هذا العلم، وأضاف العلماء إلى رسالة الإمام الشافعي موضوعات وقواعد أصولية جديدة.

لكن العلماء سلكوا مسالك مختلفة في التصنيف في علم الأصول، مما أدى إلى تشعب طرائق التصنيف في الأصول إلى عدة طرائق، منها:

الأولى: طريقة المتكلمين، وتعتمد على تجريد الأحكام من الجانب التطبيقي ومناقشتها بمعزل عن الفروع التي تبنى عليها، وهكذا تقرر أصول القواعد أولاً ثم تستنبط الأحكام على هديها. وهذه الطريقة يتبنَّاها فقهاء الشافعية والمالكية والحنبلية.

الثانية: طريقة الفقهاء: وتعتمد على استنباط القواعد من الفروع الفقهية، إذ يرجع الفقيه إلى ما هو مقرر في مذهبه من أحكام، فيبحث عن الطريقة الجامعة في تقريرها، ثم يستنبط الأصول من الفروع، وهذه الطريقة يبنَّاها فقهاء الحنفيَّة.

الثالثة: طريقة المتأخرين: تذكر القواعد أولاً ثم تستنبط منها الفروع ثم تبين ما خرجَ عن الأصل من هذه الفروع. وقد ذهب أغلب الفقهاء إلى اعتماد هذه الطريقة.[1]

أولاً: مصادر البحث في علم أصول الفقه على طريقة المتكلِّمين:

تعتمد طريقة المتكلِّمين على تحرير المسائل الأصولية وتقرير القواعد تقريرًا منطقيًّا يقوم على الدليل العقليِّ، دون النظر إلى ما يتفرع عنها من فروع فقهية،

---

[1] **ينظر: مقدمة الدكتور محمد حسن هيتو على تحقيقه لكتاب: (المنخول من تعليقات الأصول) لحجة الاسلام الغزالي دار الفكر، دمشق، ط٢ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص: ١ - ١٢.**

وتسمى هذه الطريقة طريقة المتكلمين؛ لأن علماء الأصول الذين ألَّفوا وفق هذه الطريقة أشبهوا علماء الكلام في إقامة الأدلة، ودفع شبه المخالفين.

ومن أمهات الكتب المؤلفة على هذه الطريقة:

١- التقريب والإرشاد في طرق الاجتهاد، للقاضي الباقلاني (٤٠٣هـ)

٢- العُمَد، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي (٤١٥هـ)

٣- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري المعتزلي (٤٣٦هـ)

٤- التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)

٥- اللُّمَع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)

٦- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ)

٧- المستصفى في أصول الفقه، للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)

٨- المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)

٩- المحصول في علم الأصول، للإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)

١٠- الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الآمدي (٦٣١هـ)

ثانياً: مصادر البحث في علم أصول الفقه وفق طريقة الفقهاء:

تتميَّز طريقة الفقهاء أو الحنفية بربط القواعد الأصولية بالفروع الفقهية. بحيث تكون الأصول تابعة للفروع، ويتم تقرير القواعد على مقتضى الفروع الفقهية. ومن أهم الكتب التي وضعت على هذه الطريقة:

١- رسالة الأصول: لأبي الحسن عبد الله بن الحسن الكرخي (٣٤٠هـ)

٢- الأصول، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠هـ)

٣- تأسيس النظر وتقويم الأدلة، لأبي زيد الدبوسي (٤٣٠هـ)

٤-كنز الوصول إلى معرفة الأصول، لأبي الحسن البزدوي (٤٨٢هـ)

٥- أصول السرخسي، لشمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)

٦- منار الأنوار، لأبي البركات النسفي (٧١٠هـ)

ثالثاً: مصادر في علم الأصول تجمع بين طريقتي المتكلمين والفقهاء:

في القرن السابع الهجري بدأت تظهر طريقة ثالثة تجمع بين المنهجين المتقدمين: منهج المتكلمين، ومنهج الفقهاء، بحيث تذكر القاعدة الأصولية وتقيم الأدلة عليها، وتقارن بين ما قاله المتكلمون وما قاله الفقهاء، مع المناقشة والترجيح، ثم تذكر بعض الفروع المخرجة عليها.

ومن أشهر الكتب التي ألفت على هذا المنهج:

١- بديع النظام الجامع بين أصول البزدوي والإحكام، لمظفر الدين الساعاتي (٦٩٤هـ)

٢- التنقيح، لصدر الشريعة: عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي (٧٤٧هـ)

٣- التوضيح شرح التنقيح، لصدر الشريعة (٧٤٧هـ)

٤- جمع الجوامع، لتاج الدين السبكي (٧٧١هـ)

٥- التحرير، لكمال الدين ابن الهمام الحنفي (٨٦١هـ)

٦- التقرير والتحبير، محمد بن محمد أمير حاج الحلبي (٨٧٩هـ)

٧- تيسير التحرير، للشيخ محمد أمين المعروف بأمير بادشاه (٩٧٢هـ)

٨- مسلَّم الثبوت، لمحب الدين بن عبد الشكور البهاري الحنفي (١١١٩هـ)

٩- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لمحمد بن نظام الدين الأنصاري (١٢٢٥هـ)

رابعاً: مصادر في أصول الفقه وفق طريقة تخريج الفروع على الأصول:

بجانب الاتجاهات المتقدمة، ظهر اتجاه رابع يسمى (تخريج الفروع على الأصول) بحيث يذكر القاعدة الأصولية، وآراء العلماء فيها، دون الخوض في أدلة كل مذهب، ثم يفرع عليها بعض الفروع الفقهية، إما على مذهب معين، وإما مع المقارنة بين مذهبين مختلفين، كالحنفية والشافعية، أو بين الشافعية والمالكية والحنابلة وهكذا.

ومن الكتب التي ألفت في هذا الاتجاه:

١- تخريج الفروع على الأصول، شهاب الدين الزنجاني (٦٥٦هـ)، يذكر القاعدة الأصولية، ثم يتبعها بتطبيقات فقهية على مذهب الحنفية والشافعية.

٢- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للإمام الشريف التلمساني المالكي (٧٧١هـ)، وهو يقارن بين المذاهب الثلاثة: الحنفي والمالكي والشافعي.

٣- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشي الإسنوي الشافعي (٧٧٢هـ). استوعب القواعد الأصولية، لكنه قصر التخريج على مذهب الشافعية فقط.

٤- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، للإمام أبي الحسن علاء الدين البعلي الحنبلي، المعروف بابن اللحام (٨٠٣هـ) أبرز فيه رأي علماء الحنابلة بشكل أوضح، ويذكر آراء بعض المذاهب الأخرى.[١]

خامساً: مصادر القواعد الفقهيَّة:

القاعدة الفقهيَّة: هي قضية كلية أو أغلبيَّة تدخل تحتها جزئيات كثيرة، وتحيط بالفروع والمسائل من الأبواب المتفرقة، نحو (اليقين لا يزول بالشكِّ، العادة محكَّمة، الأمور بمقاصدها ... إلخ.)[٢]

أولاً: الفرق بين القواعد الأصوليَّة والقواعد الفقهيَّة:

١- قواعد الأصول تتعلق بالألفاظ ودلالاتها على الأحكام في غالب أحوالها، أما قواعد الفقه فتتعلق بالأحكام ذاتها.

٢ - قواعد الأصول وضعت لتضبط للمجتهد طرق الاستنباط والاستدلال، وترسم للفقيه مناهج البحث والنظر في استخراج الأحكام الكلية من الأدلة الإجمالية، أما قواعد الفقه فتربط المسائل المختلفة الأبواب برباط متحد

---

[١] ينظر: مقدمة الدكتور محمد حسن هيتو على تحقيقه لكتاب: (المنخول من تعليقات الأصول)، لحجة الاسلام الغزالي، ص: ١ - ١٢.

[٢] ينظر: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر – دمشق، ط١/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ج١/ ٢٤.

وحكم واحد هو الحكم الذي سيقت القاعدة لأجله.

٣ - قواعد الأصول تبنى عليها الأحكام الإجمالية، وعن طريقها يستنبط الفقيه أحكام المسائل الجزئية من الأدلة التفصيلية. وأما قواعد الفقه فتُعلَّلُ بها أحكام الحوادث المتشابهة وقد تكون أصلاً لها.

٤ - قواعد الأصول محصورة في أبواب الأصول ومواضعه ومسائله، وأما قواعد الفقه فهي ليست محصورة أو محدودة العدد بل هي كثيرة جداً منثورة في كتب الفقه العام والفتوى عند جميع المذاهب.

٥ - قواعد الأصول إذا اتُفِقَ على مضمونها لا يُستثنى منها شيء، فهي قواعد كلية مطردة بلا خلاف. وأما قواعد الفقه فهي مع الاتفاق على مضمون كثير منها يستثنى من كل منها مسائل تخالف حكم القاعدة بسبب من الأسباب كالاستثناء بالنص أو الإجماع أو الضرورة أو غير ذلك من أسباب الاستثناء ولذلك يطلق عليها كثيرون بأنها قواعد أغلبية أكثرية لا كليَّة مطردة.

٦ - موضوع القاعدة الفقهية أفعال المكلفين، وموضوع القاعدة الأصولية الأدلة الشرعية؛ فالقاعدة الأصولية "النهي يقتضي الفساد" موضوعها كل دليل في الشريعة ورد فيه نهي، أمَّا القاعدة الفقهية "المشقة تجلب التيسير" فموضوعها كل فعل من أفعال المكلَّف يجد فيه مشقة معتبرة شرعاً.

٧- القواعد الأصولية ميزان لاستنباط الأحكام الشرعية، أما القواعد الفقهية فهي مجموعة من الأحكام المتشابهة التي ترجع إلى علة واحدة تجمعها.

٨- القواعد الفقهية متأخرة في وجودها الذهني والواقعي عن الفروع، لأنها تجمع لأشتاتها وتربط بينها، أما الأصول فالغرض الذهني يقتضي وجودها قبل الفروع؛ لأنها القيود التي أخذ الفقيه نفسه بها عند الاستنباط.[1]

---

[1] ينظر: مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، صالح بن محمد بن حسن الأسمري، دار الصميعي، ط١/ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ٨، والقواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي، ج١/ ٢٢.

ثانياً: فوائد القواعد الفقهيَّة:

للقواعد الفقهيَّة فوائد كبيرة في ضبط الفروع الفقهية، ومن فوائدها:

١- القواعد الفقهية موجزة الألفاظ سهلة العبارات يمكن للفقيه أن يحيط بها وأن يحفظها بخلاف الفروع الفقهية، وهذا يعني أن دراسة القواعد الفقهية أيسر طريق لمعرفة أحكام المسائل الجزئية وتذكُّرِها، فمن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات.

٢- أن دراسة القواعد الفقهية تربي الملكة الفقهية، وتنمي القدرة على إلحاق المسائل وتخريج الفروع، لمعرفة أحكامها. وتُظهر قدرة الفقه الإسلامي على استيعاب الأحكام، ومراعاته للحقوق والواجبات، بما يشتمل عليه من حلول شاملة عن طريق قواعد كلية.

٣- أن دراستها تعين على معرفة مقاصد الشريعة، وتربِّي عند الباحث ملكة المقارنة بين المذاهب المختلفة، وتوضح أسباب الاختلاف بين المذاهب.[1]

ثالثاً: بعض مصادر القواعد الفقهيَّة:

من أمهات المصادر المؤلَّفة في القواعد الفقهيَّة:

١- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام (٦٦٠هـ)

٢- أنوار البروق في أنواء الفروق، لشهاب الدين القرافي المالكي (٦٨٤هـ)

٣- الأشباه والنظائر، لصدر الدين ابن الوكيل (٧١٦هـ)

٤- القواعد، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري المالكي (٧٥٨هـ)

٥- الموافقات، للإمام أبي إسحاق الشاطبي المالكي (٧٩٠هـ) سلك فيه مسلكًا جديدًا لم يسبق إليه، حيث يذكر القواعد الأصولية تحت أبواب تتضمن مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي حفظ الضروريات، والحاجيات والتحسينيات.

---

[1] ينظر: موسوعة القواعد الفقهيَّة، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ- - ٢٠٠٣م، ج١/ ٣٠.

٦- القواعد لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)

٧- المنثور في ترتيب القواعد الفقهية، لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)

٨- تقرير القواعد وتحرير الفوائد، لابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)

٩- الأشباه والنظائر، للإمام تاج الدين السبكي الشافعي (٧٧١هـ)

١٠- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعيَّة، لابن اللحام (٨٠٣هـ)

١١- القواعد، للإمام تقي الدين الحسيني الحصني الشافعي (٨٢٩هـ)

١٢- الأشباه والنظائر، للإمام جلال الدين السيوطي الشافعي (٩١١هـ)

١٣- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، لأبي العباس الونشريسي (٩١٤هـ)

١٤- الأشباه والنظائر، للإمام زين الدين ابن نجيم الحنفي (٩٧٠هـ)

١٥- نزهة النواظر على الأشباه والنظائر، لابن عابدين (١٢٥٢هـ)

المطلب الثاني: مصادر البحث في الفقه الإسلامي:

الفقه الإسلامي: هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية. [١]

وكتب الفقه الإسلامي تتنوع بتنوّع المذاهب الفقهيَّة. وسنكتفي في هذا الكتاب بالتعريف بمصادر الفقه الإسلامي وفق مذاهب الأئمة الأربعة.

أولاً: مصادر البحث في الفقه الحنفي:

١- بُنيَ الفقه الحنفي على ستة كتب للإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ)، وهي: المبسوط أو الأصل، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير.

وكل كتاب له وُصِفَ بالصغير فهو من روايته عن أبي يوسف عن الإمام، وما

---

[١] الموافقات، للإمام الشاطبي، ج٢/ ٤٠.

وصف بالكبير فهو روايته عن الإمام مباشرة.

وللإمام محمد بن الحسن الشيباني كتب أخرى في المذهب، مثل:

- الحجة على أهل المدينة: عرض فيه للخلافات الفقهية بين أهل الكوفة وأهل المدينة.

- الرقيات: ضمنه المسائل التي عرضت له حينما كان قاضياً بالرقة.

وله أيضاً: النوادر، والجرجانيات، والهارونيات.

٢- كتاب الكافي: للحاكم الشهيد (٣٣٤هـ) وهو مختصر للكتب الستة لمحمد بن الحسن. وله كتاب (المنتَّ-قى) جمع فيه نوادر المذهب من الروايات غير الظاهرة. وكلا الكتابين من أصول المذهب بعد كتب الشيباني.

٣- النوازل في الفروع: للسمرقندي (٣٧٢هـ) ويعدُّ أول كتاب جمع فيه مؤلفه فتاوى النوازل والواقعات. كما ألَّف أيضاً كتابه (تحفة الفقهاء)

٤- مختصر القدوري (٤٢٨هـ) ذكر فيه مؤلّفه الراجح من مختلف آراء ظاهر الرواية التي جمعها الشيباني في كتب ظاهر الرواية. وله مكانة كبيرة عند الحنفية، ولذلك أطلقوا عليه اسم: (الكتاب).

٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني (٥٨٧هـ) وهو شرح لكتاب تحفة الفقهاء للسمرقندي.

٦- فتاوى قاضيخان: للأوزجندي (٥٩٢هـ) وموضوعه كموضوع النوازل للسمرقندي، وصنفه على أبواب الفقه الحنفي، وله كتاب شرح الجامع الصغير، إلا أنَّه لم يكتمل.

٧- الهداية شرح بداية المبتدي، للمرغيناني (٥٩٣هـ)، وهو أحد أعمدة الفقه الحنفي؛ لأنه جمع فيه بين مختصر القدوري والجامع الصغير.

٨- المختار في فروع الحنفية، لأبي الفضل الموصلي (٦٨٣هـ)، وقد شرحه مؤلفه في كتاب (الاختيار لتعليل المختار) واختار فيه قول الإمام أبي حنيفة.

٩- مجمع البحرين وملتقى النهرين: لمظفر الدين المشهور بابن الساعاتي (٥٣٧هـ)،

وقد جمع فيه بين مختصر القدوري ومنظومة أبي حفص النسفي.

١٠- كنز الدقائق لأبي البركات النسفي (٧١٠هـ) وهو أحد المتون المعتبرة في المذهب، وهو تلخيص لكتاب آخ-ر للمؤلف نفسه سماه (الوافي).

١١- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: للزيلعي (٧٤٣هـ) هو شرح لمتن الكنز.

١٢- العناية شرح الهداية للشيخ البابرتي (٧٨٩هـ)

١٣- الفتاوى البزازية (الجامع الوجيز) لمحمد البزازي (٨٢٧هـ)

١٤- شرح فتح القدير للكمال بن الهمام محمد بن عبد الواحد السيواسي (٨٦١هـ) وهو من أعظم شروح الهداية وقد وصل صاحبه إلى كتاب الوكالة، وتوفي قبل إكماله وأتمه بعده أحمد بن قودر (قاضي زاده) المتوفى سنة (٩٨٨هـ) وأسماه: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار.

١٥- ملتقى الأبجر: لإبراهيم بن محمد الحلبي (٩٥٦هـ)، وقد شرحه الشيخ زاده المتوفى سنة (١٠٧٨هـ)

١٦- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصري (٩٧٠هـ) وهو عمدة المتأخرين.

١٧- الفتاوى الهندية، ألفها لجنة من العلماء يرأسهم الشيخ نظام الدين البرهانبوري (١٠٢٩هـ).

١٨- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي (١٠٨٨هـ)، بلغ بالإيجاز حداً أشبه بالألغاز.

١٩- حاشية رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين وقد عانى من الألغاز الكثير حتى حرَّره تحريراً جيداً وذاع صيته، لكنه توفي قبل إتمامه وكان قد أنهى كتاب الوصايا فأتمه ابنه محمد علاء الدين وسمى التكملة حاشية قرة عيون الأخبار تكملة رد المحتار.[1]

---

[1] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، د. عجاج الخطيب، ص ٢٤٤ - ٢٤٦.

ثانياً: مصادر البحث في الفقه المالكي:

يقول العدوي في حاشيته على الخرشي: أمهات الفقه المالكي أربعة:

١- المدونة لسحنون.

٢- العتبية، للعتبي المتوفى سنة ٢٥٥هـ.

٣- الموازية لمحمد بن مواز المتوفى سنة ٢٦٩هـ.

٤- الواضحة لابن حبيب المتوفى سنة ٢٣٨هـ.

ومن المصادر في الفقه المالكي:

١- المدونة للإمام مالك، وتعد أصل المذهب وعمدته، وقد تناولها أربعة من المجتهدين: مالك وابن القاسم وأسد وسحنون.

٢- رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) ويطلق عليها اسم (باكورة السعد)، حيث دمجت بين الفقه والعقيدة والأخلاق.

٣- التعريفات لابن الجلاب لأبي بكر الصقلي (٤٥٢هـ)

٤- البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، لابن رشد الجد المتوفى سنة (٥٢٠هـ) وله أيضاً كتاب (المقدمات)

٥- الذخيرة للإمام القرافي (٦٨٤هـ)، ويعد من الكتب الأصيلة في المذهب المالكي، كما يعدُّ موسوعة فقهية مقارنة مثل بداية المجتهد.

٦- المختصر في الفقه المالكي والمعروف بمختصر سيدي خليل المتوفى سنة (٧٦٧هـ)، وله شروح كثيرة، منها:

أ- مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب (٩٥٤هـ)

ب- شرح الزرقاني على مختصر خليل (١٠٩٩هـ)

ج- فتح الجليل على مختصر خليل، للخرشي (١١٠١هـ)

د- الشرح الكبير على مختصر خليل، للشيخ الدردير (١٢٠١هـ)

هـ- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لابن عرفة الدسوقي (١٢٣٠هـ)

٧- المجموع الفقهي في مذهب مالك: للشيخ محمد السنباوي، المعروف بالأمير (١٢٣٢هـ) وهو مختصر لمتن خليل التزم فيه المؤلف بتدوين الراجح، ونبَّه على فروع في المتن اعتمد المتأخرون خلافها، لذا اقتصر على تدوين المفتى به عند المتأخرين.

٨-شرح منح الجليل على مختصر خليل، للشيخ محمد عليش.[١]

ثالثاً: مصادر البحث في الفقه الشافعي:

١- الأم للشافعي (٢٠٤هـ) وهو الأصل في المذهب.

٢- مختصر المزني (٢٦٤هـ) وهو مطبوع بهامش الأم.

٣- المهذب للشيرازي (٤٧٦هـ).

٤- نهاية المطلب في دراية المذهب، للإمام الجويني (٤٧٨هـ)

٥- البسيط والوسيط والوجيز، لأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)

٦- المحرر للرافعي، (٦٢٣هـ) استقاه من كتاب الوجيز للغزالي.

٧- فتح العزيز في شرح الوجيز، للرافعي (٦٢٣هـ)

٨- المجموع شرح المهذب للنووي (٦٧٦هـ) وهو أصل في المذهب.

٩- روضة الطالبين للنووي (٦٧٦هـ)، وهو مختصر من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز، ومنهاج الطالبين مختصر المحرر للرافعي.

١٠- تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر الهيثمي (٩٧٤هـ).

١١- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني (٩٧٧هـ)، ذكر فيه المعتمد من المذهب.

١٢- نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي (١٠٠٤هـ)، وهو أكثر الكتب المعتمدة عند علماء الشافعية بمصر.[٢]

---

[١] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، د. عجاج الخطيب، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

[٢] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، د. عجاج الخطيب، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

رابعاً: مصادر البحث في الفقه الحنبلي:

١- مختصر الخرقي لأبي القاسم (٣٣٤هـ) وهو أول ما كتب في الفقه على مذهب أحمد.

٢- شرح الخرقي لأبي يعلى بن الفراء (٤٥٨هـ)

٣- رؤوس المسائل لعبد الخالق الهاشمي (٤٧٠هـ) يذكر المسائل التي خالف فيها أحمد واحداً من الأئمة، ثم يذكر الأدلة منتصراً لأحمد.

٤- الهداية لأبي الخطاب الكلوذاني (٥١٠هـ) وهو تلميذ القاضي أبي يعلى.

٥-التذكرة لأبي الوفاء البغدادي (٥١٣هـ)

٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ)

٧-المستوعب للسامري (٦١٠هـ)، وهو أحسن متن صنف في المذهب.

٨- العمدة، والمقنع والكافي والمغني، لابن قدامة (٦٢٠هـ)، وهذه الكتب جعلها المؤلف أربع طبقات تناسب أحوال المتعلمين: فالعمدة للمبتدئين، والمقنع لمن دون المتوسط، والكافي للمتوسِّطين، ثم ألَّف المغني لمن ارتقى.

٩-الشافي لابن قدامة (٦٨٢هـ) وهو شرح للمقنع وهو مستمد من المغني.

١٠-الفروع لابن مفلح (٧٦٣هـ) وهو يقدِّم غالباً المذهب، وإن اختلف الترجيح أطلق الخلاف، وعليه شروح وحواشي كثيرة منها:

أ- تصحيح الفروع للمرداوي (٨٨٥هـ)

ب- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، وهو شرح لكتاب المقنع لابن قدامة، والتنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع للمرداوي.

ج- الإقناع للحجاوي المقدسي (٩٦٨هـ) أخذ معظمه من كتاب المستوعب ومن المحرر والفروع والمقنع.

١١-منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح والزيادات، لابن النجار الفتوحي (٩٧٢هـ) وهو عمدة عند المتأخرين

١٢-كشاف القناع عن متن الإقناع، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي (١٠٥١هـ)

١٣-الروض المُربِع شرح زاد المستقنع، للبهوتي. وقد التزم فيه بالقول الراجح في المذهب.

١٤-عمدة الطالب، للبهوتي وسماه بعضهم عمدة الراغب.

١٥-حاشية الروض المربع، للشيخ النجدي (١٣٩٢هـ).[1]

المطلب الثالث: مصادر البحث في تراجم الفقهاء والمصطلحات الفقهيَّة:

أولاً: بعض مصادر البحث في تراجم الفقهاء الحنفيَّة:

١- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ) بدأ به المؤلف بطبقات فقهاء الصحابة ثم من بعدهم من التابعين وتابعيهم، ثم فقهاء الشافعية – مذهبه - ففقهاء الحنفية، ثم المالكية، فالحنابلة، ثم انتهى بالظاهرية.

٢- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشي (٧٧٥هـ)

٣- تاج التراجم في طبقات الحنفية قاسم بن قطلوبغا المقريزي (٨٧٩هـ)

٤- التراجم السنية في تراجم الحنفية للغزي الحنفي (١٠٠٥) أو (١٠١٠هـ)

ثانياً: بعض مصادر البحث في تراجم الفقهاء المالكيَّة:

١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض (٥٤٤هـ)

٢- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (٧٩٩هـ)

٣- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف، وقد قسم المترجمين إلى سبع وعشرين طبقة بدأها بطبقة الرسول صلى الله عليه وسلم وأنهاها بطبقة شيوخه.

---

[1] ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، د. عجاج الخطيب، ص ٢٥٠ – ٢٥١.

ثالثاً: بعض مصادر البحث في تراجم الفقهاء الشافعية:

١- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧٧١هـ) ورتبه سبع طبقات - كل مائة عام طبقة.

٢- طبقات الشافعية للأسنوي (٧٧٢هـ) وهو مرتب ترتيباً هجائياً حسب شهرة المؤلِّف.

٣- طبقات الشافعية هداية الله الحسيني (١٠١٤هـ) وجعل كل مائة سنة باباً بادئاً بالمائة الثالثة ولادة الشافعي.

رابعاً: بعض مصادر البحث في تراجم الفقهاء الحنابلة:

١- طبقات الحنابلة لأبي الحسين الفراء (٥٢٦هـ) وقد جعله ست طبقات، ورتَّب كل طبقة بحسب حروف المعجم، ورتب الطبقات على تقديم العمر والوفاة.

٢- الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب (٧٩٥هـ)

٣- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد، لأبي اليمن العليمي (٩٢٨هـ)[1]

خامساً: بعض معاجم المصطلحات الفقهية:

١- التعريفات للجرجاني (٨١٦هـ) مرتب حسب أحرف الهجاء. وصنف الشيخ المناوي (١٠٣٠هـ) كتاباً أسماه التوفيق على مهمات التعاريف فيه زيادات مهمة على التعريفات.

٢- الكليات لأبي البقاء الكفوي (١٠٩٣هـ) من قضاة الحنفية بالقدس.

٣- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ويشمل تعريفات العلوم الإسلامية النظرية والعملية حتى علم الخياطة، حسب المعجم.

٤-جامع العلوم في اصطلاحات الفنون لعبد النبي بن عبد الرسول الأحمد فكري، وقد أطلق المؤلف على هذا الكتاب اسم (دستور العلماء). انتهى من تأليفه سنة ١١٧٣هـ.

---

[1] ينظر: قواعد البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، ص ١٥٨ - ١٦٠.

المطلب الرابع: ترتيب الموضوعات الفقهيَّة في كتب الفقه:

أولاً: أقسام الفقه:

١- العبادات: وهي ما ينظم عبادة الفرد بربه كالصلاة والصيام والجهاد في سبيل الله.

٢- المعاملات: وهي الأحكام التي تنظم علاقة الأفراد والجماعات بعضهم ببعض كعقد النكاح والبيع والإجارة والشركة.

٣- الأسرة: وهي الأحكام التي تتعلق بتكوين الأسرة ونظامها وفرقتها، كالنكاح والطلاق والعدة والنسب، ويطلق عليها الأحوال الشخصية.

٤- السياسة الشرعية: وهي الأحكام التي تتناول نظام الحكم في الدولة والسلطات العامة فيها، والقواعد التي ينبني عليها الحكم كالشورى والعدالة والمساواة. وكذلك العلاقات التي تتناول حقوق الأفراد وعلاقتهم بالحكام.

٥- الجنايات والعقوبات: وهي ما شرع من أحكام للحفاظ على حقوق الله وحقوق العباد من العدم.

٦- السير والمغازي: وهي الأحكام المتعلقة بالدولة في حاليّ السلم والحرب كالمعاهدات والعقود وما يتعلق بها من معاملات الأسرى.

ثانياً: مناهج الفقهاء في ترتيب الأبواب في المذاهب:

لكل مذهب من المذاهب الفقهية ترتيب خاص بالموضوعات الفقهية، منشؤه: ملاحظة المناسبات بين تلك الموضوعات بعضها مع بعض. وهذا الترتيب مرتبط بالمضامين الفقهية ومحتوى الموضوعات تقديماً وتأخيراً.

ومعرفة ترتيب الأبواب عند الفقهاء مهم للباحث في الفقه المقارن؛ إذ يسهل عليه الرجوع إلى المسألة والكشف عن الحكم بأيسر السبل، وأقل جهد. ويمكن التنبيه على بعض الأمور المتعلِّقة بالتبويب الفقهي في المذاهب الأربعة:

١- كل الفقهاء بدؤوا بالعبادات (طهارة – صلاة – زكاة – صيام – الحج).

٢- مفهوم العبادة عند بعض المذاهب أوسع من غيرها: فالمالكية والحنابلة يذكرون الجهاد عقب العبادات، لكن المدلول أوسع عند المالكية إذ ذكروا قبله الأضحية والعقيقة واليمين والنذر ثم أحكام المسابقة باعتبارها وسيلة من وسائل الجهاد.

٣- قسم المعاملات قد يراد به في بعض المذاهب الفقهية (المالكية والشافعية والحنابلة) عقود البيع وما شابهها، بينما لها مفهوم أوسع عند الحنفية إذ يشمل (المعاوضات المالية، المناكحات، المخاصمات، الأمانات والتركات).

٤- باب النكاح تقدم على باب البيوع عند الحنفية والمالكية، وجاء متأخراً عن البيوع عند الشافعية والحنابلة.

٥- ترتيب الحنابلة في قسم المعاملات جاء متوافقاً مع ترتيب الشافعية.

٦- بعض الموضوعات الفقهية جاءت غير متسقة مع الأقسام التي اندرجت تحتها، كما فعل المالكية في وضعهم باب الاستحقاق والإقرار ضمن باب البيوع، وباب العتق بعد باب القضاء.

وكذلك فعل الشافعية في وضع باب الوديعة والصدقات بعد كتاب الفرائض والوصايا وهذين الكتابين بعد كتاب العبادات والمعاملات، ووضع كتاب السير بعد تالياً لكتاب الجنايات وقسماً من أقسامه.

وكذلك الحنابلة وضعوا الهبة والعطية والوصايا والفرائض ضمن باب المعاملات، والأطعمة والذكاة والصيد والأيمان والنذور في قسم الجنايات.

فهرس المصادر والمراجع

١. أبجديات البحث في العلوم الشرعيَّة، د. فريد الأنصاري، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، ط١/ ١٩٩٧م.

٢. الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د. ط./١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٣. إخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي (٦٤٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢٦هـ- - ٢٠٠٥م.

٤. أساليب البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. محمد راكان الدغيمي، مكتبة الرسالة، عمان - الأردن، ط٢/ ١٤١٧ - ١٩٩٧م.

٥. الاستقراء والمنهج العلمي، د. محمود فهمي زيدان، دار الجامعات المصريَّة، الإسكندريَّة، د.ط/١٩٩٧م.

٦. أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، فاخر عاقل، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢/١٩٨٢.

٧. أصول البحث العلمي ومناهجه، د. أحمد بدر، المكتبة الأكاديميَّة، د.ط، د.ت.

٨. أصول البحث العلمي ومناهجه، د. وجيه محجوب، دار المناهج، عمان - الأردن، ط٢/ ١٤٢٥هـ- - ٢٠٠٥م.

٩. أصول البحث العلمي، د. أحمد عبد المنعم حسن، المكتبة الأكاديميَّة، القاهرة، ط١/١٩٩٦م.

١٠. أصول البحث العلمي، د. عبد الرحمن العزاوي، دار الخليج، عمان، ط١/ ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١١. أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ- - ٢٠٠٣م.

١٢. الأصول، دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، حسان تمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط./ ١٩٨٢م.

١٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي، (٦٨٥هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط.، د.ت.

١٤. البحث العلمى أساسياته النظرية وممارسته العملية، د. رجاء وحيد دويدري، دار الفكر المعاص، بيروت، دار الفك، دمشق، ط١/١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٥. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

١٦. التحرير والتنوير، المعروف بتفسير ابن عاشور، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١/١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٧. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، ت. ٨١٦هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ- - ١٩٨٥م.
١٨. التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٤٢١/٧هـ. ٢٠٠٠م.
١٩. تصميم البحوث الاجتماعية، حسن ساعاتي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
٢٠. الحيوان، عمرو بن بحر أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٤٢٤هـ-.
٢١. خطوات البحث العلمي في الدراسات الإنسانيَّة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، طبعة شباط ٢٠١٧م.
٢٢. الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر (٢٠٢٠م)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١/ ١٣٩٥هـ. ١٩٧٦.
٢٣. رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط/١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
٢٤. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني (١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١٤٢١/٦هـ-٢٠٠٠م.
٢٥. سنن الترمذي، للإمام الحافظ محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.، د.ت.
٢٦. سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٧. صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، واليمامة، بيروت، ط١٤٠٧/٣هـ- ١٩٨٧م.
٢٨. صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.، د.ت
٢٩. طبقات الشافعية الكبرى، للإمام تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط١٤١٣/٢هـ-.
٣٠. طرق ومناهج البحث العلمي، د. محمد عبد العال النعيمي، د. عبد الجبار توفيق البياتي، د. غازي جمال خليفة، دار الوراق، عمان - الأردن، ط٢٠١٥/١م.
٣١. علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، محمد محمود بكار، نشر مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف، د.ط، د.ت.
٣٢. العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة المصري (توفي بعد ١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، الإسكندرية، ط١/ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٣٣. الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، ط٢/ د.ت.
٣٤. فصول في أصول التفسير، د مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، ط٢/ ١٤٢٣هـ.
٣٥. فلسفة مناهج البحث العلمي، عقيل حسين عقيل، مكتبة مدبولي، د.ط/ ١٩٩٩م.
٣٦. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط.، د.ت.
٣٧. قواعد أساسيَّة في البحث العلمي، د. سعيد إسماعيل صيني، طبعة خاصَّة، ط٢/ ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
٣٨. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (٦٦٠هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤هـ- - ١٩٩١م.
٣٩. قواعد البحث العلمي ومناهجه ومصادر الدراسات الإسلاميَّة، د. أمين محمد سلَّام المناسية، مؤسسة رام، الأردن، ط١/ ١٤١٥ - ١٩٩٥م.
٤٠. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر – دمشق، ط١/ ١٤٢٧هـ- - ٢٠٠٦م.
٤١. كتابة البحث العلمي، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق، جدَّة، ط٣/ ١٤٠٨ - ١٩٨٧م.
٤٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (١٠٦٧م)، مؤسسة التاريخ العربي، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط/ ١٩٤١م.
٤٣. كيف تكتب بحثاً أو رسالة؟، د. أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، ط٦/ ١٩٦٨م.
٤٤. لسان العرب، للعلَّامة محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، ط١/د.ت.
٤٥. لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، د. عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤/ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٤٦. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١١/١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٧. مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، صالح بن محمد بن حسن الأسمري،

دار الصميعي، ط١/ ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٤٨. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣/١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٤٩. المستدرك على الصحيحين، للإمام محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
٥٠. معجم تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/١٤٢١هـ- -٢٠٠١م.
٥١. مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٢/ د.ت.
٥٢. مقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم يونس كرو العزاوي، دار دجلة، عمان - الأردن، ط١/ ١٤٢٩هـ- - ٢٠٠٨م.
٥٣. المكتبة والبحث، د. حشمت قاسم، مكتبة غريب، د.ط/ د.ت.
٥٤. مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، د. عبد الرحمن العيسوي، دار الراتب الجامعيَّة، د.ط/ ١٩٩٦م.
٥٥. مناهج البحث العلمي، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٣/ ١٣٩٨هـ- - ١٩٩٧م.
٥٦. مناهج البحث في العلوم السياسية، دكتور محمد محمود ربيع، مكتبة الفلاح- الكويت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٥٧. مناهج البحث العلمي، د.محمد سرحان علي المحمودي، دار الكتب، صنعاء - اليمن، ط٣/ ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.
٥٨. مناهج البحث في العلوم التربويَّة والنفسية والاجتماعيَّة، فريق من الباحثين الأكاديميين من جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة الشاذلي، الرياض، ط١/ ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
٥٩. مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١/١٩٩٦م.
٦٠. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، (٨٣٣هـ)، تحقيق: عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار البلاغ، الجزائر، ط١/١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٦١. المنخول من تعليقات الأصول، لحجة الاسلام الغزالي دار الفكر، دمشق، ط٢ ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٦٢. منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣/ ١٤٠١هـ- - ١٩٨١م.

٦٣. منهجيَّة البحث العلمي في العلوم القانونيَّة، د. عبود عبد الله العسكري، دار النمير، دمشق، ط٢/ ٢٠٠٤م.
٦٤. منهجيَّة البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، د. محمد عبيدات، د. محمد أبو نصار، د، عقلة مبيضين، دار وائل، عمان، ط٢/١٩٩٩م.
٦٥. منهجية البحث العلمي، د. عبد الله قلش، جامعة حسيبة بو علي، الجزائر، د.ط/٢٠١٦م.
٦٦. الموافقات، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١/ ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٦٧. المواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، ط١/ ١٩٩٧م.
٦٨. موسوعة القواعد الفقهيَّة، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٦٩. نهاية الأرب في فنون الأدب، للعلَّامة شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (٧٣٣هـ)، تح: مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٧٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

UNIVERSITY OF ALEPPO

دقق الكتاب علمياً:

الأستاذ الدكتور محمد ربيع صباهي	الأستاذ الدكتور علي محمود عكَّام	الدكتور نجم شحود العلي

دقق الكتاب لغوياً:

الأستاذ الدكتور
أحمد زكريا ياسوف

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة
لمديريَّة الكتب والمطبوعات الجامعيَّة